



المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2007

حقوق الطبع محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويجوز إعادة استنساخ ونشر مواد هذه الإصدارة للأغراض غير التجارية، دون الحاجة لترخيص مكتوب من المنظمة، شريطة الإشارة الكاملة للمصدر. ويمنع إعادة استنساخ هذا المطبوع للأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مشفوعة بالغرض منه وحدود استعماله إلى :

الدكتور سالم اللوزي
المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

جمهورية السودان - الخرطوم - شارع 7 ص.ب 474 الرمز البريدي 11111 هاتف: 472176/83 فاكس: (249-183)471402
Sudan - Khartoum, Amarat str. 7 P.O.Box:474 Postalcode 11111 Tel:(249-183)472176/83
E-mail:info@aoad.org http://www.aoad.org

©AOAD 2008

استشعاراً لأهمية متابعة التطورات في أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي وما يرتبط بها من قضايا مؤثرة على المستويين الإقليمي والدولي، وتنفيذاً لقرارات أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب، أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة، ويتوجيه من أصحاب المعالي وزراء المالية والاقتصاد العرب من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، تقدم المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2007، والذي يمثل الإصدار التاسع عشر من سلسلة الإصدارات السنوية التي تصدرها المنظمة حول تطورات الأمن الغذائي في الوطن العربي.

وكما هو دأبها، تحرص المنظمة على تطوير محتوى إصداراتها بما يتواءم مع المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة، ويوفر القدر الكافي من البيانات والمعلومات المطلوبة لدعم مسارات الأمن الغذائي في الوطن العربي. وقد تم تطوير إعداد هذا التقرير ليتم إصداره من جزئين أساسيين، تناول الجزء الأول مؤشرات الأمن الغذائي العربي شاملة مؤشرات المعروض من السلع الغذائية، مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء، المؤشرات التغذوية، ومؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

وتناول الجزء الثاني القضايا الرئيسية والمتغيرات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي، شاملة القضايا الرئيسية على المستوى العالمي والقضايا الرئيسية على المستوى العربي.

ويتبين من واقع المؤشرات التي يبرزها هذا التقرير أن أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال عام 2007 تعكس تغيرات مهمة تمثلت في التطور الإيجابي للمعروض والمتاح من معظم السلع الغذائية حيث ازداد إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية والحيوانية، وارتفع المتاح للاستهلاك منها مما أدى إلى تحسين مستويات التغذية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وتضييق الفجوة الغذائية بصفة عامة، رغم الارتفاع الهائل والمطرد في أسعار الغذاء العالمية. ومن بين القضايا والمتغيرات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي التي استعرضها التقرير: تطورات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، نظم سلامة وأمان الغذاء، استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي، والحركة في حجم المحزون من السلع الغذائية. وقد بين التقرير آثار تلك المتغيرات وانعكاساتها على حياة المواطنين.

وتناول التقرير مسارات الأمن الغذائي في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين موضحاً أنه وفي ظل المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة، تأتي برامج تلك الإستراتيجية في صدارة البرامج الضرورية والملائمة في هذه المرحلة. وقد بدأت المنظمة في تنفيذ برامج الإستراتيجية بتضمينها في خطة عملها لعامي 2009 و 2010، وكذلك في خطة عملها الإطارية. وتسعى المنظمة من خلال هذه البرامج للتعاون مع الدول العربية في إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات، والتي من بينها مشروعات تطوير إنتاج واستهلاك سلع الغذاء، مشروعات تطوير نظم وسياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء، وإعداد مشروعات بناء مخزونات إقليمية، أو مخزون قومي لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي.

كما تأتي في صدارة البرامج الضرورية والملائمة في هذه المرحلة متضمنات إعلان الرياض وآلياته وتدابيره المقترحة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، وخاصة فيما يتصل بإطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً، وتبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه.

والمنظمة إذ تقدم هذا التقرير تأمل أن تساهم محتوياته في تسليط الضوء على تطورات أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، وما ارتبطت بها من متغيرات دولية وإقليمية، بما يساعد على دعم الجهود القومية والقطرية الرامية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي.

وفي الختام يسعدنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب ووزراء الاقتصاد والمال والتجارة العرب، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لدعمهم المتواصل لبرامج عمل وأنشطة المنظمة. كما يسرنا أن نتقدم بالشكر والتقدير للخبراء بالدول العربية الذين قاموا بإعداد التقارير القطرية التي ساعدت في إعداد هذا التقرير.

والله ولي التوفيق،،

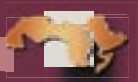
الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ب
الملخص التنفيذي	1
مقدمة	13
الجزء الأول: مؤشرات تطور أوضاع الأمن الغذائي العربي	14
1 - 1 مؤشرات المعرض من السلع الغذائية	15
1 - 2 مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء	25
1 - 3 المؤشرات التغذوية	39
1 - 4 مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية	44
الجزء الثاني: القضايا الرئيسية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي.	51
2 - 1 القضايا الرئيسية على المستوى العالمي	52
2 - 2 القضايا الرئيسية على المستوى العربي	63
2 - 3 الجهود المبذولة في الدول العربية في مجال الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك	73
2 - 4 انعكاسات التطورات في أوضاع الأمن الغذائي على حياة المواطنين	77

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول (1-1): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007	16
جدول (2-1): إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2005-2007	17
جدول (3-1): إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2005-2007	18
جدول (4-1): الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عامي 2006-2007	20
جدول (5-1): المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007	24
جدول (6-1): اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة 2004 - 2007	26
جدول (7-1): اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة 2004-2007	27
جدول (8-1): التغير النسبي والأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2005 - 2007	30

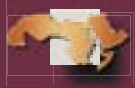


35	جدول (9-1): تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007
38	جدول (10-1): الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2007
40	جدول (11-1): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2005-2007
42	جدول (12-1): متوسط نصيب الفرد اليومي من الأسعار الحرارية والبروتين والدهون في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2004 - 2006
43	جدول (13-1): أعداد ناقصي التغذية في الدول العربية خلال الفترة 1990 - 2004
44	جدول (14-1): قيمة الفجوة التجارية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007
47	جدول (15-1): التوزيع النسبي لسهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في القيمة الإجمالية لمنتجاتها التجارية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007
49	جدول (16-1): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007
61	جدول (1-2): المخزون العالمي من محاصيل الحبوب خلال الفترة 1990 - 2007
62	جدول (2-2): المخزون العالمي من البذور الزيتية خلال الفترة 2003 - 2008
63	جدول (3-2): موازنة السكر الخام في العالم خلال الفترة 2006 - 2008

قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال
15	شكل (1-1): نسبة مساهمة الإنتاج العربي عن مجموعة الحبوب في الإنتاج العالمي عام 2007
17	شكل (2-1): نسبة مساهمة الإنتاج العربي من مجموعة السلع الغذائية النباتية في الإنتاج العالمي منها عام 2007
19	شكل (3-1): نسبة مساهمة الإنتاج العربي من سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الإنتاج العالمي منها عام 2007
19	شكل (4-1): تطور إجمالي قيمة الصادرات والواردات العربية من مجموع السلع الرئيسية خلال الفترة 2005 - 2007
22	شكل (5-1): تطور قيمة الواردات العربية من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2003 - 2007
23	شكل (6-1): تطور قيمة الواردات العربية من بعض المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 2003 - 2007
32	شكل (7-1): تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية خلال الفترة 2005-2007
36	شكل (8-1): تطور تكاليف إنتاج محاصيل القمح، الشعير، والذرة الرفيعة في الوطن العربي خلال الفترة 2004-2007
37	شكل (9-1): تطور تكاليف إنتاج محاصيل الطماطم، البطاطس، والبصل في الوطن العربي خلال الفترة 2004-2007
39	شكل (10-1): التوزيع النسبي لمكونات سلة الغذاء في الوطن العربي عام 2007
41	شكل (11-1): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم عام 2007

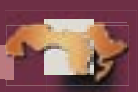




45	شكل (12-1): تطور قيمة الفجوة التجارية من بعض مجموعات السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2005 - 2007
46	شكل (13-1): تطور قيمة الفجوة التجارية من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007
48	شكل (14-1): التوزيع النسبي لساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عامي 2006 - 2007
50	شكل (15-1): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2007
57	شكل (1-2): التوزيع النسبي للإنتاج العالمي من وقود الإيثانول وزيت الديزل الحيوي في عام 2006
57	شكل (2-2): إنتاج الإيثانول في العالم خلال الفترة 1975-2005
61	شكل (2-3): المحزون العالمي والاستهلاك من محاصيل الحبوب خلال الفترة 1980-2007
62	شكل (2-4): تطور الإنتاج والمحزون العالمي من البذور الزيتية خلال الفترة 2003-2008 (مليون طن)

قائمة الإطارات

الصفحة	الإطارات
21	إطار (1): منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
28	إطار (2): إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية
32	إطار (3): ارتفاع أسعار الغذاء والإجراءات الملائمة
65	إطار (4): الزراعة العضوية والأمن الغذائي



الملخص التنفيذي

الجزء الأول: مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي العربي:

1 - 1 مؤشرات المعروض من السلع الغذائية:

1 - 1 - 1 مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

توضح مؤشرات التغير النسبي للإنتاج العربي من مجموعات السلع الغذائية عام 2007 احتفاظاً بمجموعة الحبوب بما حققته من زيادة إنتاجية ملموسة بين عامي 2005 و2006 بلغت نحو 17.9%، حيث ارتفع إنتاج هذه المجموعة من نحو 52.6 مليون طن عام 2005 إلى نحو 62.03 مليون طن عام 2006، ويرتفع الإنتاج عام 2007 إلى نحو 62.48 مليون طن. ويأتي في مقدمة هذه المجموعة محصول القمح بإنتاج قدر عام 2007 بنحو 31.36 مليون طن مقارنة بنحو 25.57 مليون طن عام 2005، ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب حوالي 2.7% من حجم الإنتاج العالمي عام 2007، بينما يمثل إنتاج القمح نحو 5% من الإنتاج العالمي في نفس العام.

كما أنه فيما بين عامي 2006 و2007 ارتفع الإنتاج العربي من باقي محاصيل الحبوب، حيث ارتفع إنتاج الذرة الشامية من نحو 7.79 مليون طن إلى نحو 8.02 مليون طن، والأرز من نحو 7.27 مليون طن إلى نحو 7.30 مليون طن والشعير من نحو 6.64 مليون طن إلى نحو 7.05 مليون طن.

وتشير معدلات التغير النسبي لإنتاج مجموعات الغذاء النباتية الأخرى أنها شهدت معدلات زيادة متباينة بين عامي 2005 و2006 فيما عدا الإنتاج العربي من السكر الذي تراجع بنحو 1.28% إلا أنه شهد زيادة عام 2007 قدرت بنحو 3.3%، حيث ارتفع من نحو 3.0 ملايين طن عام 2006 إلى نحو 3.1 مليون طن عام 2007. وفيما بين عامي 2006 و2007 ارتفع الإنتاج العربي من مجموعة الخضرة والبطاطس بنحو 4.3%، 9.9% على الترتيب، حيث قدر إنتاج مجموعة الخضرة عام 2007 بنحو 49.38 مليون طن مقارنة بنحو 47.34 مليون طن عام 2006، كما ارتفع إنتاج البطاطس من نحو 10.79 مليون طن عام 2006 إلى نحو 11.86 مليون طن عام 2007.

وبالرغم من الزيادات الملموسة في حجم الإنتاج العربي من مجموعات البقوليات، الفاكهة والزيتون النباتية فيما بين عامي 2005 و2006، إلا أن هذه المجموعات شهدت تراجعاً نسبياً في حجم المنتج منها عام 2007 مقارنة بعام 2006، فتراجع إنتاج البقوليات من نحو 1.50 مليون طن إلى نحو 1.42 مليون طن بانخفاض قدر بنحو 4.8%، وتراجع إنتاج مجموعة الفاكهة من 31.34 مليون طن إلى نحو 30.01 مليون طن بتراجع نسبي قدر بنحو 4.3%، كما تراجع إنتاج مجموعة الزيتون النباتية من حوالي 1.57 مليون طن إلى نحو 1.51 مليون طن بتراجع نسبي قدر بنحو 3.7%.

وشهدت مجموعات المنتجات الغذائية الحيوانية تطوراً موجباً فيما بين عامي 2006 و2007، حيث ارتفع الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء من حوالي 4.28 مليون طن إلى حوالي 4.30 مليون طن، وارتفع إنتاج لحوم الدواجن من نحو 2.64 مليون طن إلى نحو 2.86 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 8.3%. وحققت مجموعة الألبان ومنتجاتها ارتفاعاً نسبياً قدر بنحو 4.9% حيث ارتفع الإنتاج من حوالي 24.33 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 25.53 مليون طن عام 2007، كما حققت مجموعة الأسماك ارتفاعاً نسبياً قدر بنحو 4.0% بين عامي 2006 و2007، وذلك نتيجة ارتفاع الإنتاج من نحو 3.49 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 3.63 مليون طن عام 2007.

1 - 1 - 2 مؤشرات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

توضح مؤشرات التجارة الخارجية لهذه المجموعات السلعية أنها تأثرت كثيراً بالارتفاع المستمر في أسعارها العالمية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات العربية من تلك المجموعات من حوالي 6.88 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 7.36 مليار دولار عام 2006، أي بزيادة نسبية تقدر بنحو 7%، بينما ارتفعت قيمتها عام 2007 إلى حوالي 8.31 مليار دولار وبزيادة نسبية تصل إلى نحو 12.8% عن قيمتها عام 2006. كما ارتفعت الواردات العربية من تلك المجموعات من حوالي 24.99 مليار دولار عام 2005 إلى نحو 25.51 مليار دولار عام 2006 وإلى حوالي 27.98 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 9.7% عن عام 2006.

وتشير معدلات التغير النسبي للتجارة الخارجية من الصادرات والواردات فيما بين عامي 2006 و2007 إلى ارتفاع معدلات التغير النسبي لقيمة الواردات والصادرات بمعدلات تفوق معدل التغير النسبي في كمياتها وذلك كأثر مباشر لارتفاع أسعارها العالمية.

وأشارت إحصاءات تجارة مجموعة الحبوب إلى أن الصادرات العربية منها استقرت بين عامي 2006 و2007 عند حوالي 3.43 مليون طن، إلا أن قيمتها ارتفعت من حوالي 737 مليون دولار عام 2006 إلى حوالي 745 مليون دولار عام



2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 1.10%. وبينما ارتفعت كمية الواردات من هذه المجموعة من حوالي 51.59 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 52.31 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 1.4% فقط، إلا أن هذه الزيادة نتجت عنها زيادة في قيمة الواردات قدرت بنحو 13.2%، حيث ارتفعت قيمتها من نحو 9.78 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 11.07 مليار دولار عام 2007.

وتوضح مؤشرات تجارة باقي سلع المجموعات الغذائية النباتية ارتفاع كمية وقيمة صادراتها فيما بين عامي 2006 و2007 بمعدلات متفاوتة، حيث ارتفعت صادرات مجموعة الخضار من نحو 2.14 مليون طن عام 2006 إلى نحو 2.37 مليون طن عام 2007، وارتفعت صادرات البطاطس من نحو 676 ألف طن إلى نحو 772 ألف طن، وصادرات مجموعة الفاكهة من نحو 2.07 مليون طن إلى نحو 2.13 مليون طن، وصادرات مجموعة البقوليات من نحو 295 ألف طن إلى نحو 358 ألف طن، كما شهدت صادرات السكر ارتفاعاً ملحوظاً من 1.14 مليون طن عام 2006 إلى نحو 1.52 مليون طن عام 2007، وأيضاً ارتفعت صادرات مجموعة الزيوت النباتية من حوالي 843 ألف طن إلى حوالي 885 ألف طن. وفي جانب الواردات العربية من هذه المجموعات، فقد تراجعت واردات مجموعتي الخضار والسكر المكرر بمعدلات بطيئة نسبياً، بينما ارتفعت واردات باقي المجموعات، خاصة مجموعة الزيوت النباتية التي ارتفعت وارداتها من نحو 4.85 مليون طن عام 2006 إلى نحو 5.37 مليون طن عام 2007، أي بنحو 10.8% بينما ارتفعت قيمة هذه الواردات بنحو 16.8%. كما ارتفعت كمية وقيمة الواردات من مجموعات البطاطس، البقوليات والفاكهة بمعدلات نسبية متفاوتة.

وأوضحت مؤشرات تجارة مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية، أن تجارة المصادر من اللحوم الحمراء والبيضاء استقرت نسبياً بين عامي 2006 و2007 بينما ارتفعت كمية وقيمة وارداتها بمعدلات مرتفعة، حيث ارتفعت واردات اللحوم الحمراء من نحو 1.68 مليون طن عام 2006 إلى نحو 1.87 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 11.0%، بينما ارتفعت قيمتها بنحو 14.9%. وفي ذات الاتجاه ارتفعت كمية واردات لحوم الدواجن من حوالي 1.20 مليون طن عام 2006 إلى نحو 1.34 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 11.7% بينما ارتفعت قيمة هذه الزيادة بنحو 12.1%. كما شهدت واردات مجموعة الألبان ومنتجاتها ارتفاعاً نسبياً يقدر بنحو 1.5% مقابل ارتفاع نسبي في قيمتها قدر بنحو 4.5%، حيث ارتفعت كمية الواردات من نحو 11.88 مليون طن عام 2006 إلى نحو 12.05 مليون طن عام 2007. وشهدت تجارة مجموعة الأسماك ارتفاعاً ملحوظاً لكل من كميات وقيم الصادرات والواردات، حيث ارتفعت كمية صادرات الأسماك من حوالي 726 ألف طن عام 2006 إلى نحو 753 ألف طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 3.71% مقابل ارتفاع في قيمتها بنحو 33.9%. وفي جانب الواردات ارتفعت أيضاً كميتها من حوالي 715 ألف طن عام 2006 إلى حوالي 786 ألف طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 9.7% مقابل ارتفاع في قيمتها يقدر بنحو 9.9%.

1.1 - 3 المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

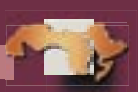
يمثل المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة حصيلة العملية التجارية للصادرات والواردات مضافاً إليها الإنتاج الكلي من هذه المجموعات الغذائية. وقد أوضحت هذه المحصلة ارتفاع المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب من حوالي 110.2 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 111.4 مليون طن عام 2007، وضمن هذه المجموعة ارتفع المتاح للاستهلاك من القمح ودقيقه من نحو 53.89 مليون طن عام 2006 إلى نحو 56.02 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 4.3%.

وفيما بين عامي 2006 و2007 ارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعات الخضار والبطاطس والزيوت النباتية بمعدلات زيادة نسبية قدرت بنحو 3.8%، 9.3%، 6.1% على الترتيب، بينما تراجع المتاح للاستهلاك بين هذين العامين لكل من مجموعات البقوليات، الفاكهة والسكر وبمعدلات انخفاض نسبية قدرت بنحو 2.7%، 3.6%، 4.9% على الترتيب. وشهدت المجموعات الغذائية الحيوانية ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المتاح منها نتيجة زيادة الإنتاج والواردات من هذه المجموعات، حيث قدرت الزيادة النسبية للمتاح للاستهلاك بين عامي 2006 و2007 لمجموعة اللحوم الحمراء بنحو 1.9%، وللحوم الدواجن بنحو 9.3%، ومجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو 3.7% والأسماك بنحو 5.1%.

1.2 - مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء:

1.2.1 - مؤشرات الدخل:

ترتبط مستويات معيشة الأفراد وأنواع وكميات السلع الغذائية المكونة لسلتهم الغذائية بمستويات دخولهم، إذ يمثل مستوى دخول الأفراد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على إمكانية حصولهم على الغذاء. وقد ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى الوطن العربي من حوالي 2806 دولاراً إلى حوالي 3465 دولاراً بين عامي 2004 و2005، ثم من نحو 3947 دولاراً إلى نحو 4547 دولاراً بين عامي 2006 و2007. ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي



الإجمالي على مستوى الوطن العربي بنحو نصف نظيره على المستوى العالمي، حيث بلغ نحو 6388.6 دولاراً عام 2004، ونحو 6854.1 عام 2005. وتشير البيانات إلى الاتجاه المتزايد لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية، فبين عامي 2006 و2007 كان معدل التغير موجباً في معظم الدول العربية حيث ازداد المتوسط العام بنحو 15.2%. ويوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة القطاع الزراعي في سد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان. وعلى المستوى العام للوطن العربي بلغ نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي نحو 224.4 دولاراً عام 2005، ازداد إلى نحو 247.7 دولاراً في عام 2006، وإلى نحو 262 دولاراً عام 2007، وبمعدل تغير قدر بنحو 5.8%، وهو يزيد على نظيره على مستوى العالم في عام 2005 المقدر بنحو 254.8 دولار.

1 - 2 - مؤشرات أسعار السلع الغذائية:

- مستويات الأسعار:

شهدت الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية ما شهدته بقية دول العالم من ارتفاع كبير في مستويات أسعار الغذاء، وما لذلك من تداعيات وأثار سلبية على أوضاع الأمن الغذائي والتغذية على المستويات القطرية وعلى المستوى العام في الوطن العربي. وقد عملت الدول العربية جاهدة على تقليل حدة آثار ارتفاع أسعار الغذاء على الأحوال المعيشية للمواطنين وبخاصة محدودي الدخل منهم. وتكاملت جهود منظمات العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية مع الجهود القطرية لمجابهة تلك الآثار، حيث أصدر أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسئولون عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية في أبريل من هذا العام. أعلنوا فيه الالتزام بتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات تضمنها الإعلان.

وبالرغم من أن أسعار الغذاء قد اتجهت نحو الارتفاع منذ عدة سنوات إلا أنها بدأت في الارتفاع بصورة ملحوظة خلال الفترة 2006 - 2008، وبخاصة خلال الربع الأول من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار الغذاء في الدول العربية لارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً نتيجة زيادة الطلب عليها سواء لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي أو لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان في بعض المقتصدات الناشئة مثل: الصين والهند، بجانب انخفاض إنتاج تلك السلع، وعوامل أخرى تتعلق بعرض السلع الغذائية على المستوى الدولي. وبجانب ذلك هناك عوامل ساعدت في بعض الدول العربية على زيادة أسعار الغذاء، منها انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة خلال الموسم الماضي كما في الجزائر، سوريا، السودان، سلطنة عمان، فلسطين وموريتانيا. كما ساهم ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف النقل مساهمة كبيرة في زيادة أسعار الغذاء في معظم الدول العربية.

وتشير الإحصاءات إلى استمرار ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع الغذائية خلال سنوات الفترة 2005 - 2008. وتراوحت الزيادة في أسعار السلع الغذائية بين عامي 2006 و2007 في المتوسط العام للوطن العربي بين نحو 11% و 21.4%، حيث قدرت بنحو 10.8% للسكر، 12.8% للأرز، 13.4% للألبان، 16.3% للقمح، و 21.4% للزيوت النباتية. وتباينت نسب الزيادة في أسعار السلع الغذائية بين عامي 2006 و2007 على المستوى القطري في الدول العربية حيث ارتفعت أسعار الكثير من السلع بمعدلات تفوق المتوسط العام لمعدل الزيادة في الوطن العربي بين هذين العامين في بعض الدول كما هو الحال في اليمن التي ازداد فيها القمح بنحو 140% والأرز بنحو 50.5%، والزيوت النباتية بنحو 27.6%. وفي البحرين قدرت الزيادة بنحو 125% للزيوت النباتية وبنحو 50% للألبان، ونحو 45% للأرز، ونحو 37% للسكر. وفي تونس ارتفع سعر السكر بنحو 25%، وفي السودان ارتفع سعر السكر بنحو 20% وسعر الزيوت النباتية بنحو 36%. وفي البعض الآخر من الدول العربية التي تبنت سياسات دعم استهلاك السلع شهدت أسعار بعض السلع استقراراً أو انخفاضاً بين العامين كما هو الحال في الجزائر والسعودية والكويت وسلطنة عمان.

- الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية:

توضح الأسعار القياسية للسلع الغذائية التطورات في أسعار تلك السلع بالمقارنة بسنة الأساس. وقد شهدت الأسعار القياسية لختلف السلع الغذائية تصاعداً واضحاً خلال سنوات الفترة 2005 - 2007. وعلى المستوى العام للوطن العربي بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 132.2 للقمح، 134 للأرز، 137.7 لكل من الألبان، والزيوت النباتية، ونحو 142.2 للسكر. ومقارنة بعام 2005 فقد ارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الوطن العربي بنحو 8.8% في عام 2006 وبنحو 17.5% في عام 2007.



1 - 2 - 3 سياسات الغذاء:

فرضت المتغيرات الاقتصادية والطبيعية المعاصرة على الدول العربية، كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الأخرى إيلاء المزيد من الاهتمام بسياسات الغذاء لتمكين المواطن من الحصول على السلع الغذائية التي باتت أسعارها تشهد تزايداً مضطرباً في ظل انخفاض حجم المعروض منها عالمياً وعربياً. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فقد شملت سياسات الغذاء التي تبنتها الدول العربية في هذا الصدد دعم أسعار السلع الغذائية وتخفيض تعريفات استيراد القمح إلى أدنى مستوياتها كما في المغرب، بجانب دعم الغذاء والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية كما في مصر. كما خفضت المملكة العربية السعودية رسوم الحماية الجمركية على السلع الرئيسية. وكذلك الحال في معظم الدول العربية مثل: الجزائر والأردن وموريتانيا واليمن، حيث تم القيام بحزمة من الإجراءات لتخفيض أسعار الغذاء وبخاصة السلع الغذائية الرئيسية.

وتوجد في بعض الدول العربية مناطق ومجموعات سكانية تتعرض لنقص الغذاء نتيجة للظروف الطبيعية غير الملائمة أو بسبب النزوح وعدم الاستقرار. وتسعى الدول العربية إلى تطوير تلك المناطق ومساعدة المجموعات السكانية المعرضة لنقص الغذاء عن طريق تقديم المعونات الغذائية، تمويل مختلف البرامج للفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل والتجمعات السكانية التي تفتقر للمرافق الأساسية، تنفيذ برامج لتدعيم صغار الفلاحين، تطوير البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية في تلك المناطق.

1 - 2 - 4 اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

تؤثر تكاليف إنتاج السلع الغذائية على إمكانية حصول المستهلك عليها من خلال تأثيرها على أسعار المنتجات. وخلال سنوات الفترة 2004 - 2007 شهدت تكاليف مختلف السلع الغذائية ارتفاعاً شديداً متأثرة في ذلك بصفة رئيسية بارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج.

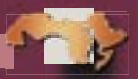
وتختلف تكاليف إنتاج السلع الغذائية بين الدول العربية باختلاف النظم الزراعية والعمليات الزراعية ومدخلات الإنتاج المستخدمة. وتشير بيانات المنظمة إلى اتجاه تكاليف إنتاج العديد من السلع الغذائية في الوطن العربي إلى الزيادة خلال سنوات الفترة 2004 - 2007. ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة ورسوم استخدام المياه والأرض في المشروعات المروية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف العمالة والميكنة الزراعية التي جاء ارتفاعها مرتبطاً بارتفاع الأسعار العالمية للسلع والوقود. كما أنه وفي بعض حالات الدول ارتفعت التكاليف لتتعدد وتزايد الرسوم التي يتحملها المزارع بعد حصاد المحصول.

وفيما بين عامي 2006 و2007 تراوحت نسب الزيادة في تكاليف السلع الغذائية على المستوى العام في الوطن العربي بين نحو 7% و58%. وبلغ متوسط تكاليف إنتاج الهكتار نحو 738 دولاراً للقمح، 479 دولاراً للشعير، 10054 دولاراً للبطاطم، 259.8 دولاراً للذرة الرفيعة، 5975 دولاراً للبطاطس، و3562 دولاراً للبصل. وبالرغم من أن تكاليف إنتاج السلع الغذائية قد تباينت في مختلف الدول العربية تبعاً لنظم الإنتاج وأنواع المدخلات المستخدمة إلا أن الصفة العامة المشتركة هي اتجاه التكاليف نحو الارتفاع المستمر، الأمر الذي يدعو إلى أهمية إيلاء المزيد من الاهتمام بمجال دعم وتوفير مدخلات الإنتاج وبخاصة لصغار المنتجين لتمكينهم من الاستمرار في العملية الإنتاجية.

1 - 2 - 5 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

يرتبط المخزون من السلع الغذائية والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالمعروض من الغذاء. وتعكس الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها. وبذلك تعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

فعلى مستوى الدول العربية يزداد الاهتمام بالمخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ، ويشمل سلعاً عديدة بجانب سلع الحبوب، منها السكر والحليب والزيوت النباتية. وعادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي حاجة الدولة لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. ونسبة للمتغيرات المعاصرة في أوضاع التجارة الدولية للسلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب، والتي أدت إلى تقلص حجم مخزونها العالمي وزيادة أسعارها وقلتها عرضها، تسعى الدول العربية لتطوير نظم المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية. وقد تبين أن محصلة الحركة في المخزون الاستراتيجي على مستوى الوطن العربي من سلع الأرز والزيوت النباتية والسكر كانت موجبة بين عامي 2006 و2007، إلا أنها كانت سالبة بالنسبة للقمح. كما أن هناك العديد من حالات الدول التي انخفض فيها حجم المخزون



بين هذين العامين كما هو الحال بالنسبة لمخزون القمح في تونس والسودان، والمغرب ومخزون الذرة الرفيعة في السودان، ومخزون الأرز في البحرين وسلطنة عمان، ومخزون السكر في قطر واليمن، ومخزون الزيوت النباتية في سلطنة عمان وقطر.

1 - 3 المؤشرات التغذوية:

1 - 3 - 1 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية:

- متوسط نصيب الفرد من سلع مجموعة الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي إذ تمثل الكميات المستهلكة منها ما يزيد على 42% من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء العربية. وقد تراجع المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد من الحبوب في الوطن العربي بين عامي 2006 و2007 من نحو 339.3 كيلوجرام إلى نحو 336.6 كيلوجرام. ويأتي ذلك التراجع لعدة عوامل منها معدلات الزيادة السكانية وتراجع حجم الواردات العربية من الحبوب في عامي 2006 و2007 مقارنة بعام 2005 نتيجة لارتفاع أسعارها العالمية، ويمثل متوسط نصيب الفرد من الحبوب في الوطن العربي عام 2007 نحو 97.1% من نظيره على المستوى العالمي والمقدر بنحو 346.71 كيلوجرام. وارتفع متوسط نصيب الفرد من القمح في الوطن العربي من نحو 165.3 كيلوجرام في عام 2006 إلى نحو 169.3 كيلوجرام في عام 2007 يعادل نحو 197.2% من نظيره على المستوى العالمي والمقدر بنحو 94.5 كيلوجرام. ويقدر متوسط نصيب الفرد من الشعير في الوطن العربي بنحو 50.3 كيلوجرام في عام 2007، مقارنة بنحو 21.41 كيلوجرام على المستوى العالمي. وفيما بين عامي 2006 و2007 ازداد متوسط نصيب الفرد من الشعير في الوطن العربي بنحو 2.34%.

وفيما يتصل بسلعتي الذرة الشامية والأرز فإن نصيب الفرد منها في الوطن العربي يقل كثيراً عن المتوسط على المستوى العالمي، إذ بلغ في عام 2007 نحو 62.9 كيلوجرام للذرة الشامية يعادل نحو 56.2% من نظيره العالمي، وبلغ نحو 30.2 كيلوجرام للأرز يعادل نحو 31.3% من نظيره العالمي. وبالنسبة للذرة الرفيعة فقد بلغ نصيب الفرد منها في الوطن العربي نحو 24.4 كيلوجرام يعادل نحو 180% من نظيره على المستوى العالمي.

- متوسط نصيب الفرد من السلع النباتية الأخرى:

تشمل السلع النباتية الأخرى البقوليات، البطاطس، الخضر، الفاكهة، السكر المكرر والزيوت النباتية. ويقدر متوسط نصيب الفرد من البقوليات في الوطن العربي عام 2007 بنحو 7.4 كيلوجرام مقارنة بنحو 7.7 كيلوجرام عام 2006. وعلى المستوى العالمي يقدر المعدل بنحو 9.35 كيلوجرام في عام 2007. وبالنسبة للبطاطس فقد ارتفع المتوسط بين عامي 2006 و2007 بنحو 7.32% ليبلغ نحو 35.3 كيلوجرام يعادل نحو 73% من نظيره العالمي. وترتفع معدلات استهلاك الخضر والفاكهة في الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي. ففي عام 2007 بلغ متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي نحو 148.9 كيلوجرام من الخضر ونحو 94.4 كيلوجرام من الفاكهة تعادل نحو 106% و117% من نظيراتها على المستوى العالمي على الترتيب.

أما بالنسبة للسكر والزيوت النباتية، وبالمقارنة مع المستوى العالمي فإن متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي يزيد على نظيره على المستوى العالمي في حالة السكر بنحو 9.1% في حين يقل في حالة الزيوت النباتية بنحو 53.7%. وقد بلغ المتوسط في الوطن العربي عام 2007 نحو 23.7 كيلوجرام للسكر وبنحو 6.62% مقارنة بعام 2006. وبالنسبة للزيوت النباتية فقد بلغ المتوسط نحو 18.2 كيلوجرام في عام 2007 وبزيادة نحو 4.15% مقارنة بعام 2006.

- متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية:

أشارت الإحصاءات إلى استقرار متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال سنوات الفترة 2005-2007 في حدود 15.4 كيلوجرام مقارنة بنحو 12.68 كيلوجرام على المستوى العالمي في عام 2007. وبالنسبة للحوم الدواجن، الألبان ومنتجاتها والأسماك فقد ازداد المتوسط بين عامي 2006 و2007 بنسب تراوحت بين 7.3% و3.1% حيث بلغ المتوسط نحو 11.7 كيلوجرام، و107.5 كيلوجرام، و10.7 كيلوجرام للسلع الثلاث على الترتيب، مقارنة بنحو 102.6 كيلوجرام، و107.3 كيلوجرام، و48.6 كيلوجرام لنظيراتها على المستوى العالمي.



1- 3- 2 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي:

يقدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين بنحو 2930 سعراً حرارياً ونحو 88 جراماً من البروتين، وهي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي المقدرة بنحو 2810 سعراً حرارياً وحوالي 83 جراماً من البروتين. أما بالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 65 جراماً يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 76 جراماً. وتتفاوت الدول العربية فيما يتصل بكميات نصيب الفرد اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون. ففيما يتصل بالسعرات الحرارية فهناك مجموعة من الدول تجاوز فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية المتوسط العام للوطن العربي وللعالم، وتشمل تلك الدول الأردن والسعودية، كما تجاوز المتوسط العام لكل من دول المشرق العربي والمغرب العربي والخليج العربي نظيره العالمي. غير أن المتوسط يتدنى نسبياً في بعض الدول العربية مثل: فلسطين وموريتانيا واليمن.

1- 3- 3 مؤشرات نقص التغذية:

حدد قادة دول العالم في عام 1996 هدفاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية يتمثل في خفض عدد ناقصي التغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015. وعلى مستوى الوطن العربي جاء إعلان تونس للأمن الغذائي للعربي الذي أصدره أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة في مطلع عام 1996 سابقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، وحدد الإعلان العديد من الإجراءات التي يجب إتباعها لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي. كما تضمن إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية التدابير والآليات اللازمة في ظل المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة.

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد ناقصي التغذية على المستوى العالمي ما زالت أعلى مما كانت عليه في عام 1996، إذ قدرت أعداد ناقصي التغذية بحوالي 862 مليون نسمة في الفترة 2002-2004 بالمقارنة بنحو 840 مليوناً في سنة الأساس (1991-1992).

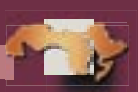
وعلى مستوى الوطن العربي تشير البيانات أن هناك العديد من الدول العربية حققت تقدماً ملحوظاً تجاه تخفيض ناقصي التغذية، حيث حققت دولة الكويت خفضاً بمقدار النصف في نسبة ناقصي التغذية، كما انخفضت أيضاً أعداد ناقصي التغذية في الأردن والجزائر والمغرب، وأحرزت الإمارات وسوريا ومصر تقدماً كبيراً صوب تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الخاص بخفض نسبة الجوع والفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. وفي بلدان أخرى من دول الوطن العربي لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبياً حيث تأثرت الأوضاع التغذوية سلباً بارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية والصراعات وعدم الاستقرار في بعض الدول.

1- 4- 4 مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

1- 4- 1 تطور قيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

شهدت قيمة الفجوة التجارية الكلية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية استقراراً نسبياً عامي 2005 و2006 عند حوالي 18.1 مليار دولار، ومع بداية أزمة الغذاء وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية ارتفعت قيمة هذه الفجوة لتصل إلى نحو 19.7 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 8.7% عما كانت عليه في العامين الأخيرين. وتساهم قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب وحدها بنحو 52.5% من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية عام 2007، وقد ارتفعت قيمة فجوة الحبوب من حوالي 9.04 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 10.32 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 14.2%. وضمن هذه المجموعة ارتفعت قيمة فجوة القمح ودقيقه، الذي يمثل نحو نصف قيمة فجوة الحبوب، من حوالي 4.22 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 4.76 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 12.8%. وبالمثل ارتفعت قيمة الفجوة التجارية من باقي محاصيل الحبوب وبمعدلات متزايدة متباينة بلغت نحو 9.4% للذرة الشامية، 19.1% للأرز، 8.1% للشعير وذلك كنتيجة لارتفاع قيمة فجوة هذه السلع بين نفس العامين من حوالي 1.89 مليار دولار إلى حوالي 2.07 مليار دولار للذرة الشامية، ومن حوالي 1.33 مليار دولار إلى حوالي 1.59 مليار دولار للأرز، ومن حوالي 1.37 مليار دولار إلى حوالي 1.48 مليار دولار للشعير.

وتساهم مجموعة الزيوت النباتية بنصيب مقدر يصل إلى نحو 12.4% من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الأساسية، وقد شهدت هذه المجموعة ارتفاعاً في قيمة فجوتها من حوالي 2.11 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 2.45 مليار دولار عام 2007 وبزيادة نسبية قدرت بنحو 15.7%. كما ارتفعت قيمة الفجوة التجارية من مجموعة البقوليات من حوالي 391 مليون دولار عام 2006 إلى حوالي 401 مليون دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 2.7%. وعلى الرغم من أن



السكر المكرر الذي يساهم بنحو 9.8% من القيمة الكلية لفجوة مجموعات السلع الغذائية، قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة فجوته التجارية من حوالي 1.36 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 2.04 مليار دولار عام 2006 بزيادة قدرت بنحو 49.8%، إلا أن قيمة هذه الفجوة تراجعت قليلاً عام 2007 لتصل إلى نحو 1.92 مليار دولار عام 2007، بتراجع نسبي يقدر بنحو 5.5%.

ومع زيادة إنتاج وصادرات كل من مجموعتي البطاطس (البطاطا) والفاكهة، فقد تراجعت قيمة الفجوة التجارية منهما بنحو 12.1%، 12.6% على الترتيب.

وتحقق مجموعة الخضر وحدها ضمن المجموعات الغذائية النباتية فائضاً تجارياً قدرت قيمته عام 2006 بنحو 70 مليون دولار، ارتفع بشكل ملحوظ عام 2007 إلى حوالي 201.7 مليون دولار، ليساهم بنحو 10.9% في قيمة الفوائض العربية من السلع الغذائية (التي تشمل الأسماك والخضر فقط).

وشهدت مجموعة المنتجات الحيوانية ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة فجوتها التجارية، حيث ارتفعت قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء من حوالي 1.32 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 1.52 مليار دولار عام 2007، بارتفاع نسبي يقدر بنحو 15.8%، كما ارتفعت قيمة فجوة لحوم الدواجن من حوالي 1.11 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 1.25 مليار دولار عام 2007 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 13.2%، وتساهم اللحوم بشقيها الحمراء والبيضاء بنحو 12.8% من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع الغذاء الرئيسية. كما تساهم مجموعة الألبان ومنتجاتها في قيمة الفجوة الكلية الغذائية بنحو 14.8% على الرغم من الزيادة في حجم إنتاجها وصادراتها إلا أن وارداتها ما زالت في ارتفاع مستمر، وتقدر قيمة فجوة هذه المجموعة عام 2006 بنحو 3.01 مليار دولار ارتفعت عام 2007 إلى نحو 3.20 مليار دولار بارتفاع نسبي يقدر بنحو 6.0%.

وما زالت مجموعة الأسماك تمثل المجموعة الغذائية الرئيسية التي تحقق فائضاً تجارياً على المستوى العربي، وقد ارتفعت قيمة هذا الفائض من حوالي 1.39 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 1.72 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 23.5%.

1 - 4 - 2 معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

توضح معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الأهمية النسبية لحجم الإنتاج في المتاح للاستهلاك منها، وقد شهدت هذه المعدلات تغييرات طفيفة فيما بين عامي 2006 و2007. ويمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية من حيث مدى تحقيقها للاكتفاء الذاتي للمواطن العربي، إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى: وتضم المجموعات السلعية الغذائية التي تحقق اكتفاء ذاتياً متكاملاً أو مرتفعاً، ويأتي في مقدمتها مجموعة الأسماك بمعدل اكتفاء ذاتي قدر عام 2007 بنحو 102.8% تليها مجموعة البطاطس والخضر بمعدلات تصل إلى نحو 101.5%، 100.2% على الترتيب في نفس العام، وتأتي ضمن هذه المجموعات مجموعة الفاكهة بمعدل اكتفاء ذاتي مرتفع يقدر بنحو 96.1% عام 2007.

أما المجموعة الثانية: فتضم المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسط، وتشمل المنتجات الحيوانية من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والألبان ومنتجاتها وبمعدلات اكتفاء ذاتي قدرت عام 2007 بنحو 84.5%، 74.2%، 71.8% لكل منها على الترتيب.

وتضم المجموعة الثالثة: المجموعات السلعية الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفض، وتأتي في مقدمتها مجموعة الحبوب ويقدر معدل الاكتفاء الذاتي منها عام 2007 بنحو 56.1%، ومجموعة البقوليات بمعدل اكتفاء ذاتي يقدر في نفس العام بنحو 58.5%، ويصل معدل الاكتفاء الذاتي أدناه في المنطقة العربية لكل من السكر بمعدل يصل إلى نحو 36.3% ومجموعة الزيوت النباتية بمعدل اكتفاء ذاتي قدر عام 2007 بنحو 25.2% فقط.

الجزء الثاني: القضايا الرئيسية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي:

2 - 1 القضايا الرئيسية على المستوى العالمي:

2 - 1 - 1 تطورات وانعكاسات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية:

شهد العالم ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسية مما تسبب في معاناة ناقصي التغذية في العالم وبخاصة في الدول النامية. وقد ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعاً حاداً خلال سنوات الفترة 2006-2008، بل وأكثر حدة خلال الربع الأول من العام الحالي حيث وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية. وقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء في المتوسط بنحو 8% بين عامي 2005 و2006، وبنحو 24% بين عامي 2006 و2007. وتقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي



لفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام 2008 بنحو 53% مقارنة بفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام 2007. وقدرت نسب الزيادة في الأسعار خلال الربع الأول من هذا العام بنحو 97% للزيوت النباتية، 87% للحبوب، 58% للألبان ومنتجاتها. كما استمرت أسعار اللحوم والسكر في الزيادة ولكن بنسب أقل.

وتعتبر سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية من السلع التي بدأت أسعارها تشهد ارتفاعاً مستمراً نسبياً منذ أواخر عام 2006. ومن السلع الزراعية الأخرى، فقد سجلت أسعار منتجات الألبان زيادات كبيرة، وتراوحت تلك بين 80% و200%. وقد أثر ذلك على أعداد كبيرة من السكان المعرضين للانكشاف الغذائي في دول العجز الغذائي، حيث يتوقع أن تبلغ فاتورة استيراد الغذاء لتلك الدول نحو 169 مليار دولار في عام 2008، وزيادة نحو 40% عن قيمتها في عام 2007. ويرجع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية إلى عدة عوامل لعل من أهمها العوامل التي أثرت سلباً على عرض الغذاء وتلك المتعلقة بالطلب عليه.

وتواصلت انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للمحاصيل الغذائية كالحبوب، عبر سلسلة الإمدادات الغذائية مما أدى إلى تزايد أسعار التجزئة للأغذية الأساسية كالخبز واللحوم والألبان في ظل ارتفاع تكاليف الوقود وتزايد تكاليف الشحن واختناق الموانئ وامتداد المسارات التجارية. وتشمل انعكاسات التطورات في أسعار السلع الغذائية مجموعة من الأضرار على مستوى الأسرة، والدولة، وعلى المستوى الدولي. وشمل ذلك الضغط على حجم الإنفاق على الغذاء من الدخل الشهري لطبقة محدودي الدخل والطبقة المتوسطة، عجز الميزان التجاري بخاصة في الدول النامية، وارتفاع نسبة التضخم، وإضعاف الجهود الدولية الرامية لمكافحة الفقر، وتراجع الأولويات بالنسبة لبقية القضايا العالمية الأخرى، علاوة على إمكانية اندلاع ما يسمى حروب الغذاء، بسبب زيادة التصارع على الموارد الزراعية والمائية.

وقد سعت مختلف دول العالم ومنها الدول العربية نحو التخفيف من حدة آثار أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعها الزراعي وتبني السياسات الزراعية الملائمة، شاملة تخفيض تعريفات استيراد القمح، دعم الغذاء والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية، تخفيض رسوم الحماية الجمركية، تنفيذ مشروعات تحسين الظروف المعيشية للسكان ومجابهة التحديات البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل، مراقبة الأسعار وتخفيض التعريفات الجمركية على واردات الحبوب وتبني نظام المنح والمساعدات الاجتماعية. غير أن تلك السياسات اشتملت في بعض حالات دول العالم منع تصدير سلع الحبوب، أو فرض ضرائب عالية على صادراتها.

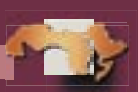
2 - 1 - نظم سلامة وأمان الغذاء:

تعمل كافة الدول ومنها الدول العربية على تأمين الغذاء الصحي لمواطنيها وتبذل في سبيل ذلك الكثير من الجهد والمال لضمان سلامة الغذاء وجودته، خاصة وأن مصادر تلوث الغذاء قد ازدادت في عصرنا الحاضر وأصبحت أكثر عما كانت عليه في أي وقت مضى. حيث توجد حالياً أشكال ومصادر متعددة ومختلفة للتلوث، منها التلوث الميكروبي والكيميائي والإشعاعي والوراثي وغيرها، والتي تعتبر سبباً مباشراً لفساد الأغذية، علاوة على ما يمارس من عمليات إغراق وغش وتدليس ومخالفة متعمدة للمواصفات المعتمدة محلياً وعالمياً.

وقد قامت غالبية الدول وبخاصة المتقدمة منها، بسن القوانين والتشريعات الخاصة بسلامة الأغذية، كما قامت بإنشاء مختبرات ومؤسسات وإدارات رسمية لمراقبة الأغذية ضمن إطار نظام وطني لمراقبة الأغذية في جميع المراحل التي تمر بها السلع الغذائية سواء أكانت طازجة أو مصنعة. وتتمثل مكونات الأنظمة الوطنية العالمية والعربية لمراقبة الأغذية في القوانين والقواعد التنظيمية في مجال الأغذية، إدارات وأجهزة مراقبة الأغذية، المختبرات ومنظمات المجتمع المدني. وتتطلب الأنظمة الفعالة لمراقبة الأغذية تنسيقاً في مجالي السياسات والعمليات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وفيما بين الدول العربية وبخاصة في مجالات ضمان سلامة الأغذية المستوردة ومجابهة حالات الإغراق ووضع الإجراءات المناسبة للاستجابة في حالات الطوارئ، وإجراء تحليل للمخاطر.

2 - 1 - 3 التحول نحو استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي:

اتجهت بعض الدول مثل البرازيل والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لإنتاج الوقود الحيوي السائل من المنتجات الزراعية، بدوافع تقليل الاعتماد على النفط المستورد وكبح انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، تعزيز الزراعة المحلية، تخفيف آثار تغير المناخ والإسهام في تحقيق أمن الطاقة. بلغ الإنتاج العالمي من الإيثانول كوقود في عام 2006 حوالي 40 مليار لتر. وقد أنتج حوالي 88% من هذه الكمية في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل. وبلغ الإنتاج العالمي من زيت الديزل الحيوي حوالي 6.5 مليار لتر في عام 2006، أنتج نحو 75% منها في بلدان الاتحاد الأوروبي، و13% منها في الولايات المتحدة الأمريكية. وشرعت عدة بلدان نامية أخرى في تنفيذ برامج لإنتاج الوقود الحيوي تعتمد على قصب السكر أو المحاصيل الأخرى الغنية بالزيوت. وعلى المستوى



العالمي ارتفع حجم الاستثمار في إنتاج الوقود الحيوي من نحو 5 مليارات دولار في عام 1995 إلى نحو 38 مليار دولار في عام 2005، ويتوقع أن يصل إلى نحو 100 مليار دولار في عام 2010، الأمر الذي يشير إلى تزايد المنافسة بين الغذاء والوقود الحيوي على محاصيل العالم المحدودة.

تقدم الحكومات في البلدان المنتجة للوقود الحيوي دعماً كبيراً لإنتاج الوقود الحيوي حتى يمكنه منافسة البنزين وزيت الديزل التقليدي. ويشمل هذا الدعم حوافز الاستهلاك (تخفيضات الضرائب على الوقود)، وحوافز الإنتاج (حوافز ضريبية، وضمانات قروض، ومدفوعات إعانات مباشرة)، وفرض الاستهلاك الإجمالي. ولاستخدام الوقود الحيوي آثار إيجابية محتملة تشمل تخفيف آثار تغير المناخ والإسهام في تحقيق أمن الطاقة، والحد من التلوث وتقليل نسبة الغازات الكربونية المنبعثة. وتعتمد وتتوقف الآثار الإيجابية المحتملة من إنتاج الوقود الحيوي على نوع المواد الخام المستخدمة في إنتاجه، وعملية الإنتاج المستخدمة، والتغيرات في استخدامات الأراضي. وقد نتج عن استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي آثار سلبية واضحة ومتعددة منها الآثار السلبية على الأمن الغذائي حيث يتم تحويل الأراضي الزراعية الخصبة إلى أراضي تنتج محاصيل غذائية تحرق من أجل إنتاج الوقود الحيوي. فالحبوب اللازمة لملء خزان سيارة رياضية رباعية الدفع بالإيثانول يمكن أن تكفي لتغذية شخص واحد لمدة سنة الأمر الذي يؤثر بشدة في الميزان الغذائي في البلدان ذات الدخل المنخفض. هذا بالإضافة للآثار السلبية على البيئة بسبب امتداد المحاصيل المنتجة للوقود الحيوي إلى البراري وإزالة الغابات مما يضر بالتنوع البيولوجي. كما أن محاصيل الإيثانول السائدة، مثل الذرة في الولايات المتحدة والسكر في البرازيل، يمكن أن تستنزف طبقات المياه الجوفية. كما أن ازدهار الوقود الحيوي أدى إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بسبب تحويل المحاصيل الزراعية إلى إنتاج الوقود، مما يصعب إمداد الفقراء بالطعام، وتسبب ذلك في خسائر كبيرة تتعلق برفاهية الفقراء، ومقتصدات الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى المناداة بوقف اختياري لمدة خمس سنوات لعمليات إنتاج الوقود الحيوي المستخرج من مواد غذائية، واعتبار التأثير الذي تركه هذا النوع من الوقود على أسعار الغذاء حول العالم جريمة ضد الإنسانية وفي حق الفقراء.

2. 1 - 4 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

تعكس الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها وكفايتها لمقابلة حجم الطلب عليها. وتعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً شديداً ومستمر في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب والذرة الزيتية نتيجة لانخفاض إنتاجها وتنامي الطلب عليها. وتشير الإحصاءات إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية عالمياً وبخاصة الحبوب، مع ارتفاع أسعارها. وقد ازداد حجم الاستهلاك العالمي من الحبوب في عام 2007 عن إجمالي الإنتاج بنحو 22 مليون طن. وانعكس العجز في إنتاج الحبوب على المخزون العالمي منها الذي انخفض إلى نحو 309 مليون طن في عام 2007. ويتوقع أيضاً أن ينخفض مخزون القمح العالمي في عام 2008 إلى نحو 142 مليون طن ليظل أقرب إلى مستوياته المنخفضة التي سادت في عام 1983. ويقدر حجم الطلب العالمي على الحبوب في عام 2008 بنحو 2.12 مليار طن وبنحو 2.6% عن عام 2007، ويتجاوز بذلك نمو الإنتاج مما يزيد الطلب على المخزون العالمي منه.

وبالنسبة للذرة الزيتية فإن التوقعات تشير إلى انخفاض إنتاجها العالمي بين 2007 و2008 من نحو 408 مليون طن إلى نحو 391 مليون طن. ومع ازدياد حجم الاستهلاك والطلب على الذرة الزيتية فإن المخزون العالمي منها سوف ينخفض إلى نحو 55 مليون طن في عام 2008 مقارنة بنحو 73 مليون طن في عام 2007. أما فيما يتصل بسلعة السكر فتشير التقديرات إلى أن الإنتاج العالمي من السكر في موسم 2007/2008 يزيد على الموسم الماضي بنحو 2.85%. كما يتوقع أن يزداد الاستهلاك بنحو 2.7%، ويظل الميزان موجباً. وكذلك الحال سوف يزداد كل من المخزون والمتاح للتصدير من السكر، غير أن الطلب على الاستيراد سوف ينخفض بنحو 1.25%.

2. 2 القضايا الرئيسية على المستوى العربي:

2. 1 - الأمن الغذائي العربي في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين:

شهدت العقود الثلاثة الماضية سعي الدول العربية الحثيث لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتوفير الغذاء الأمن صحياً للشعوب العربية. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع الغذائية الرئيسية، إلا أن هناك بعض السلع التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي، وتشكل وارداتها عبئاً ثقيلاً على موازين مدفوعات الدول العربية، وتساهم مساهمة كبيرة في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية. كما أن عولمة التجارة وانفتاح الأسواق وسهولة انسياب السلع والمنتجات الغذائية بين دول العالم والمتغيرات



الطبيعة والاقتصادية المعاصرة في العالم تضيف بعداً آخرًا لقضية الأمن الغذائي العربي، وأصبحت الدول العربية تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في توفير الغذاء الكافي والأمن معاً. وهذا ما يستوجب أن تتجه الدول العربية نحو رفع كفاءة استخدام مواردها الزراعية واستغلالها من منظور تكاملي وتنسيق سياساتها الزراعية لضمان توفير الغذاء الآمن والمستدام للمواطن العربي.

وتفاعلاً مع هذا التحدي الكبير، فقد تمحورت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين التي أعدتها المنظمة تنفيذاً لقرار قمة الجزائر (2005)، وأجازتها قمة الرياض (2007)، حول رؤية ثقافية تتمثل في: "الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي".

ويبدو جلياً أن رؤية الإستراتيجية تتمركز حول تحقيق الأمن الغذائي العربي، إذ احتل تحقيق هذه الغاية موقعاً متقدماً ضمن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية. وقد تمثل هذا الهدف في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان بتحسين القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات، دون التضحية بمعايير المزايا النسبية والتنافسية، والكفاءة الاقتصادية والجدوى البيئية.

وفي إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة للإستراتيجية، تمت بلورة البرامج الرئيسية والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل وبما يخدم تحقيق هذه الأهداف. وقد شملت البرامج الرئيسية للإستراتيجية سبعة برامج هي: البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية، البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة، البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية، البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات المطبقة لتفعيل وتعزيز أداء التكتل الاقتصادي العربي، البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف، والبرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية. ويتضح من البرامج الرئيسية للإستراتيجية أن جميعها ترمي لتحقيق رؤية الإستراتيجية، وهدفها المتمثل في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، في ظل المتغيرات الاقتصادية والطبيعية المتلاحقة التي يشهدها العالم.

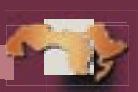
2-2-2 توفير مدخلات الإنتاج:

يعتبر توفير مدخلات الإنتاج الزراعي من العوامل الأساسية والضرورية لتحقيق أهداف برامج التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة وتحسين الدخل المزرعية، وزيادة القدرة على منافسة الأسواق الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الزراعية. وتتجه دول العالم نحو تنمية القطاعات الزراعية باعتبارها المصدر الرئيسي للغذاء ومصدر الدخل لغالبية السكان، وتسعى في ذلك إلى تمكين صغار المنتجين من الحصول على الموارد الإنتاجية ومدخلات الإنتاج الزراعي.

ويتزايد الاهتمام في الدول العربية بتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي، إذ يشهد قطاع الزراعة العربية قيام العديد من المؤسسات والبرامج الوطنية العاملة في مجال توفير وإنتاج تلك المدخلات. كما تقوم مراكز البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا بإجراء الأبحاث لغايات تطوير وتوطين مدخلات الإنتاج الحديثة، علاوة على الدور المهم الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال. كما يزداد الاهتمام في الدول العربية بالحد من تلوث البيئة وضمان سلامة الغذاء لتأمين سلامة المستهلك حيث الاتجاه نحو ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية للتقليل من أثارها الضارة على الإنسان والحيوان والمياه والتربة. وكذلك الاتجاه نحو ترشيد استخدامات مياه الري للتقليل من الفاقد منها أثناء عمليات الري الحقلية وبالتالي الحد من التلوث البيئي والأمراض المتناقلة والمرتبطة بمياه الري. والاتجاه نحو التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية لمنع تلوث الأغذية. وفي هذا الصدد تبنت العديد من دول الوطن العربي برامج المكافحة المتكاملة وعملت على نشرها من خلال البرامج الإرشادية وأيام الحقل ومدارس المزارعين. وهناك أيضاً الاتجاه نحو الزراعة العضوية التي تمثل عملية استخدام الطرق التي تحافظ على البيئة في جميع مراحل إنتاج وتداول السلع الغذائية. ويواجه استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي في الدول العربية بالكثير من المحددات المرتبطة بمدى توفرها ومستويات أسعارها، والمعرفة بطرق ومعدلات استخدامها على المستوى المزرعي.

2-2-3 التامين الزراعي:

يتعرض القطاع الزراعي لكثير من المخاطر الطبيعية والاقتصادية، وقد قامت بعض الدول العربية بإدخال نظام التأمين الزراعي وخصوصاً في قطاع الثروة الحيوانية، محققة بذلك العديد من الفوائد مثل الوقاية والمنع والأمان والحماية من الأخطار التي يتعرض لها الإنتاج، وفي تعويض خسائر المزارعين وتوزيعها، مما يوفر للمنتج ضماناً مناسباً للاستمرار في عمليات الإنتاج، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي للمنتجين، خاصة في الحالات غير العادية التي يمر بها الإنتاج الزراعي.



وعلى الرغم من هذه الفوائد والأهمية الكبيرة التي يحظى بها التأمين الزراعي في الدول المتقدمة، فإن خدمات التأمين الزراعي في غالبية الدول العربية لم تنتشر بالشكل المطلوب واقتصرت في العديد من الحالات على تأمين الإنتاج الحيواني وخاصة الأبقار الحلوب. حيث لم تتمكن العديد من الدول العربية من إدخال نظام التأمين الزراعي لعدة أسباب لعل من أهمها قصور وضعف البيانات والمعلومات الدقيقة ومحدودية المناطق المشمولة بالتأمين. هذا فضلاً عن عدم وضوح الهدف التأميني وقبول التأمين على أخطار لم يسبق تقييمها بدقة والافتقار إلى الخبرات الوطنية الكافية التي تقبل العمل في مجال التأمين الزراعي. ونظراً لغياب خدمات التأمين على الإنتاج النباتي في معظم الأقطار العربية وحصر تأمين الإنتاج الحيواني في عدد محدود من الأقطار، فقد كان من الطبيعي أن تكون التجربة العربية فقيرة من حيث الخدمات المساندة والخدمات الفنية المطلوبة لصناعة التأمين الزراعي.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الفكرة الأساسية التي يركز عليها نظام التأمين الزراعي، هي فكرة التعاون، فتطبيقه يقوم على أساس وجود أشخاص متعددين يشتركون في هدف واحد، هو اتقاء نتائج أخطار متوقعة، فيقبلون سلفاً تحمل ما قد يقع منها موزعاً عليهم جميعاً، وبذلك يعملون على تخفيف أعباء الأخطار وما ينتج عنها من أضرار. ويعد التأمين أفضل الوسائل المتاحة كأسلوب تعويض الخسارة التي يتعرض لها المزارع، إذا روعي فيها تطبيق الأسس المالية والفنية والإدارية السليمة.

2 - 2 - 4 تمويل صغار المزارعين:

برز التمويل الصغير كوسيلة للتنمية الاقتصادية لمساعدة محدودي الدخل من صغار المزارعين والمنتجين في العالم منذ عقد السبعينات. ومع الاهتمام المتزايد للتقليل من حدة الفقر في الوطن العربي، ازدادت الرغبة في تفعيل الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الصغير كأداة ناجعة لبلوغ ذلك الهدف. غير أن المبادرات الحالية تعاني من ضعف في مستوى التغطية، ومدى التأثير إذا ما قورنت بحجم الطلب عليها في الدول العربية.

وتمثل الأنشطة الزراعية والتصنيعية الصغيرة المدرة للدخل لدى صغار المزارعين والمنتجين إحدى المجالات الأساسية التي يمكن أن تستفيد من برامج التمويل الصغير. وقد بينت دراسات المنظمة في هذا المجال أن الطلب على التمويل الصغير يفوق العرض بكثير وذلك لضعف العرض المقدم من المؤسسات العاملة في المجال وبخاصة لصغار المزارعين في المناطق الريفية. وهذا يشير إلى ضعف توجه المؤسسات العاملة في المجال لتقديم خدماتها لصغار المزارعين في تلك المناطق، إضافة لغياب التنسيق فيما بينها. هذا بجانب أن معظم أصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة من صغار المزارعين والمنتجين ينقصهم الوعي التام والمعرفة بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الصغير في تنمية وتطوير الأنشطة الزراعية والتصنيعية الصغيرة المدرة للدخل. وهذا الوضع يشير إلى محدودية انتشار مؤسسات التمويل الصغير وقصورها في نشر الوعي ومقابلة الطلب على التمويل الصغير.

اشتملت مصادر التمويل لصغار المزارعين على البنوك المتخصصة والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى الصناديق الاجتماعية ومؤسسات التمويل التنموي. وقد بينت الدراسات أن الخدمات المقدمة من هذه المؤسسات لا ترقى إلى مستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات العالمية المعنية في هذا المجال والتي تقدم خدمات تمويل متنوعة من القروض الصغيرة، والقروض المتكررة، وقروض الاستهلاك والتعليم والإسكان، وقروض تعبئة المدخرات. خاصة وأن هناك العديد من أنواع الأنشطة الزراعية والتصنيعية الصغيرة المدرة للدخل تمارسها الأسر الريفية وتحتاج إلى خدمات التمويل الصغير للمساعدة في تطويرها عن طريق استخدام التقانات الحديثة. وتشمل تلك الأنشطة مجالات تربية الحيوان، الإنتاج النباتي، والتصنيع الغذائي. كما بينت الدراسات أن من أهم محددات حصول صغار المنتجين على التمويل، وبجانب ضعف عرض التمويل، الإجراءات غير المبسطة وشروط السداد غير الملائمة، صغر حجم القروض وعدم كفايتها، ارتفاع الفوائد، وشروط توفر الضمانات، بعد مراكز التمويل عن صغار المزارعين في المناطق الريفية، وارتفاع أقساط السداد، وغياب خدمات الإرشاد في مجال التمويل الصغير. اشتملت المجالات المقترحة لتطوير التمويل الصغير في الدول العربية مجال التوعية والإرشاد بأهمية التمويل الصغير، مجال التأمين للمصاحب لخدمات التمويل الصغير، مجال تقدير احتياجات عملاء التمويل الصغير، مجال تنمية وتطوير الوعي الادخاري وتنويع الخدمات التمويلية.

2 - 2 - 5 سياسات وبرامج المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية:

يساعد المخزون الإستراتيجي الدول على تلافي أو الحد من حدة آثار انخفاض الإنتاج المحلي والصعوبات والتغيرات الطارئة المتصلة بسياسات الاستيراد، أو سياسات التصدير من قبل الدول التي يتم الاستيراد منها أو آثار التقلبات الشديدة في الأسعار. وتشير الدراسات السابقة للمنظمة في هذا المجال إلى قيام غالبية الدول العربية بالاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية يكفي لفترات تتراوح من 3-6 أشهر، وتشمل سلع المخزون الحبوب والبقول والذرة الزيتية



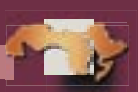
والسكر والألبان. وتعتبر الدول العربية سياسات المخزون إحدى السياسات الأساسية للأمن الغذائي، وتعمل على تطوير مواعين ونظم المخزون.

وفي ظل ما يشهده العالم من انخفاض في حجم المخزون من السلع الغذائية، وما تشهده تجارتها العالمية من تطورات غير مسبوقه تضمنت فرض الدول المنتجة الرئيسية لتلك السلع رسوم جمركية عالية على صادراتها، بل ومنعت الكثير منها تصدير تلك السلع، يأتي برنامج تنسيق سياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء الذي تضمنته إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين في صدارة البرامج الضرورية والملائمة في هذه المرحلة. وقد بدأت المنظمة في تنفيذ هذا البرنامج بتضمينه في خطة عملها لعامي 2009 و2010، وكذلك في خطة عملها الإطارية. وتسعى المنظمة من خلال هذا البرنامج للتعاون مع الدول العربية في دراسة نظم وسياسات سياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء، وإعداد مشروعات بناء مخزونات إقليمية، أو مخزون قومي لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي.

2 - 3 انعكاسات التطورات في أوضاع الأمن الغذائي على حياة المواطنين:

أدت الزيادات المتحققة في الإنتاج العربي من السلع الغذائية والسياسات التي تبنتها الدول العربية في مجال توفير الغذاء والتمكين من الحصول عليه إلى الحد من المتغيرات التي أثرت سلباً على حياة المواطنين ومنها زيادة أسعار السلع الزراعية في ظل محدودية الدخل، والتي كانت من انعكاساتها معاناة فئات عديدة من فئات المجتمع في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية. كما أن ارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية ساعد في إتاحة تلك السلع سواء على مستوى الأسر المنتجة أو على المستويات القطرية. وساعدت المشاريع الزراعية ومشروعات الأمن الغذائي على توفير المواد الغذائية وفرص العمل بالمناطق الريفية من الدول العربية. وفي بعض حالات الدول العربية حيث يتم الاعتماد على الاستيراد لتوفير معظم السلع الغذائية فإن انعكاسات ارتفاع أسعارها كانت أكثر حدة على المواطن في تلك الدول، لذا تبنت الدول برامج لدعم السلع الأساسية مثل الحليب والحبوب بأنواعها ساعدت في التخفيف من تلك الانعكاسات.

وبالرغم من أن زيادة استهلاك السلع الغذائية والالتزام بمعايير الجودة الخاصة بسلامة الغذاء في الكثير من الدول العربية أدت إلى تطور الوضع الصحي للمواطن، وخفض نسبة الإصابة بملوثات الأغذية، والإصابة بأمراض نقص الغذاء مثل فقر الدم والأمراض الأخرى الناتجة عن نقص الغذاء، إلا أن هناك عدداً من الدول العربية تؤثر الأوضاع الاقتصادية والطبيعية فيها سلباً على معيشة الكثير من الأسر الفقيرة وسكان الريف، علاوة على تأثيرها على الحالة الصحية ومساعدتها في انتشار ظواهر نقص الحديد في الدم، والأمراض المرتبطة بنقص الغذاء.



مقدمة

انطلاقاً من اهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بقضية الأمن الغذائي العربي، وبناءً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وتنفيذاً لقرارات أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة، تحرص الإدارة العامة للمنظمة على إصدار هذا التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي. وترمي المنظمة لجعل التقرير وثيقة مرجعية يسترشد بها متخذو القرار في الدول العربية لرسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين. وتتضمن أهداف هذا التقرير متابعة ورصد وتحليل التطورات الإنتاجية والاستهلاكية للسلع الغذائية الرئيسية وما ينتج عن ذلك من تأثير على أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، ومتابعة ورصد وتحليل المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة المؤثرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي، مع تسليط الضوء على الجهود القطرية والقومية المبذولة لزيادة إنتاج وتوفير السلع الغذائية وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي.

ويمثل هذا التقرير الإصدار التاسع عشر الذي تعدها الإدارة العامة للمنظمة في إطار حرصها على تحديث التقرير وتطوير محتواه بما يضمن تحقيق أهدافه، ويتناسب مع احتياجات متخذي القرار والمسؤولين عن تأمين الغذاء في الوطن العربي.

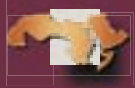
يتضمن هذا التقرير تحليلاً لمؤشرات الأمن الغذائي العربي بما فيها مؤشرات إنتاج مجموعات السلع النباتية والحيوانية والسمكية، الأرقام القياسية لإنتاج السلع الغذائية، مؤشرات تجارة مختلف مجموعات السلع الغذائية والمنتجات للاستهلاك منها. هذا بجانب تحليل مؤشرات الدخل والأسعار والتكاليف وسياسات الغذاء، المؤشرات التغذوية، ومؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

كما تناول التقرير بالتحليل القضايا الرئيسية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي والتي من أهمها تطورات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية، نظم سلامة وأمان الغذاء، التحول نحو الاستخدامات البديلة للمحاصيل الغذائية، الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية، الأمن الغذائي في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، توفير مدخلات الإنتاج، التأمين الزراعي، وتمويل صغار المزارعين.

وتعكس أوضاع الأمن الغذائي العربي الراهنة تغيرات هامة تمثلت في ازدياد إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية والحيوانية، وارتفاع المتاح للاستهلاك منها، وتحسين مستويات التغذية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وتضييق الفجوة الغذائية.

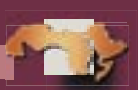
ووضع التقرير أن المنظمة العربية تتعاون مع الدول العربية خلال برامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وإعلان الرياض لمواجهة أزمة الغذاء العالمية في إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات، والتي من بينها مشروعات تطوير إنتاج واستهلاك سلع الغذاء، مشروعات تطوير نظم وسياسات سياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء، وإعداد مشروعات بناء مخزونات إقليمية، أو مخزون قومي لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي.





الجزء الأول مؤشرات أوضاع الأمن الغذائي العربي





1. مؤشرات المعروض من السلع الغذائية:

1.1.1 مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

أ- التغير النسبي لإنتاج مجموعة الحبوب:

يشير نمط الغذاء العربي إلى أن مجموعة الحبوب تعتبر من أهم مجموعات الغذاء الرئيسية للمستهلك العربي، وتضم مجموعة الحبوب في الوطن العربي القمح، الذرة الشامية، الشعير، الأرز والذرة الرفيعة. ويوضح الجدول (1-1) أن الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب قد شهد تطوراً ملحوظاً في العامين الآخرين، حيث ارتفع من حوالي 52.6 مليون طن عام 2005 إلى حوالي 62.0 مليون طن عام 2006 وبمعدل ارتفاع يقدر بنحو 18%، ويقدر الإنتاج العربي من الحبوب عام 2007 بنحو 62.5 مليون طن. بينما تراجع الإنتاج العالمي من مجموعة الحبوب بين عامي 2005-2006 بنحو 2.1% حيث انخفض الإنتاج من حوالي 2268 مليون طن عام 2005 إلى نحو 2221 مليون طن عام 2006، إلا أن عام 2007 شهد ارتفاع حجم الإنتاج العالمي ليصل إلى نحو 2313 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 4.1% عن إنتاج عام 2006.

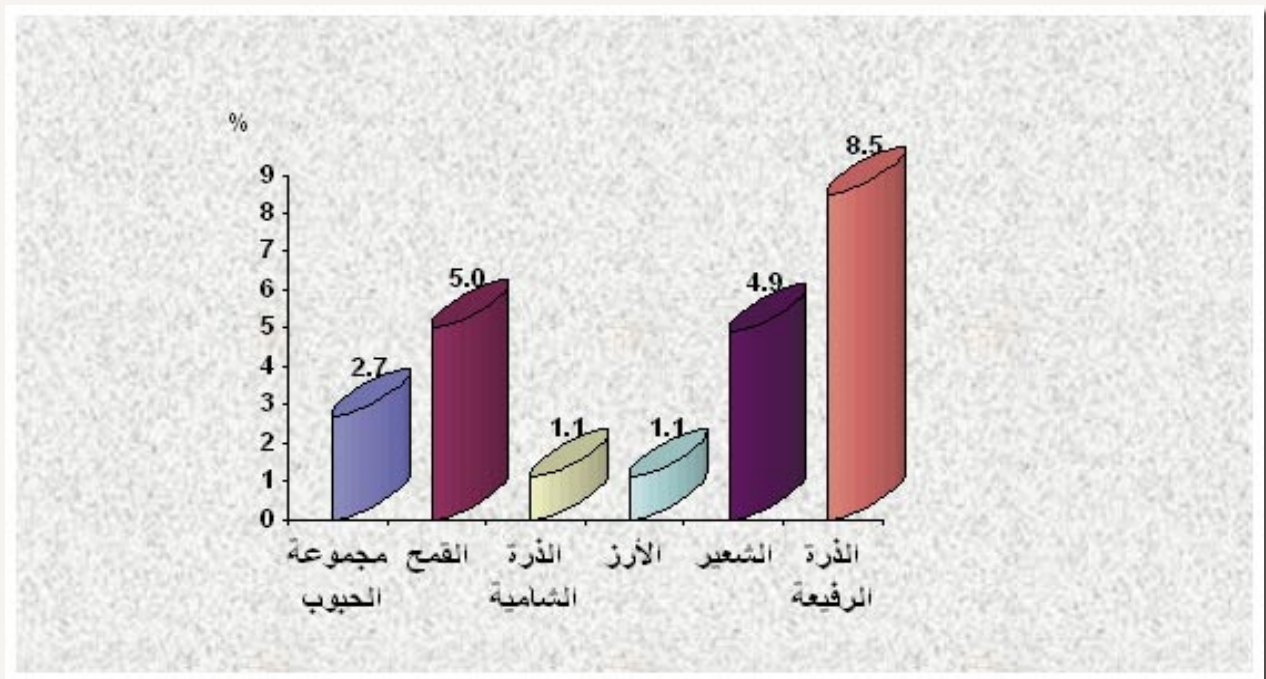
يعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة الحبوب، حيث يمثل نحو 50% من إنتاج هذه المجموعة، وقد ارتفع إنتاج القمح العربي من حوالي 25.6 مليون طن عام 2005 إلى نحو 31.3 مليون طن عام 2006 وبزيادة نسبية تقدر بنحو 22.3% واستقر الإنتاج عند 31.4 مليون طن عام 2007. كما ارتفع الإنتاج العربي من محاصيل الأرز، الشعير والذرة الرفيعة بكميات مقدرة بين عام 2005 وعام 2007، حيث ارتفع إنتاج الأرز من نحو 6.61 مليون طن إلى نحو 7.3 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 10.5%، وارتفع إنتاج الشعير من حوالي 4.55 مليون طن إلى نحو 7.05 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 45.8%، كما ارتفع إنتاج الذرة الرفيعة من حوالي 6.61 مليون طن إلى حوالي 7.69 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 16.2%، وبينما شهد الإنتاج العربي من الذرة الشامية تراجعاً نسبياً عام 2006 بنحو 4.2% مقارنة بإنتاج عام 2005، إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2007 ليحقق نحو 8.02 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 2.9% عن إنتاجه عام 2006.

وعلى الرغم من تراجع الإنتاج العالمي من محاصيل الحبوب عام 2006 مقارنة بعام 2005 وبمعدلات متفاوتة، إلا أن إنتاج الحبوب عام 2007 يتوقع أن يشهد ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بعام 2006 وبمعدلات زيادة متفاوتة تصل إلى نحو 4.0% للقمح، 7.5% للذرة الشامية، 1.4% للأرز، 3.0% للشعير ونحو 2.5% للذرة الرفيعة والدخن وبمحصلة إجمالية لمجموعة الحبوب تصل إلى حوالي 4.1%.

ويساهم الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب بنحو 2.7% من حجم الإنتاج العالمي عام 2007، حيث يساهم الإنتاج العربي من القمح بنحو 5% من حجم الناتج العالمي، ويساهم محصولي الذرة الشامية والأرز بنحو 1.1% من حجم الناتج العالمي منهما، ويمثل إنتاج الشعير نحو 4.9% من الإنتاج العالمي، بينما يساهم الإنتاج العربي من الذرة الرفيعة والدخن بنحو 8.5% من حجم الإنتاج العالمي، كما يوضحه الجدول (1-1) والشكل (1-1).

شكل (1-1):

نسبة مساهمة الإنتاج العربي عن مجموعة الحبوب في الإنتاج العالمي عام 2007



جدول (1.1): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007
(بالالف طن)

معدل التغيرات 2007-2006	معدل التغيرات 2006-2005	*2007	2006	2005	المجموعة السلعية
الحبوب:					
0.74	17.89	62481.5	62025.5	52613.0	الوطن العربي
4.13	-2.08	2312804.4	2221119.5	2268250.1	العالم
		2.70	2.79	2.32	%
القمح:					
0.29	22.26	31355.9	31264.7	25571.8	الوطن العربي
4.04	-3.62	630399.8	605945.8	628697.5	العالم
		4.97	5.16	4.07	%
الذرة الشامية:					
2.93	-4.19	8017.6	7789.4	8130.4	الوطن العربي
7.46	-2.48	747070.3	695228.3	712877.8	العالم
		1.07	1.12	1.14	%
الأرز:					
0.43	10.06	7302.8	7271.5	6606.6	الوطن العربي
1.40	0.49	643504.2	634605.7	631508.5	العالم
		1.13	1.15	1.05	%
الشعير:					
6.27	45.84	7054.4	6638.0	4551.4	الوطن العربي
3.01	-1.90	142820.2	138642.6	141334.3	العالم
		4.94	4.79	3.22	%
الذرة الرفيعة والدخن:					
0.78	15.35	7688.6	7629.1	6614.0	الوطن العربي
2.46	-1.71	90434.1	88266.2	89803.5	العالم
		8.50	8.64	7.36	%

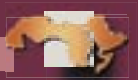
* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

بد التغير النسبي لإنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية:

شهدت المجموعات الغذائية النباتية تطوراً ملحوظاً في حجم المنتج منها بين عامي 2005-2006 فيما عدا إنتاج السكر الذي استقر نسبياً خلال تلك الفترة، حيث ارتفع إنتاج مجموعة البقوليات من نحو 1.3 مليون طن عام 2005 إلى نحو 1.5 مليون طن عام 2006 وتراجع قليلاً عام 2007 إلى نحو 1.42 مليون طن. بينما ارتفع الإنتاج العربي من البطاطس (البطاطا) من حوالي 10.8 مليون طن عام 2006 إلى نحو 11.9 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 9.9%. كما ارتفع إنتاج مجموعة الخضار من حوالي 46.2 مليون طن عام 2005 إلى نحو 47.3 مليون طن عام 2006 وإلى نحو 49.4 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 4.3% عن إنتاج عام 2006.

وبالرغم من الارتفاع الملحوظ للإنتاج العربي من مجموعة الفاكهة من حوالي 27.4 مليون طن عام 2005 إلى نحو 31.3 مليون طن عام 2006، إلا أنه تراجع قليلاً عام 2007 إلى نحو 30 مليون طن. وارتفع الإنتاج العربي من الزيوت النباتية من نحو 1.46 مليون طن عام 2005 إلى نحو 1.57 مليون طن عام 2006، وتراجع إلى نحو 1.51 مليون طن عام 2007، بينما استقر نسبياً إنتاج السكر الخام عند حوالي 3.0 مليون طن عامي 2005-2007 وارتفع إلى نحو 3.1 مليون طن عام 2007.

ويلاحظ أن الإنتاج العالمي من هذه المجموعات السلعية أخذ في الارتفاع بين عامي 2005-2007 وبمعدلات زيادة متباينة كما يوضحه الجدول (2.1).

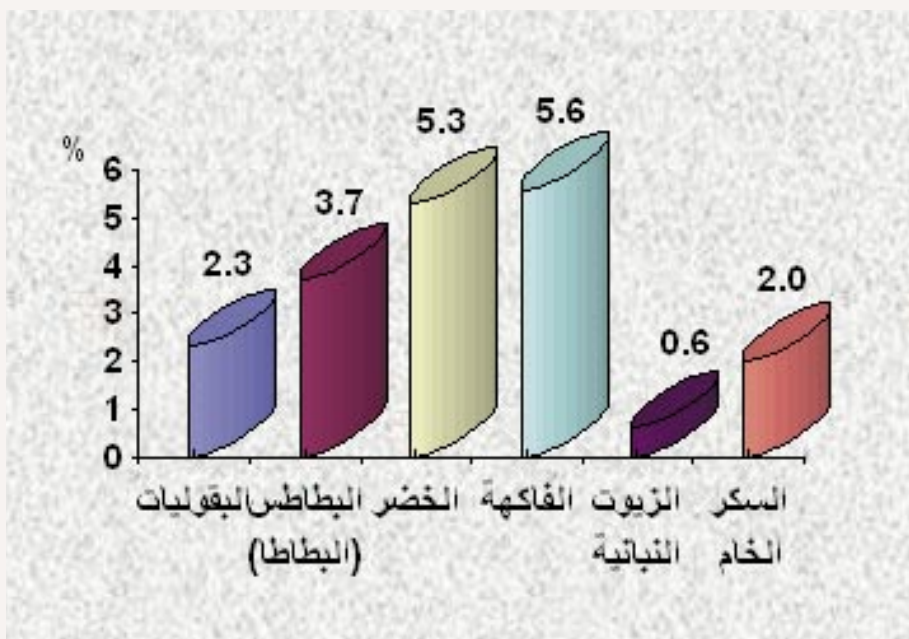


ويساهم الإنتاج العربي من هذه المجموعات السلعية في الإنتاج العالمي منها عام 2007 بنحو 2.3% لمجموعة البقوليات، وبنحو 3.7% للبطاطس (البطاطا)، وبنحو 5.3% للخضر، وبنحو 5.6% للفاكهة، وتنخفض هذه المساهمة إلى حوالي 2% للسكر، وتصل أدناها بنحو 0.6% فقط للإنتاج العربي من الزيوت النباتية، وكما هو موضح بالشكل (2-1).

جدول (2-1): إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2005-2007 (بالالف طن)

معدل التغييرين 2007-2006	معدل التغييرين 2006-2005	*2007	2006	2005	المجموعة السلعية
البقوليات:					
-4.84	14.80	1423.9	1496.4	1303.5	الوطن العربي
3.62	-0.85	62373.6	60193.6	60709.7	العالم
		2.28	2.49	2.15	%
البطاطس (البطاطا):					
9.89	1.62	11858.7	10791.5	10619.6	الوطن العربي
2.40	-2.10	322662.6	315100.3	321851.9	العالم
		3.68	3.42	3.30	%
الخضر:					
4.32	2.53	49382.0	47338.0	46168.7	الوطن العربي
3.91	1.45	938716.4	903405.3	890459.7	العالم
		5.26	5.24	5.18	%
الفاكهة:					
-4.27	14.59	30006.6	31344.3	27353.9	الوطن العربي
2.29	0.98	538552.3	526496.1	521375.3	العالم
		5.57	5.95	5.25	%
الزيوت النباتية:					
-3.74	7.77	1513.5	1572.3	1458.9	الوطن العربي
4.03	5.34	261545.2	251405.7	238670.3	العالم
		0.58	0.63	0.61	%
السكر (الخام):					
3.32	-1.28	3094.9	2995.4	3034.2	الوطن العربي
1.37	4.74	157508.4	155385.8	148355.9	العالم
		1.96	1.93	2.05	%

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.



شكل (2-1):
نسبة مساهمة الإنتاج العربي من
مجموعة السلع الغذائية النباتية في
الإنتاج العالمي منها عام 2007



ج. التغيير النسبي لإنتاج سلع المنتجات الحيوانية والسمكية:

تمثل هذه المجموعات السلعية مصدراً رئيسياً للبروتين الحيواني والطاقة للمواطن العربي، وقد شهد الإنتاج العربي من هذه المجموعات ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2006-2007، حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء من حوالي 4.15 مليون طن عام 2005 إلى نحو 4.30 مليون طن عام 2007، وبالرغم من التراجع الشديد الذي واكب إنتاج لحوم الدواجن عام 2006 إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2007 ليصل إلى نحو 2.86 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 8.3% عن إنتاج عام 2006، كما ارتفع الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها من حوالي 24.33 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 25.53 مليون طن عام 2007 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 4.9%، كما ارتفع الإنتاج العربي من الأسماك من حوالي 3.49 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 3.63 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 4% عن إنتاج عام 2006، وكما يوضحه الجدول (3-1).

وعلى المستوى العالمي شهد إنتاج هذه المجموعات السلعية زيادة مطردة بين عامي 2005-2006 وبين عامي 2006-2007 وبمعدلات ارتفاع متباينة.

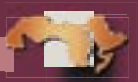
ويساهم الإنتاج العربي من هذه المنتجات بمعدلات متفاوتة في الإنتاج العالمي، حيث يبلغ حجم الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء حوالي 5.1% من حجم الإنتاج العالمي، بينما يمثل إنتاج لحوم الدواجن نحو 3.8% من الإنتاج العالمي، والألبان ومنتجاتها نحو 3.8%، بينما تنخفض مساهمة الإنتاج العربي من الأسماك إلى نحو 2.5% فقط من حجم الإنتاج العالمي من الأسماك، وكما يوضحه الجدول السابق والشكل (3-1).

جدول (3-1): إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2005-2007

(بالآلف طن)

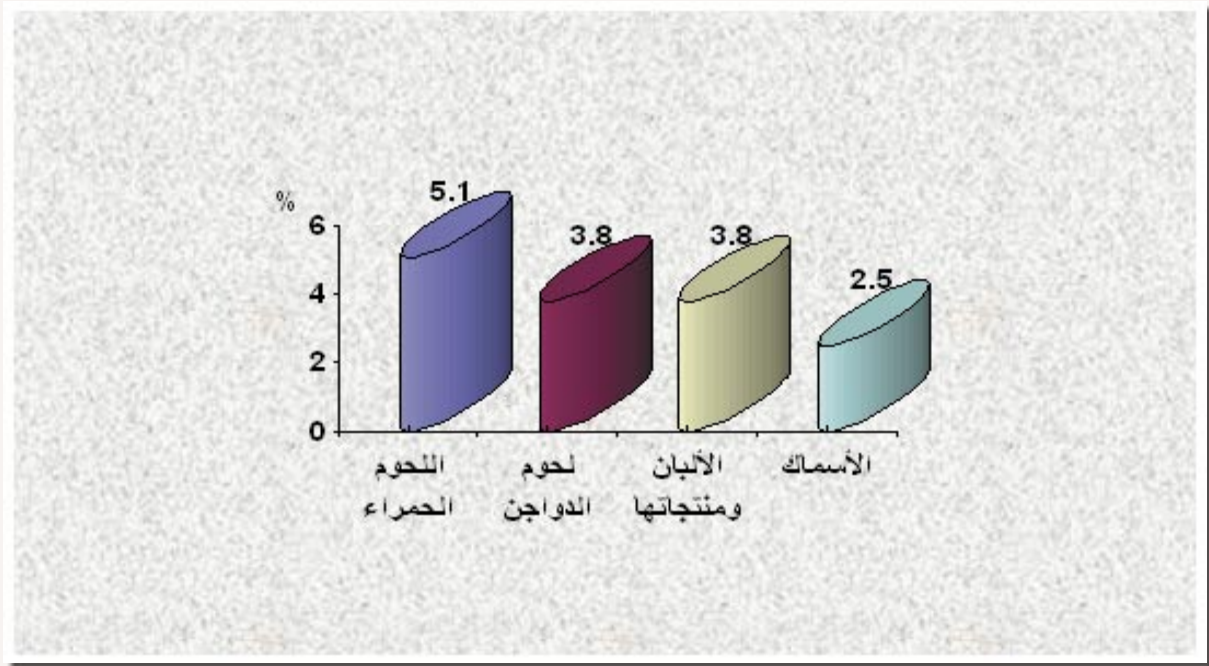
معدل التغييرين 2007-2006	معدل التغييرين 2006-2005	2007*	2006	2005	المجموع السلعية
اللحوم الحمراء:					
0.32	3.15	4298.1	4284.2	4153.2	الوطن العربي
1.87	2.06	84556.8	83007.4	81334.4	العالم
		5.08	5.16	5.11	%
لحوم الدواجن:					
8.32	-10.12	2861.8	2642.0	2939.6	الوطن العربي
3.80	1.55	75830.3	73057.5	71940.0	العالم
		3.77	3.62	4.09	%
الألبان ومنتجاتها:					
4.90	0.98	25525.5	24332.1	24096.9	الوطن العربي
2.19	1.46	668092.8	653789.5	644358.3	العالم
		3.82	3.72	3.74	%
الأسماك:					
4.00	-2.57	3627.5	3487.9	3579.9	الوطن العربي
2.23	1.15	146422.2	143233.3	141600.0	العالم
		2.48	2.44	2.53	%

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.



شكل (3-1):

نسبة مساهمة الإنتاج العربي من سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الإنتاج العالمي منها عام 2007

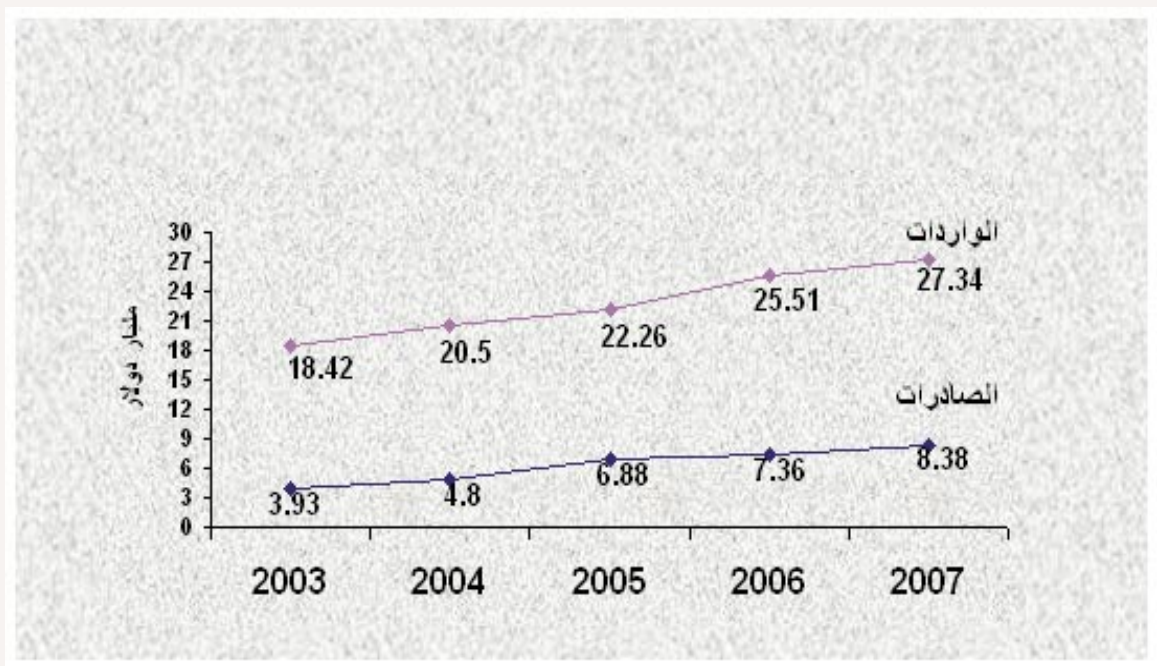


2-1-1 مؤشرات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

تأثرت قيمة التجارة الخارجية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية العربية بالارتفاع المستمر في الأسعار العالمية لتلك السلع والمنتجات، حيث شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع قيمة الصادرات العربية من حوالي 6.88 مليار دولار عام 2005 إلى 7.36 مليار دولار عام 2006، ثم إلى حوالي 8.31 مليار دولار عام 2007 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 12.8% عن عام 2006، وعلى الجانب الآخر ارتفعت قيمة الواردات العربية من حوالي 25.51 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 27.98 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 9.7% عن العام السابق. شكل (4-1)، إطار (1).

شكل (4-1):

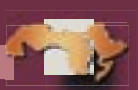
تطور إجمالي قيمة الصادرات والواردات العربية من مجموع السلع الرئيسية خلال الفترة 2003-2007



جدول (4.1): الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عامي 2006-2007

معدلات التغير النسبي للواردات	معدل التغير النسبي للصادرات				*2007				2006				الجموعتان السالبتان
	كمية		قيمة		كمية		قيمة		كمية		قيمة		
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
13.18	1.40	1.10	0.09	11067.0	52309.6	744.9	3431.5	9778.4	51588.5	736.8	3428.5	الحبوب والدقيق	
12.05	9.20	2.77	0.99	5129.3	26779.4	368.2	2118.3	4577.8	24522.9	358.2	2097.6	القمح والدقيق	
9.29	1.22	-19.71	-36.32	2074.1	12809.9	4.1	15.9	1897.8	12655.7	5.1	24.9	الذرة الشامية	
13.38	3.71	-9.95	-8.12	1878.3	3607.1	293.0	922.6	1656.7	3478.0	325.3	1004.2	الأرز	
8.62	3.56	968.86	1552.61	1491.2	9659.6	8.1	72.1	1372.8	9327.3	0.8	4.4	الشعير	
12.92	26.15	-1.36	-0.19	59.3	393.0	2.8	6.5	52.5	311.5	2.8	6.6	الذرة الرفيعة والخبث	
7.56	4.72	15.76	14.26	197.83	593.82	150.2	772.4	183.93	567.06	129.73	676.01	البطاطس	
6.36	5.23	18.39	21.57	542.38	1367.97	141.0	358.4	509.96	1300.00	119.11	294.78	البقوليات	
-2.59	-1.40	14.08	10.53	767.70	2260.46	978.9	2370.6	788.11	2292.47	858.12	2144.76	الخضر	
2.60	7.79	8.31	2.97	1591.30	3348.31	1221.2	2134.2	1551.00	3106.25	1127.51	2072.54	الفاكهة	
-1.57	-1.67	18.63	33.62	2393.55	6509.92	470.4	1519.1	2431.80	6620.31	396.58	1136.85	السكر الكبر	
16.83	10.79	18.78	5.00	3850.1	5369.0	1404.1	885.4	3295.52	4846.15	1182.12	843.24	الزيوت النباتية	
13.58	11.36	-1.15	0.44	2939.47	1874.65	164.0	88.9	2588.01	1683.47	165.92	88.46	جملة اللحوم	
14.88	10.96	-1.77	-4.68	1594.61	823.66	69.8	33.5	1388.05	742.31	71.10	35.19	لحوم حمراء	
12.08	11.67	-0.69	3.82	1344.86	1050.99	94.2	55.3	1199.96	941.16	94.82	53.27	لحوم بيضاء	
9.94	9.71	18.93	3.71	786.18	654.68	2506.6	752.6	715.10	596.76	2107.55	725.70	أسماك	
11.94	11.69	33.92	29.43	149.55	91.248	29.6	25.5	133.60	81.70	22.10	19.67	بيض	
4.54	1.46	-3.92	5.28	3694.16	12051.34	498.9	2007.5	3533.72	11877.95	519.30	1906.86	الألبان ومنتجاتها	
9.68		12.83		27979.3		8309.9		25509.1		7364.8		إجمالي	

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.



إطار (1)

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تفيد بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول آثار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الزراعية العربية البينية أن متوسط قيمة الصادرات الزراعية البينية العربية قد بلغ نحو 2.37 مليار دولار سنويا خلال الفترة 1991-2005، مشكّلة ما نسبته نحو 33% من إجمالي متوسط قيمة الصادرات الزراعية العربية والبالغ نحو 7.28 مليار دولار سنويا. وبمقارنة متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية العربية خلال فترتي ما قبل وما بعد بدء المنطقة، يلاحظ أن الصادرات الزراعية العربية البينية قد تزايدت من نحو 1.56 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1990-1997 (فترة ما قبل الإعلان عن قيام المنطقة) إلى نحو 3.08 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1998-2005 (فترة ما بعد الإعلان عن قيام المنطقة)، بزيادة تبلغ نسبتها نحو 97.4%. ومن ناحية أخرى، فقد تسارعت وتيرة النمو الاتجّاهي للصادرات البينية الزراعية العربية خلال الفترتين بمعدل كبير، حيث ازدادت من نحو 4.61% سنويا خلال الفترة الأولى، إلى نحو 19.13% سنويا خلال الفترة الثانية. وهو ما يعتبر مؤشرا إيجابيا لنمو التجارة العربية الزراعية البينية ساهم في تحقيقه قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وعلى صعيد الواردات البينية الزراعية العربية، فقد ارتفعت هي الأخرى من نحو 2.33 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة الأولى، إلى نحو 3.78 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة الثانية، بزيادة تبلغ نسبتها نحو 62.04%. ولقد تسارعت أيضا وتيرة النمو الاتجّاهي للصادرات البينية الزراعية العربية بشكل واضح، حيث ارتفعت من معدل سالب يبلغ 16.26% سنويا خلال الفترة الأولى، إلى معدل موجب يقدر بنحو 7.25% سنويا خلال الفترة الثانية. وهذا أيضا مؤشر إيجابي على نمو التجارة العربية الزراعية البينية بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتشير دراسات المنظمة إلى أنه وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية لاتجاهات نمو التجارة الزراعية العربية البينية، إلا أن حجم هذه التجارة ما زال متواضعا ودون الطموحات، وبخاصة في جانب الواردات التي تمثل 11.7% من قيمة الواردات الزراعية العربية الكلية، البالغة نحو 26.2 مليار دولار كمتوسط للفترة 1991-2005. كما أن التجارة العربية الزراعية البينية تكاد تقتصر على سلع غذائية محددة لعوامل ترجع إلى تشابه الهياكل الإنتاجية والتسويقية في الدول العربية الداخلة في التبادل التجاري الزراعي.

ونستعرض فيما يلي التغيرات النسبية في تجارة مجموعات الغذاء الرئيسية على مستوى الوطن العربي.

أ- التغير النسبي لتجارة مجموعة الحبوب:

شهدت الصادرات العربية من مجموعة الحبوب استقراراً نسبياً عند حوالي 3.43 مليون طن عامي 2006 و2007، بينما ارتفعت قيمتها من حوالي 737 مليون دولار عام 2006 إلى حوالي 745 مليون دولار عام 2007. وفي المقابل ارتفعت كمية الواردات العربية من مجموعة الحبوب من حوالي 51.59 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 52.31 مليون طن عام 2007، وارتفعت قيمتها من حوالي 9.78 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 11.07 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 13.2% عن عام 2006.

ويمثل القمح ودقيقه السلعة الرئيسية في هذه المجموعة، حيث قدرت صادراته عامي 2006-2007 بحوالي 2.1 مليون طن قدرت قيمتها بنحو 358 مليون دولار عام 2006 وبنحو 368 مليون دولار عام 2007، وعلى الجانب الآخر ارتفعت كمية واردات القمح ودقيقه من حوالي 24.52 مليون طن عام 2006 إلى نحو 26.78 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 9.2%، وارتفعت قيمة هذه الواردات من حوالي 4.58 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 4.63 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 12.1%.

وتأتي الذرة الشامية في المرتبة الثانية في تجارة مجموعة الحبوب، بينما تتضاءل كمية وقيمة صادراتها العربية، إلا أن الواردات العربية منها تصل إلى حوالي 12.81 مليون طن عام 2007 تصل قيمتها إلى نحو 2.07 مليار دولار، ونظرا لارتفاع الأسعار العالمية لهذا المحصول، فإن قيمة الواردات ارتفعت بنحو 9.3% عام 2007 مقارنة بقيمتها عام 2006.

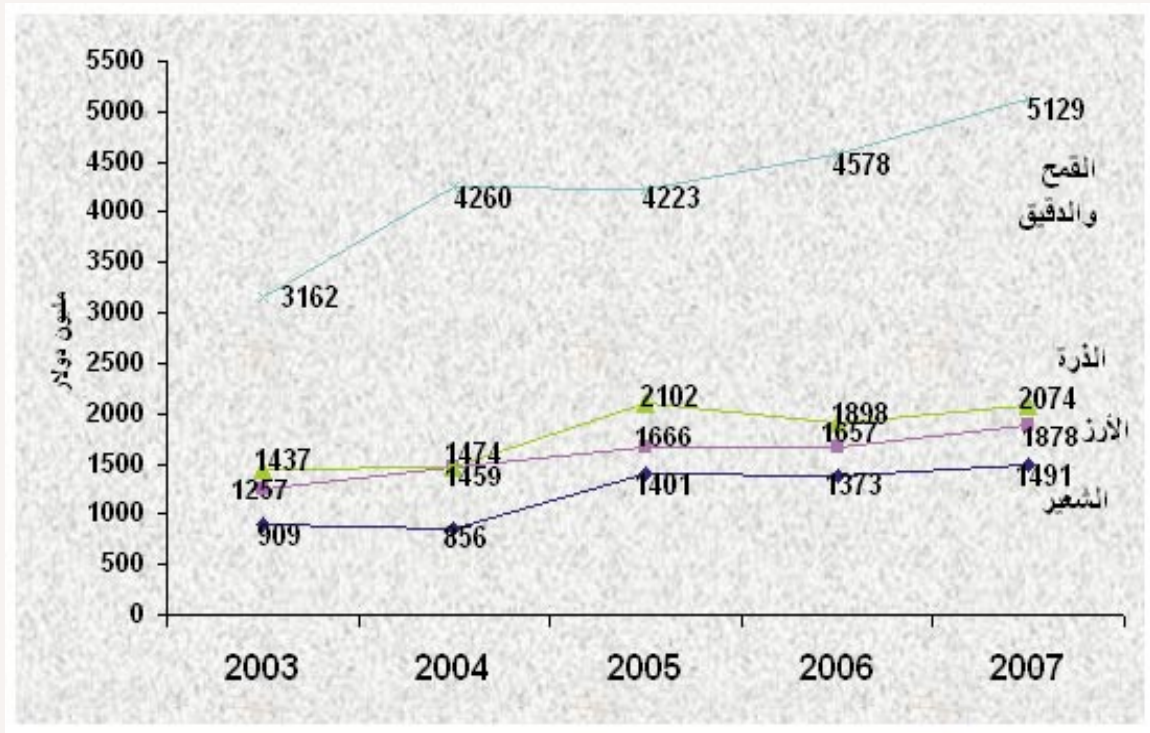
وبالمثل فإن محصول الشعير برغم تضائل صادراته العربية فإن الواردات ارتفعت من حوالي 9.33 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 9.66 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية 3.7%، بينما ارتفعت قيمة هذه الواردات من حوالي 1.37 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 1.49 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 8.6%.

ويمثل الأرز أحد السلع المهمة في تجارة مجموعة الحبوب، حيث بلغت الصادرات العربية منه عام 2006 نحو مليون طن تراجمت عام 2007 إلى نحو 923 ألف طن، كما تراجمت قيمة هذه الصادرات من حوالي 325 مليون دولار عام 2006 إلى حوالي 293 مليون دولار عام 2007، وبينما ارتفعت كمية الواردات من حوالي 3.48 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 3.61 مليون طن عام 2007 وبزيادة نسبية قدرت بنحو 3.7%، فإن قيمة هذه الواردات ارتفعت من حوالي 1.66 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 1.88 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 13.4%، وهو ما يوضحه الشكل (5.1)، والجدول (4.1).



شكل (5-1):

تطور قيمة الواردات العربية من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2003 - 2007



ج. التغير النسبي لتجارة مجموعات السلع النباتية:

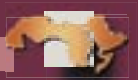
يوضح مؤشر التغير النسبي للتجارة الخارجية للسلع الغذائية الارتفاع المستمر في قيمة تجارة هذه السلع، ففي جانب الصادرات ارتفعت كمية وقيمة صادرات هذه المجموعات بمعدلات تغير نسبي متباين، كانت أقصاها لصادرات السكر المكرر التي حققت زيادة نسبية قدرت بنحو 33.6% حيث ارتفعت من حوالي 1.14 مليون طن عام 2006 إلى نحو 1.52 مليون طن عام 2007، بينما ارتفعت قيمة هذه الصادرات بنحو 18.6% بين نفس العامين. وبلغت الصادرات العربية من الزيوت النباتية عام 2007 حوالي 885 ألف طن بزيادة نسبية قدرت بنحو 5% عن صادرات عام 2006، بينما ارتفعت قيمة هذه الصادرات بنحو 18.8%. كما ارتفعت كمية صادرات مجموعة البقوليات إلى نحو 358 ألف طن عام 2007 بزيادة نسبية تصل إلى نحو 21.6% عن صادرات 2006 وبزيادة نسبية في قيمتها تقدر بنحو 18.4%. كما ارتفعت الصادرات العربية في كل من البطاطس، الخضر والفاكهة بمعدلات نسبية قدرت بنحو 14.3%، 10.5%، 3.0% على الترتيب، وارتفعت قيمة هذه الصادرات بنحو 15.8%، 14.1%، 8.3% على الترتيب وذلك بين عامي 2006-2007.

أما بالنسبة للواردات العربية من هذه المجموعات السلعية، يوضح الجدول (4-1) ارتفاع كمية وقيمة الواردات العربية من البطاطس، البقوليات، الفاكهة والزيوت النباتية، بينما تراجع معدل نسبي بطئ كمية وقيمة واردات الخضر والسكر، حيث بلغت كمية واردات الزيوت النباتية نحو 5.37 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 10.8% عن واردات عام 2006، ارتفعت قيمتها إلى نحو 3.85 مليار دولار بزيادة نسبية قدرت بنحو 16.8% عن قيمتها عام 2006. وترتفع أيضاً قيمة الواردات العربية من السكر كأحد السلع الرئيسية المؤثرة في فاتورة الغذاء العربية، حيث استقرت نسبياً حجم الواردات العربية من السكر عام 2007 عند حوالي 6.51 مليون طن مقابل 6.62 مليون طن عام 2006، وبلغت قيمة الواردات العربية من السكر عام 2007 نحو 2.39 مليار دولار مقارنة بنحو 2.43 مليار دولار عام 2006.

كما ارتفعت الواردات العربية بين عامي 2006-2007 من البطاطس، البقوليات والفاكهة وبمعدلات زيادة نسبية قدرت بنحو 4.7%، 5.2%، 7.8% على الترتيب، يقابلها ارتفاع نسبي في قيمة هذه الواردات يقدر بنحو 7.6%، 6.4%، 2.6% على الترتيب. بينما تراجع معدل تغير نسبي بطئ الواردات العربية في كل من الخضر والسكر، كما هو موضح بالجدول (4-1) والشكل (6-1).

ج. التغير النسبي لتجارة سلع المنتجات الحيوانية والسمكية:

اتسمت الصادرات العربية من مجموعة اللحوم بالاستقرار النسبي، وذلك بالرغم من تراجع صادرات اللحوم الحمراء من حوالي 35.2 ألف طن عام 2006 إلى حوالي 33.5 ألف طن عام 2007 وهو حجم من الصادرات لا يتناسب مع ما تملكه المنطقة العربية من ثروة حيوانية، بينما ارتفعت صادرات لحوم الدواجن من نحو 53.3 ألف طن عام 2006 إلى حوالي 55.3 ألف طن عام 2007 ومع ذلك استقرت نسبياً قيمتها، وبمعدل النمط ارتفعت كمية الصادرات العربية من الألبان ومنتجاتها بنحو 5.3% بين عامي 2006-2007، ومع ذلك انخفضت قيمة هذه الواردات بين نفس العامين بنحو 3.9%.

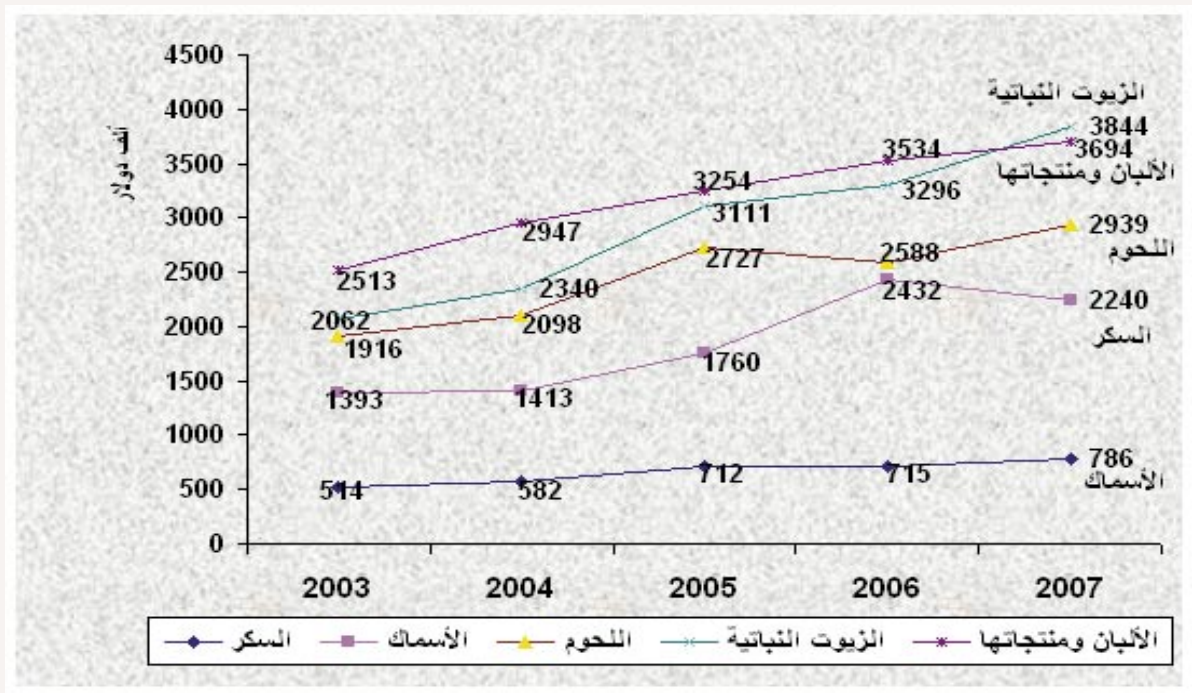


وفي جانب الواردات شهدت هذه المجموعات السلعية زيادات ملحوظة في حجم الواردات العربية منها، جدول (4.1) والشكل (6.1)، حيث ارتفعت الواردات العربية من اللحوم الحمراء إلى حوالي 824 ألف طن عام 2007 مقابل نحو 742 ألف طن عام 2006 بزيادة نسبية تقدر بنحو 11% مع ارتفاع قيمتها بنحو 14.9%، كما ارتفعت الواردات العربية من لحوم الدواجن من حوالي 941 ألف طن عام 2006 إلى نحو 1051 ألف طن عام 2007 وبزيادة نسبية تقدر بنحو 11.7% يقابلها ارتفاع في قيمتها قدر بنحو 12.1%.

وشهدت مجموعة الأسماك ارتفاع كمية وقيمة الصادرات العربية بين عامي 2006 و2007، حيث ارتفعت الصادرات من نحو 726 ألف طن عام 2006 إلى نحو 753 ألف طن عام 2007، بمعدل نحو 3.7%، بينما ارتفعت قيمة هذه الصادرات من حوالي 2.11 مليار دولار إلى حوالي 2.51 مليار دولار بارتفاع نسبي يقدر بنحو 18.9% بين هذين العامين. وقد قدرت كمية الواردات العربية من الأسماك بنحو 655 ألف طن عام 2007 بزيادة نسبية عن واردات عام 2006 تقدر بنحو 9.71% مع ارتفاع قيمتها بين نفس العامين بنحو 9.9%. وعلى الرغم من ارتفاع الواردات العربية من مجموعة الألبان ومنتجاتها إلى نحو 12.05 مليون طن عام 2007 مقارنة بنحو 11.88 مليون طن عام 2006، وبزيادة نسبية تقدر بنحو 1.5% فقط، إلا أن قيمتها ارتفعت إلى نحو 3.69 مليار دولار وبزيادة نسبية ترتفع إلى نحو 4.5% عن عام 2006.

شكل (6-1):

تطور قيمة الواردات العربية من بعض المجموعات السلعية الغذائية خلال الفترة 2003-2007



1.1.3 المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

يمثل المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة حصة العملية التجارية للواردات والصادرات من المجموعات السلعية مضافاً إليها الإنتاج الكلي منها. وفي الصورة الأكثر دقة يدخل في حسابها المخزون السلعي والكميات المستخدمة في التصنيع أو كتقاوي للبذور والفاقد من المحصول. ولأغراض التحليل استخدمت الصورة المبسطة لحساب المتاح للاستهلاك من هذه المجموعات في العرض التالي:

أ. المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب:

تشكل مجموعة الحبوب المكون الرئيسي لسلة الغذاء في الوطن العربي والعنصر الأساسي في منظومة الأمن الغذائي العربي. ويشير الجدول (5.1) إلى استمرار ارتفاع المتاح للاستهلاك من سلع هذه المجموعة عام 2007 وذلك كمحصلة لزيادة حجم المنتج منها إضافة لاستمرار ارتفاع كمية وارداتها، حيث ارتفع المتاح للاستهلاك من القمح ودقيقه من حوالي 53.7 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 56.0 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 4.3%، كما ارتفع المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية من حوالي 20.4 مليون طن إلى حوالي 20.8 مليون طن بين نفس العامين، وبزيادة نسبية قدرتها بنحو 1.9%. وبالمثل ارتفع المتاح للاستهلاك من الأرز والشعير والذرة الرفيعة وبمعدلات قدرتها بنحو 2.5%، 4.3%، 1.8%، لكل منها على الترتيب بين عامي 2006-2007.

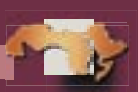
وكمحصلة لمجموعة الحبوب يوضح الجدول السابق أن حجم المتاح للاستهلاك من هذه المجموعة قد ارتفع من حوالي 105.8 مليون طن عام 2005 إلى حوالي 110.2 مليون طن عام 2006، ثم إلى حوالي 111.4 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 1.1% عن عام 2006.



جدول (5-1): المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007

(بالألف طن)	لتغير نسبي للمتاح عامي 2007-2006	لتغير نسبي للمتاح عامي 2005-2006	*2007			2006			2005		
			المتاح	الواردات-الصادرات	الإنتاج	المتاح	الواردات-الصادرات	الإنتاج	المتاح	الواردات-الصادرات	الإنتاج
المجموعة السلعية											
الحبوب والذيق	1.07	4.18	111359.7	48878.2	62481.5	110185.5	48160.0	62025.5	105767.4	53154.4	52613.0
القمح والذيق	4.33	10.39	56017.0	24661.1	31355.9	53690.1	22425.3	31264.7	48637.7	23065.9	25571.8
الذرة الشامية	1.92	-9.07	20811.7	12794.1	8017.6	20420.2	12630.8	7789.4	22457.8	14327.4	8130.4
الأرز	2.48	4.17	9987.3	2684.5	7302.8	9745.4	2473.9	7271.5	9355.7	2749.0	6606.6
الشعير	4.27	13.50	16641.9	9587.5	7054.4	15960.9	9323.0	6638.0	14062.3	9510.9	4551.4
الذرة الرفيعة والذرة	1.78	14.21	8075.0	386.5	7688.6	7934.1	305.0	7629.1	6946.7	332.7	6614.0
البقوليات	-2.72	7.86	2433.5	1009.6	1423.9	2501.6	1005.2	1496.4	2319.3	1015.8	1303.5
البطاطس	9.34	1.18	11680.1	-178.6	11858.7	10682.6	-109.0	10791.5	10557.9	-61.7	10619.58
الخضر	3.76	2.94	49271.8	-110.1	49382.0	47485.8	147.7	47338.0	46128.8	-39.9	46168.7
الفاكهة	-3.57	13.54	31220.8	1214.1	30006.6	32378.0	1033.7	31344.3	28517.6	1163.7	27353.9
السكر المكرر	-4.87	13.53	7838.2	4990.8	2847.35	8239.2	5483.5	2755.77	7257.0	4465.6	2791.47
الزيوت النباتية	6.11	9.17	6010.6	4497.1	1513.5	5664.6	4092.4	1572.3	5188.6	3729.7	1458.9
اللحوم الحمراء	1.94	2.87	5088.2	790.1	4298.1	4991.3	707.1	4284.2	4852.2	699.0	4153.2
لحوم الدواجن	9.28	-9.83	3857.5	995.7	2861.8	3529.9	887.9	2642.0	3914.7	975.1	2939.6
الألبان ومنتجاتها	3.69	1.66	35569.3	10043.8	25525.5	34303.1	9971.1	24332.1	33744.4	9647.5	24096.9
الأسماك	5.08	-3.27	3529.6	-97.9	3627.5	3359.0	-128.9	3487.9	3472.6	-107.3	3579.9

ملحوظة: الإشارة (-) تعني وجود فائض تجاري
 * تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية للكتابات السنوية للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.
 المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.



ب- المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع النباتية:

يوضح الجدول (5-1) أن المتاح للاستهلاك من هذه المجموعات السلعية قد شهد ارتفاعاً نسبياً واضحاً فيما بين عامي 2005-2006 كـمحصلة لزيادة الإنتاج وارتفاع حجم الواردات، وقد بلغ معدل التغير النسبي لهذه الزيادة أقصاه لكل من مجموعتي الفاكهة والسكر المكرر وبمعدل بلغ نحو 13.5% لكل منها، كما ارتفع المتاح من الزيوت النباتية بنحو 9.2% والبقوليات بنحو 7.9%، وكذلك الخضر والبطاطس بنحو 2.9% و1.2% على الترتيب.

وفيما بين عامي 2006-2007 وضح الجدول السابق ارتفاع المتاح للاستهلاك من البطاطس من نحو 10.7 مليون طن عام 2006 إلى نحو 11.7 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 9.3%، كما ارتفع المتاح من مجموعة الخضر من نحو 47.5 مليون طن عام 2006 إلى نحو 49.3 مليون طن عام 2007 بارتفاع نسبي قدر بنحو 3.8%، كما شهدت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً نسبياً بين نفس العامين قدر بنحو 6.1%، حيث ارتفع المتاح من نحو 5.66 مليون طن عام 2006 إلى نحو 6.01 مليون طن عام 2007.

وفي الجانب الآخر شهدت المجموعات الأخرى تراجعاً نسبياً في حجم المتاح منها للمستهلك العربي سواء بسبب تراجع المنتج منها كما في حالة مجموعة البقوليات ومجموعة الفاكهة أو بسبب تراجع حجم التجارة الخارجية منها كما في حالة السكر المكرر، وكانت محصلة ذلك تراجع المتاح للاستهلاك من البقوليات من حوالي 2.50 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 2.43 مليون طن عام 2007 بتراجع نسبي قدر بنحو 2.7%، كما تراجع المتاح من مجموعة الفاكهة من نحو 32.38 مليون طن عام 2006 إلى نحو 31.22 مليون طن عام 2007 بتراجع نسبي قدر بنحو 3.6%، كما انخفض المتاح من السكر المكرر من نحو 8.24 مليون طن عام 2006 إلى نحو 7.84 مليون طن عام 2007 بتراجع نسبي قدر بنحو 4.9%.

ج- المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسمكية:

عكست الزيادات المتحققة في حجم المنتج من هذه المجموعات السلعية عام 2007 مع ارتفاع محصلة التجارة الخارجية منها في نفس العام زيادات واضحة في المعروض للاستهلاك منها في الوطن العربي. ويوضح الجدول (5-1) ارتفاع المتاح للاستهلاك من اللحوم الحمراء من حوالي 4.99 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 5.09 مليون طن عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 1.9%، كما ارتفع المتاح للاستهلاك من لحوم الدواجن من حوالي 3.53 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 3.86 مليون طن عام 2007 وبمعدل تغير نسبي قدر بنحو 9.3%.

كما شهدت مجموعة الألبان ومنتجاتها ارتفاعاً في حجم المتاح للاستهلاك منها من حوالي 34.30 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 35.57 مليون طن عام 2007 وبزيادة نسبية قدرت بنحو 3.7%. وبالمثل ارتفع المتاح للاستهلاك من الأسماك ومنتجاتها من حوالي 3.36 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 3.53 مليون طن عام 2007 وبمعدل تغير نسبي موجب قدر بنحو 5.1%.

1 - 2 مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء:

1 - 2 - 1 مؤشرات الدخل:

يرتبط مستوى معيشة الأفراد وأنواع وكميات السلع الغذائية المكونة لسلتهم الغذائية بمستوى دخولهم. ويمثل مستوى دخول الأفراد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته، حيث يرتبط استهلاك السلع الغذائية وإمكانات الحصول عليها بمستويات الدخل ومستويات أسعار السلع الغذائية. وفيما يلي استعراض للتطورات في مستويات دخول الأفراد في الوطن العربي ممثلة في اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي.

- اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول (6-1) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية خلال الفترة 2004-2007. وتشير بيانات الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي على مستوى الوطن العربي قد ازداد من حوالي 2806 دولاراً إلى حوالي 3465 دولاراً بين عامي 2004 و2005، ثم من نحو 3947 دولاراً إلى نحو 4547 دولاراً بين عامي 2006 و2007. بينما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم بنحو ضعف نظيره على المستوى العربي، حيث بلغ نحو 6388.6 دولاراً عام 2004، ونحو 6854.1 عام 2005.

ويتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية وفقاً لتنوع مصادر الدخل وحجم القطاعات الاقتصادية بالدولة وعدد سكان كل منها، حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي أقصاه في الدول المنتجة للبتترول، ويتدنى في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على قطاعات محدودة العائد كالزراعة. وكما هو موضح بالجدول (6-1) فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 يزيد على المتوسط العام للوطن العربي في ثماني دول عربية هي: قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، السعودية، عمان، ليبيا، ولبنان. أما في باقي الدول العربية فإنه يقل عن المتوسط العام للوطن العربي.

وتشير البيانات إلى الاتجاه المتزايد لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية. فبين عامي 2006 و2007 كان معدل التغير موجبا في معظم الدول العربية حيث ازداد المتوسط العام بنحو 15.2%.

- اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان، وقد بلغ نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي على مستوى الوطن العربي عام 2004 حوالي 214.4 دولاراً ازداد إلى نحو 224.4 دولاراً عام 2005، ثم إلى نحو 247.7 دولاراً في عام 2006، وإلى نحو 262 دولاراً عام 2007، وبمعدل تغير قدر بنحو 5.8%، وهو يزيد على نظيره على مستوى العالم في عام 2004 المقدر بنحو 254.8 دولاراً، ويقل عن نظيره العالمي عام 200 و نحو 274.2 في عام 2005.



جدول (6-1): اتجاه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة 2004-2007

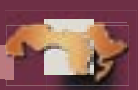
(دولار للفرد)

الدولة	2004	2005	2006	2007	معدلتغيرين عامي 2006 و2007	نسبة التوسط العام %
قطر	38239.1	53333.0	61880.3	74792.1	20.9	1644.9
الإمارات	27085.1	35441.8	38984.4	45736.4	17.3	1005.9
الكويت	22409.1	29240.1	33390.9	39328.6	17.8	864.95
البحرين	15575.7	18591.2	21315.4	24233.9	13.7	532.97
السعودية	11049.0	13555.9	14623.7	16650.9	13.9	366.2
عمان	11012.4	12294.3	13835.7	15204.1	9.9	334.38
متوسط دول الخليج العربي	20895.1	27076.0	30671.8	35991.0	17.3	791.55
ليبيا	5275.4	7037.0	9376.6	11330.9	20.8	249.2
الجزائر	2630.7	3101.6	3453.5	3884.7	12.5	85.435
تونس	2951.6	2886.5	3094.3	3120.2	0.8	68.622
المغرب	1673.7	1954.0	2160.2	2415.8	11.8	53.13
موريتانيا	476.8	639.1	907.1	1104.7	21.8	24.294
متوسط دول المغرب العربي	2601.7	3123.6	3798.3	4371.2	15.1	96.136
لبنان	4553.6	4770.2	4970.2	5181.3	4.2	113.95
الأردن	2152.3	2322.5	2546.1	2734.0	7.4	60.129
سوريا	1178.8	1365.8	1623.4	1833.9	13.0	40.333
العراق	946.9	1191.8	1457.5	1709.4	17.3	37.594
فلسطين	1053.8	1190.9	1073.0	1125.1	4.9	24.743
متوسط دول المشرق العربي	1977.1	2168.2	2334.0	2516.7	7.8	55.35
مصر	1021.6	1266.9	1479.5	1713.8	15.8	37.692
السودان	638.0	936.7	1209.3	1499.3	24.0	32.974
اليمن	700.4	873.0	1014.2	1176.3	16.0	25.871
جيبوتي	988.5	1039.5	1094.2	1146.4	4.8	25.212
الصومال	114.2	111.6	109.4	106.9	-2.3	2.3515
متوسط دول الإقليم الأوسط	692.5	845.5	981.3	1128.6	15.0	24.82
متوسط الوطن العربي	2806.1	3464.8	3947.0	4546.9	15.2	100
العالم**	6388.6	6854.1				

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.



ويوضح جدول (7-1) مدى التباين في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين الدول العربية، حيث يزداد هذا المتوسط عن نظيره على المستوى العربي والعالمي في كل من الإمارات، السعودية، السودان، لبنان، تونس، سوريا، والمغرب. بينما يتراوح بين نحو 99% و66% من المتوسط العام للوطن العربي في كل من الجزائر وليبيا ومصر وعمان. وينخفض عن ذلك في باقي الدول العربية.

جدول (7-1): اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة 2004 - 2007

(دولار للفرد)

الدولة	2004	2005	2006	2007	معدل التغييرين عملي 2006 و 2007	نسبة من المتوسط العام
الإمارات	700.525	796.746	788.13	849.4	7.8	324.1
السعودية	437.392	438.827	440.34	441.8	0.3	168.57
عمان	188.396	175.04	173.45	171.86	-0.9	65.575
الكويت	91.123	85.4585	83.884	82.309	-1.9	31.406
قطر	73.9218	74.1033	75.117	75.576	0.6	28.837
البحرين	76.3791	71.8232	71.375	70.926	-0.6	27.063
متوسط دول الخليج العربي	261.29	273.666	272.05	281.98	3.7	107.59
تونس	371.511	323.594	340.2	356.81	4.9	136.14
المغرب	265.559	234.224	259.19	284.17	9.6	108.43
الجزائر	248.576	238.328	261.07	261.82	0.3	99.898
ليبيا	188.493	195.316	228.1	243.57	6.8	92.937
موريتانيا	82.8887	57.4727	63.194	68.914	9.1	26.295
متوسط دول المغرب العربي	231.406	209.787	230.35	243.06	5.5	92.74
لبنان	372.741	372.53	388.05	393.09	1.3	149.99
سوريا	271.318	306.607	311.67	336.88	8.1	128.54
العراق	86.4775	105.675	135.75	158.58	16.8	60.506
فلسطين	102.806	83.4662	85.901	88.336	2.8	33.705
الأردن	51.5888	57.5553	60.893	65.983	8.4	25.176
متوسط دول المشرق العربي	177.0	185.2	196.5	208.6	6.2	79.583
السودان	241.481	303.274	373.78	438.47	17.3	167.3
مصر	159.059	177.124	195.83	214.11	9.3	81.694
اليمن	90.6694	92	121.34	132.01	8.8	50.368
الصومال	73.1173	70.3863	68.997	66.713	-3.3	25.455
جيبوتي	29.8651	32.2997	33.201	35.124	5.8	13.402
متوسط دول الإقليم الأوسط	118.838	135.017	158.63	177.28	11.8	67.645
متوسط الوطن العربي	214.41	224.401	247.67	262.08	5.8	100
العالم**		254.6	274.2			

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.



1 - 2 - مؤشرات أسعار السلع الغذائية:

- مستويات الأسعار:

تعتبر مستويات أسعار السلع الغذائية والأسعار النسبية لتلك السلع بالمقارنة مع السلع الأخرى من العوامل الرئيسية التي تؤثر على طلب سلع الغذاء، وتحد من إمكانية حصول المستهلك عليها. وقد شهدت الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية ما شهدته بقية دول العالم من ارتفاع كبير في مستويات أسعار الغذاء، وما لذلك من تداعيات وآثار سلبية على أوضاع الأمن الغذائي والتغذية على المستويات القطرية وعلى المستوى العام في الوطن العربي. وقد عملت الدول العربية جاهدة على تقليل حدة آثار ارتفاع أسعار الغذاء على الأحوال المعيشية للمواطنين وبخاصة محدودي الدخل منهم. وتكاملت جهود منظمات العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية مع الجهود القطرية لمجابهة تلك الآثار، حيث أصدر أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسؤولين عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية المجتمعين في الدورة العادية الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 26 - 30 أبريل (نيسان) 2008 إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، والذي أعلنوا من خلاله الالتزام بتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات تضمنها الإعلان، إطار (2).

وبالرغم من أن أسعار الغذاء قد اتجهت نحو الارتفاع منذ عدة سنوات إلا أنها بدأت في الارتفاع بصورة ملحوظة خلال الفترة 2006 - 2008، وبخاصة خلال الربع الأول من العام الحالي. ويعزى ارتفاع أسعار الغذاء في الدول العربية لارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً نتيجة زيادة الطلب عليها سواء لاستخدامها في إنتاج الوقود الحيوي أو لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان في بعض المقتصدات الناشئة مثل: الصين والهند، بجانب انخفاض إنتاج تلك السلع، وعوامل أخرى تتعلق بعرض السلع الغذائية على المستوى الدولي. وبجانب ذلك هناك عوامل ساعدت في بعض حالات الدول العربية على زيادة أسعار الغذاء منها انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة خلال الموسم الماضي كما في الجزائر، سوريا، السودان، سلطنة عمان، فلسطين وموريتانيا، ففي السودان على سبيل المثال وبالرغم من انخفاض إنتاج الذرة الرفيعة بأكثر من 20%، تم فتح باب التصدير حيث صدرت كميات مقدرة من محصول الذرة الرفيعة خلال الأشهر الأولى من العام الحالي. وقد شجعت تلك الأوضاع قيام القطاع الخاص والبنوك التجارية بشراء كميات كبيرة من المحصول بهدف تصديرها أو تخزينها. كما ساهم ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليف الترحيل والنقل مساهمة كبيرة في زيادة أسعار الغذاء في معظم الدول العربية.

إطار (2)

إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية

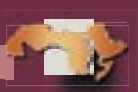
أصدر أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسؤولون عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية المجتمعين في الدورة العادية الثلاثين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقدة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 26 - 30 أبريل (نيسان) 2008 هذا الإعلان بعد إطلاعهم على بيان المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والتقارير التي قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول آثار استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي العالمي والعربي، وتطورات التنمية الزراعية في الوطن العربي، وتطورات أوضاع الأمن الغذائي وتفاقم واتساع الفجوة الغذائية العربية، ومسارات العمل الاقتصادي العربي المشترك، واتجاهات الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية وارتفاعاتها إلى مستويات غير مسبقة سجلتها معظم هذه السلع وخاصة القمح، والعجز المائي وانعكاساته السلبية على مستقبل الزراعة في الوطن العربي، وعودة الاهتمام الدولي بالقطاع الزراعي، ودعوة البنك الدولي إلى اعتماد أجندة جديدة للزراعة من أجل التنمية، والضغوط التي تواجهها إمدادات الغذاء العالمية من جراء اتساع الطلب على الغذاء والأعلاف والوقود الحيوي، إضافة للآثار الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ، وما تلقيه تلك العوامل بظلال على مستقبل أسعار السلع الغذائية، وإمكانات حصول المواطن العربي على الغذاء.

وقد اتفق أصحاب المعالي على إصدار هذا الإعلان وهم يثمنون ويلتزمون بقرار قمة الرياض في مارس (آذار) عام 2007 بالموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، واعتبارها جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ومشيدين بما تحققت من إنجازات واعدة على طريق التكتل الاقتصادي العربي بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومدركين بخطورة استمرار تدني معدلات نمو الإنتاج الغذائي الراهنة، والتي عجزت عن ملاحقة الزيادات في معدلات الاستهلاك، والحد من اتساع الفجوة الغذائية، وما لذلك من انعكاسات سلبية تهدد الأمن الغذائي والاجتماعي للمواطن العربي.

وأعلن أصحاب المعالي عن التزامهم بتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ التدابير والآليات التالية:

1. إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبنود الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قترانياً وقومياً.

2. استنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة في الدول المؤهلة ضمن ذلك البرنامج الطارئ، والدعوة العاجلة لعقد مؤتمر لهذا الغرض بنهاية هذا العام 2008.



3. التزام حكومات الدول العربية المستضيفة للمشروعات الزراعية العربية المشتركة بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي في مجال الأمن الغذائي.
 4. تبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه.
 5. تكثيف الجهود مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعطاء قضية الأمن الغذائي العربي أهمية خاصة في القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المقرر عقدها بالكويت في منتصف شهريناير (كانون ثاني) 2009.
 6. حث حكومات الدول للإسراع بتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما يعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيئي.
 7. تعبئة الطاقات والموارد لبلورة وإعداد البرامج والمشروعات القطرية والمشاركة التي تساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لزيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن للسكان، ودعوة مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم اللازم لبلوغ هذا الهدف.
 8. إعداد خطة عمل وبرنامج زمني محدد الآجال لتنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية للإسراع في بلورة السياسة الزراعية العربية المشتركة في المدى المتوسط، باعتبارها أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية العربية المستدامة.
 9. المطالبة بوضع الضوابط والتشريعات المقننة لاستخدام المحاصيل الغذائية والعلفية في إنتاج الوقود الحيوي في الدول العربية، وتشجيع التوجه إلى إنتاج هذا الوقود من المخلفات الزراعية والغذائية والمنتجات الثانوية لمختلف المحاصيل الزراعية.
- دعوة أجهزة الإعلام العربية للتنسيق والتعاون فيما بينها للاضطلاع بدورها القومي لتأصيل وزيادة الوعي لدى القاعدة الإنتاجية والاستثمارية العربية، بحتمية التكامل الزراعي العربي، وتوعية المواطن العربي بأهمية ترشيد وتغيير الأنماط الاستهلاكية.

وتشير الإحصاءات إلى استمرار ارتفاع مستويات أسعار العديد من السلع الغذائية سواء بين عامي 2007 و2008، أو مقارنة بالسنوات الماضية. وكما توضح بيانات جدول (8-1) فإن الزيادة في أسعار السلع الغذائية بين عامي 2006 و2007 تراوحت في المتوسط العام للوطن العربي بين نحو 11% و21%، حيث قدرت بنحو 10.8% للسكر، 12.8% للأرز، 13.4% للألبان، 16.3% للقمح، و21.4% للزيوت النباتية.

أما على المستوى القطري في الدول العربية فقد تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع الغذائية بين عامي 2006 و2007 حيث ارتفعت أسعار الكثير من السلع بمعدلات تفوق المتوسط العام لمعدل الزيادة في الوطن العربي بين هذين العامين في بعض الدول كما هو الحال في اليمن التي ازداد فيها القمح بنحو 140% والأرز بنحو 50.5%، والزيوت النباتية بنحو 27.6%. وفي البحرين قدرت الزيادة بنحو 125% للزيوت النباتية وبنحو 50% للألبان، ونحو 45% للأرز، ونحو 37% للسكر. وفي تونس ارتفع سعر السكر بنحو 25%، وفي السودان ارتفع سعر السكر بنحو 20% وسعر الزيوت النباتية بنحو 36%. وفي البعض الآخر من الدول العربية التي تبنت سياسات دعم استهلاك السلع شهدت أسعار بعض السلع استقراراً أو انخفاضاً بين العامين كما هو الحال في الجزائر والسعودية والكويت وسلطنة عمان، جدول (8-1).

- الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية:

توضح الأسعار القياسية للسلع الغذائية التطورات في أسعار تلك السلع بالمقارنة بسنة الأساس. وكما هو مبين بجدول (8-1) فقد تباينت سنوات الأساس بين الدول العربية وتراوحت بين أعوام 1980 و1985 في الكويت وموريتانيا، وبين أعوام 1995 و1996 و1999 و2000 في البحرين وفلسطين والسعودية وسلطنة عمان. وتحددت سنة الأساس بعام 2002 في الأردن وبعام 2004 في الجزائر. وكما هو موضح بجدول (8-1) وشكل (7-1) فإن الأسعار القياسية لمختلف السلع الغذائية قد شهدت تصاعداً واضحاً خلال الفترة 2005 - 2007. وعلى المستوى العام للوطن العربي بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 132.2 للقمح، 134 للأرز، 137.7 لكل من الألبان، والزيوت النباتية، ونحو 142.2 للسكر. ومقارنة بعام 2005 فقد ارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار تلك السلع بنحو 8.8% في عام 2006 وبنحو 17.5% في عام 2007.

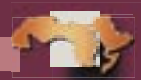
وعلى المستوى القطري تشير بيانات الجدول إلى الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الغذائية خلال سنوات الفترة 2005 - 2007 في معظم الدول العربية، باستثناء حالي الجزائر والسعودية، نسبة لسياسات الدعم المقدمة للسلع الغذائية وبخاصة القمح، إطار (3).

وفي عام 2007 ازداد الرقم القياسي لأسعار القمح والأرز عن المتوسط العام في الوطن العربي في كل من موريتانيا، الكويت، البحرين، وفلسطين. وبالنسبة للسكر فإن أسعاره القياسية ازدادت عن المتوسط العام للوطن العربي في فلسطين وموريتانيا، في حين ازدادت الأرقام القياسية لأسعار الزيوت النباتية عن المتوسط العام للوطن العربي لعام 2007 في كل من الأردن، تونس، فلسطين، وموريتانيا. وبالنسبة للألبان ومنتجاتها فقد ازدادت أسعارها القياسية عن المتوسط العام للوطن العربي لعام 2007 في الكويت وفلسطين.



جدول (8-1): التغير النسبي والأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007

الدولة	سنة الأساس	سلع غذائية	نسبة التغير في الأسعار بين عامي 2006 و2007 (%)	الرقم القياسي عام 2005	الرقم القياسي عام 2006	الرقم القياسي عام 2007
الأردن	2002	القمح	11.66			127.4
		الأرز	15.55			
		السكر	1.4	117.7	137.24	140.11
		الزيوت النباتية	14.4	105.4	124.9	137.1
		الألبان	11.45	111.09	112.8	128.43
البحرين	1995	القمح	5	134	134	138
		الأرز	45	144	144	145
		السكر	37	98	109	122
		الزيوت النباتية	125	123	126	128
		الألبان	50	102	102	115
تونس	2002	القمح	9.1	110	113	128.9
		الأرز	9.1	110	113	128.9
		السكر	25	112	112	115.4
		الزيوت النباتية	9.6	132	134	159.4
		الألبان	14.2	118	122	123.1
الجزائر	2004	القمح	0			
		الأرز	9			
		السكر	11.1	111.11	122.22	133.33
		الزيوت النباتية	15	105.88	117.65	129.41
		الألبان	0			
السعودية	1999	القمح	0	97	92	97
		الأرز	-10	98.3	97.7	102
		السكر	5.8	103.1	110.2	
		الزيوت النباتية	2.2	99.2	100	105
		الألبان	-14.3			
السودان		القمح	7			
		الأرز	7			
		السكر	20			
		الزيوت النباتية	36			
		الألبان	11			

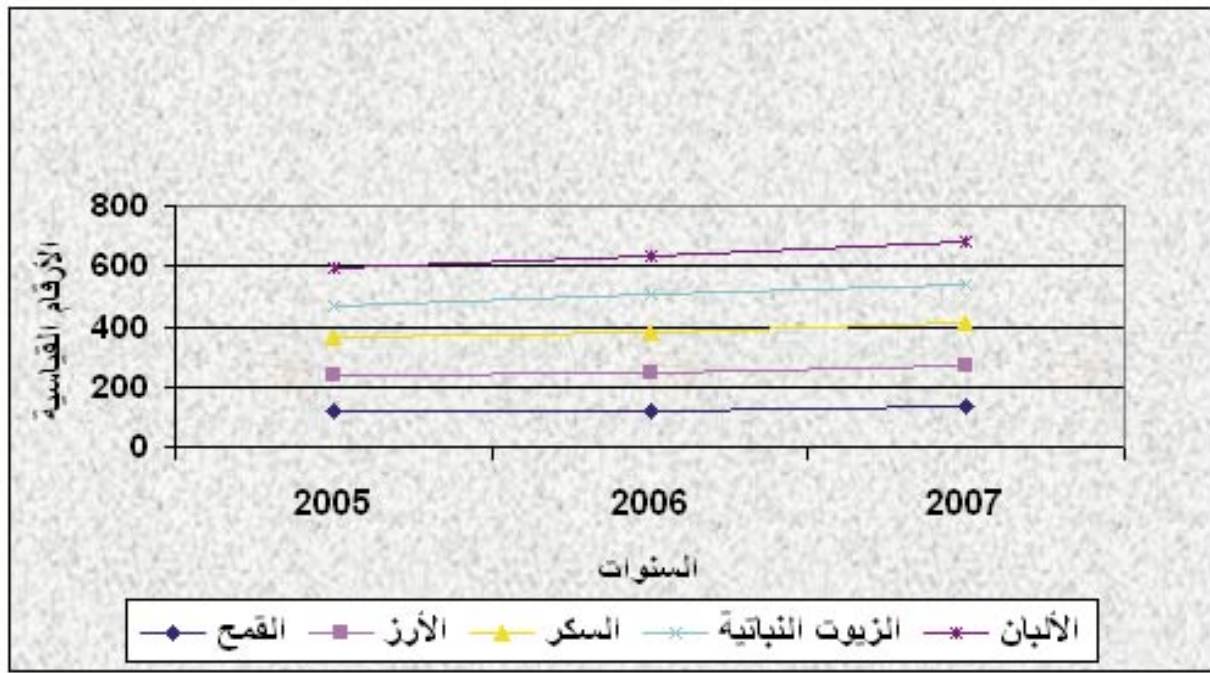


119.1	105.4		1.3	القمح	2000	سلطنة عمان
119.1	105.4		0	الأرز		
122.7	118.4		0	السكر		
118.5	104		2	الزيوت النباتية		
109.3	102.8	101	8.2	الألبان		
172.8	169.8		1	القمح	1980	الكويت
143.3	141.7		1	الأرز		
102	94.6		6	السكر		
125.2	125.2		1	الزيوت النباتية		
200.8	200.7	189.2	0.3	الألبان		
136.14	132.7	128.65	4.1	القمح	1996	فلسطين
159.47	157.8	151.05	7.97	الأرز		
164.46	171.69	106.32	-2.73	السكر		
150.67	149.74	137.46	-1.96	الزيوت النباتية		
156.83	150.74	146.07	7.34	الألبان		
139.9	109.5	107	0	القمح	1985	موريتانيا
139.9	109.5	107	6	الأرز		
229	224	209	15.4	السكر		
129	122	122	4.5	الزيوت النباتية		
130.1	118.1	112.8	6.4	الألبان		
			140	القمح		اليمن
			50.5	الأرز		
			0	السكر		
			27.6	الزيوت النباتية		
			52.6	الألبان		
132.4	122.3	115.3	16.3	القمح		المتوسط
134.0	124.2	122.1	12.8	الأرز		
142.2	134.6	124.4	10.8	السكر		
131.6	123.2	102.7	21.4	الزيوت النباتية		
137.7	129.9	125.7	13.4	الألبان		



شكل (1-7):

تطور الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية خلال الفترة 2005-2007



إطار (3)

ارتفاع أسعار الغذاء والإجراءات الملائمة

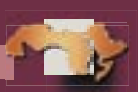
إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بات يشكل خطراً داهماً في الوقت الراهن على المكاسب التي تحققت في الأونة الأخيرة على صعيد جهود القضاء على الفقر وسوء التغذية. ومن المرجح أن يستمر ذلك الارتفاع على الأمد المتوسط. ويعاني الفقراء يومياً من الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبخاصة في المدن وفي البلدان المنخفضة الدخل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتكاتف لتوفير المساندة المباشرة، ومساعدة البلدان المعنية على تحديد التدابير والسياسات اللازمة للتخفيف من حدة هذه الآثار على الشرائح الأكثر فقراً وتعرضاً للمعاناة في العالم.

ووفقاً لمذكرة السياسات الصادرة بعنوان "ارتفاع أسعار المواد الغذائية: خيارات السياسات واستجابة البنك الدولي"، فإن الفقراء لا يواجهون ارتفاعاً فحسب في أسعار المواد الغذائية، ولكن أيضاً في تكلفة منتجات الطاقة، ويشكل ذلك مزيجاً يبعث على القلق. وثمة حاجة ملحة لاستجابة السياسات العامة لحماية الفقراء من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، على أن يتم تصميمها بما يكفل تحفيز زيادة الإنتاج الزراعي في الأمد الطويل.

هناك الكثير من دول العالم تتخذ إجراءات في هذا الصدد، حيث يعمل بعضها حالياً على توسيع شبكات الأمان الموجهة، مثل برامج التحويلات النقدية إلى الفئات المعرضة للمعاناة، أو برامج العمل مقابل الغذاء، أو توزيع المعونات الغذائية الطارئة، وبرامج التمويل الصغير وإدارة المخاطر والتأمين الزراعي.

كما قامت العديد من البلدان بخفض الرسوم الجمركية، وغيرها من الضرائب المفروضة على المواد الغذائية الأساسية، وذلك بهدف مساعدة المستهلكين على مواجهة ارتفاع الأسعار. وفي المقابل، قامت بلدان أخرى بفرض حظر على صادراتها من المواد الغذائية، وهو ما يلحق الضرر بالبلدان المستوردة لتلك المواد ويؤدي إلى تقليص حوافز الإنتاج.

وفي الوقت الذي ينادي فيه البنك الدولي المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات غذائية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي يتطلبها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الطارئة. وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي، فقد تضمن إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية مبادرة البرنامج العربي الطارئ وبرنامج الغذاء العربي المقترح، وتتعاون المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع الدول العربية وشركاء التنفيذ لوضع هذين البرنامجين موضع التنفيذ.



1 - 2 - 3 سياسات الغذاء:

فرضت المتغيرات الاقتصادية والطبيعية المعاصرة على الدول العربية، كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الأخرى إيلاء المزيد من الاهتمام بسياسات الغذاء لتمكين المواطن من الحصول على السلع الغذائية التي باتت أسعارها تشهد تزايداً مطرداً في ظل انخفاض حجم المعروض منها عالمياً وعربياً. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فقد اشتملت سياسات الغذاء التي تبنتها الدول العربية في هذا الصدد دعم أسعار السلع الغذائية وتخفيض تعريفات استيراد القمح إلى أدنى مستوياتها كما في المغرب، بجانب دعم الغذاء والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية كما في مصر. كما خفضت المملكة العربية السعودية رسوم الحماية الجمركية على السلع الرئيسية ومنها مشتقات القمح التي أعفت بالكامل من الرسوم الجمركية، وقد شملت السلع التي تم تخفيض رسومها الجمركية، الدواجن والبيض والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والمعلبات الغذائية. وكذلك الحال في معظم الدول العربية مثل: المغرب والجزائر والأردن وموريتانيا واليمن حيث تم القيام بحزمة من الإجراءات لتخفيض أسعار الغذاء وبخاصة السلع الغذائية الرئيسية.

وتوجد في بعض الدول العربية مناطق ومجموعات سكانية تتعرض لنقص الغذاء نتيجة للظروف الطبيعية غير الملائمة أو بسبب النزوح وعدم الاستقرار. وتسعى الدول العربية إلى تطوير تلك المناطق ومساعدة المجموعات السكانية المعرضة لنقص الغذاء عن طريق تقديم المعونات الغذائية وتطوير البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية في تلك المناطق.

في الأردن اشتملت الإجراءات المتخذة في المناطق المعرضة لنقص الغذاء تقديم معونات نقدية متكررة وتعويض المزارعين عن جزء من خسائرهم بشكل نقدي وتقديم مواد غذائية وتمثلت المعونات الغذائية المقدمة لتلك المناطق والمجموعات خلال عام 2007 في وجبات غذاء للطلاب في المدارس الحكومية وإعانات من الصندوق الأردني الهاشمي.

وفي تونس هناك بعض المناطق الريفية معرضة للنقص الغذائي بحكم موقعها الجغرافي. وقد اتخذت من أجلها العديد من الإجراءات التنموية مثل: برامج الصندوق الوطني للتضامن الذي يعتبر أكبر برنامج للحد من الفقر في الدولة ويهدف إلى تمويل مختلف البرامج للفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل والتجمعات السكنية التي تفتقر للمرافق الأساسية. هذا بجانب برامج البنك التونسي للتضامن التي تهدف إلى تطوير المشاريع الصغيرة وتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة (5%) وتسهيلات في التسديد لأصحاب المهن الصغرى والحرفيين وصغار المنتجين الذين تعوزهم إمكانيات التمويل والضمانات المطلوبة عادة من قبل البنوك التجارية، ونظام التمويل عن طريق جمعيات القروض الصغيرة، وبرامج لتدعيم صغار الفلاحين، و"برامج التدخل الظرافية" التي أعدتها الدولة لمساعدة صغار المنتجين المتضررين من تأثيرات العوامل المناخية غير الملائمة والمخاطر الأخرى التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي وذلك بتقديم مساعدات عينية في شكل بذور وأسمدة وأعلاف وغيرها. وينتفع بهذه المساعدات قرابة 60 ألف فلاح من صغار مزارعي الحبوب أي ما يمثل حوالي 25% من مجمل مزارعي الحبوب، كما ينتفع بها حوالي 150 ألف مربي صغير أي ما يمثل قرابة 40% من مجموع مربي الماشية.

وفي الجزائر لا توجد فئات سكانية أو مناطق تعاني من نقص الغذاء، ولكن تقوم وزارة التضامن الوطني مع المجتمع المدني بإعداد برنامج موائد الإفطار في شهر رمضان المعظم، كما يتم تقديم الوجبات المدرسية في المناطق الريفية لتكفل بها الدولة.

وفي السعودية تهتم الحكومة بالقطاع الزراعي لما له من أهمية في توفير السلع الغذائية للمواطنين. وتقوم الدولة بتقديم المباشر والدعم غير المباشر لهذا القطاع. ويتمثل الدعم المباشر في تقديم القروض الزراعية والإعانات وشراء المحصول بأسعار تشجيعية. أما الدعم غير المباشر فيشمل تقديم الخدمات الإرشادية والبيطرية مجاناً للمزارعين وتنمية الموارد المائية من خلال إنشاء السدود والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة، وكذلك تنفيذ الطرق الزراعية لربط مناطق الإنتاج بمراكز التسويق، والتوسع في إنشاء صوامع تخزين الغلال، وتوفير التعليم الزراعي المجاني، وعقد الدورات التدريبية المجانية، وقد أدت هذه السياسات إلى زيادة فرص الاستثمار في هذا القطاع وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتطور.

وفي السودان تعتبر مناطق البحر الأحمر ودارفور والمناطق الانتقالية بالجنوب ومناطق النازحين والعائدين من المناطق المعرضة للنقص الغذائي بسبب الجفاف والحروب الأهلية. وتقدم لهذه المناطق المساعدات بأنواعها الغذائية والأمنية والخدمات الاجتماعية. وقد بلغ حجم المعونات التي قدمها برنامج الغذاء العالمي والمعونة الأمريكية لتلك المناطق من الحبوب والبقوليات والزيوت نحو 485 ألف طن في عام 2002 و390 ألف طن في عام 2003 و618 ألف طن في عام 2004. وخلال السنوات 2005، 2006 و2007 بلغ حجم المعونات التي قدمتها وزارة الدفاع وديوان الزكاة والمنظمات الطوعية نحو 132 ألف طن، 974 ألف طن و33.5 ألف طن بالترتيب.

في دولة فلسطين تشمل المناطق المعرضة للنقص الغذائي قطاع غزة، محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وبيت لحم والخليل، السفوح الشرقية في الضفة الغربية، نابلس، طوباس، ومحافظات الخليل ويرجع ذلك إلى وجود مناطق عسكرية مغلقة، تجمعات ريفية بدوية في المناطق الحدودية، وجود مناطق فقيرة (قرب المستوطنات)، ووجود تجمعات ريفية وبدوية فقيرة في المناطق المغلقة، ومناطق فقيرة تعرضت للجفاف نتيجة لقلّة الأمطار. ومن المساعدات والإجراءات المتخذة حولها برنامج



الغذاء مقابل العمل والتدريب، المعونات الغذائية والمشاريع الطارئة لإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة، برامج التشغيل الطارئ. إضافة إلى توزيع مواد غذائية شهرية ومساعدات من وكالة الغوث وبرنامج الغذاء العالمي والشؤون الاجتماعية حيث تم توزيع سلة غذائية لكل أسرة. وبلغت كمية المعونات الغذائية الموزعة من خلال وزارة الزراعة نحو 9670 طن عام 2006 ونحو 10204 طن عام 2007.

وفي سلطنة عمان لا توجد مناطق أو مجموعات سكانية تتعرض للنقص الغذائي ولكن هناك بعض الجهات في السلطنة مثل: الهيئة العامة للأعمال الخيرية تقدم معونات غذائية واستهلاكية خاصة في شهر رمضان المبارك للمواطنين ذوي الدخل المنخفض وكذلك أثناء حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية وهذه الخدمات في الغالب تكون على شكل أعمال خيرية تقدمها هذه الهيئة.

وتساهم وزارة التنمية الاجتماعية في تحسين أوضاع الأمن الغذائي للمواطنين عن طريق تمكين محدودي الدخل من توفير احتياجاتهم الأساسية من السلع الغذائية ويتم ذلك عن طريق صرف معاشات الضمان الاجتماعي للشرائح المستحقة لاستلام هذه المعاشات كالأرامل وكبار السن الذين لا يوجد عائل لهم إلى غير ذلك من الشرائح المستحقة لاستلام معاشات الضمان الاجتماعي وتشجيعهم على تبني مشاريع موارد الرزق والاعتماد على أنفسهم.

ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى ما تعرضت له السلطنة من ظروف مناخية غير ملائمة خلال شهر يونيو من عام 2007، والتي تمثلت في تعرض السلطنة لإعصار قادم من المحيط الهندي أطلق عليه (إعصار جونو). وقد ضرب هذا الإعصار العديد من مناطق السلطنة سيما المنطقة الشرقية ومحافظة مسقط وبعض الأجزاء من منطقتي الداخلية والباطنة. وقد أحدث هذا الإعصار الكثير من الأضرار في المناطق التي ضربها كجرف بعض المنازل وبعض المزارع وقطع الطرق مما أدى إلى عزل بعض الولايات والقرى الأمر الذي نتج عنه نقص في إمدادات الغذاء والماء في بعض المناطق التي أصابها الإعصار. وقد سارعت الدولة إلى توصيل إمدادات الغذاء والماء وتوفير أماكن لإقامة المتضررين من جراء هذا الإعصار وقد شاركت أجهزة الدولة المختلفة العسكرية منها والمدنية بالإضافة إلى المتطوعين من أبناء السلطنة في أعمال الإغاثة الأمر الذي ساعد كثيراً في التقليل من آثار هذا الإعصار على المواطنين.

وفي المغرب هناك العديد من المناطق المعرضة للنقص الغذائي نتيجة تعاقب حالات الجفاف وحالات الفقر في بعض المناطق. ومن الإجراءات الأساسية المتخذة تجاه تلك المناطق توزيع القروض الصغرى، برامج مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تسعى إلى محاربة جميع أوجه الفقر والإقصاء الاجتماعي عن طريق إنجاز مشاريع تضامنية وتقديم مساعدات غذائية وألبسة وأدوية وذلك عبر تنظيم حملات وطنية للتضامن لجمع الاعتمادات المالية الضرورية لتحسين أوضاع الفئات المستهدفة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تركز أساساً على إشراك السكان وترمي إلى تقليص العجز الاجتماعي، وبرامج الإصلاحات الشمولية التي تهتم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية لضمان تحقيق تنمية مستدامة.

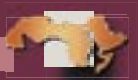
وفي موريتانيا تعتبر المناطق الريفية هي الأكثر تعرضاً لنقص الغذاء، وتقوم الدولة بدعم المشاريع الصغيرة وزيادة المساحات الزراعية والرعيوية في تلك المناطق. والعمل على تمكين السكان فيها من الحصول على الغذاء ودعم أسعار بعض المواد الغذائية. وبجانب برامج المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تنفذها في مجال الحد من الفقر وتحسين الأوضاع التغذوية، تم تقديم كميات من المعونات العينية لتلك المناطق من قبل مفوضية الأمن لغذائي وبرنامج الغذاء لعالمي اشتملت على القمح والأرز والبقوليات والزيتون النباتية خلال عامي 2006 و2007.

وفي اليمن تعتبر مناطق الحديدة، وشبوة، والمهرة، والبيضاء لحج، وصعدة والجوف وأب، تعز، وحجة ذمار من المناطق التي تتعرض لنقص الغذاء نتيجة ضعف الإنتاجية في الأراضي المطرية في تلك المناطق وأثار السيول وجرف الأراضي الزراعية، بجانب انخفاض الدخل الزراعي وصغر الحيازات. ومن أهم الإجراءات المتخذة لتحسين الأوضاع التغذوية بتلك المناطق إدخال برامج ومشروعات تحسين الإنتاجية مثل مشروع تطوير الحبوب للعمل مع هذه المجموعات من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين دخول المزارعين، وإقامة سدود صغيرة لمجرى السيول وذلك في الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010. وهناك بعض الجمعيات الخيرية تقدم المعونات الغذائية لتلك المناطق، ويقوم الصندوق الاجتماعي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم إعانات مالية شهرية للأسر الفقيرة في هذه المناطق.

1. 2 - 4 اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

تؤثر تكاليف إنتاج السلع الغذائية على إمكانية حصول المستهلك عليها من خلال تأثيرها على أسعار المنتجات. وخلال سنوات الفترة 2004 - 2007 شهدت تكاليف إنتاج مختلف السلع الغذائية ارتفاعاً شديداً متأثرة في ذلك بصفة رئيسية بارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، جدول (9.1).

وتختلف تكاليف إنتاج السلع الغذائية بين الدول العربية باختلاف النظم الزراعية والعمليات الزراعية ومدخلات الإنتاج



المستخدمة. وتشير بيانات المنظمة إلى اتجاه تكاليف إنتاج العديد من السلع الغذائية في الوطن العربي إلى الزيادة خلال سنوات الفترة 2004 - 2007. ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع تكاليف الأسمدة ورسوم المياه والأرض في المشروعات المروية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف العمالة والميكنة الزراعية التي جاء ارتفاعها مرتبطاً بارتفاع أسعار البترول. كما أنه وفي بعض حالات الدول ارتفعت التكاليف لتتعدد وتزيد الرسوم التي يتحملها المزارع بعد حصاد المحصول.

وفيما بين عامي 2006 و2007 تراوحت نسب الزيادة في تكاليف السلع الغذائية على المستوى العام في الوطن العربي بين نحو 7% و58%. وبلغ متوسط تكاليف إنتاج الهكتار نحو 737.8 دولار للقمح، 479.0 دولار للشعير، 10054.2 دولار للطماطم، 259.8 دولار للذرة الرفيعة، 5974.8 دولار للبطاطس، و3562.2 للبصل. وبالرغم من أن تكاليف إنتاج السلع الغذائية قد تباينت في مختلف الدول العربية تبعاً لنظم الإنتاج وأنواع المدخلات المستخدمة إلا أن الصفة العامة المشتركة هي اتجاه التكاليف نحو التزايد كما توضحه بيانات جدول (9-1) وشكلي (8-1) و(9-1).

جدول (9-1): تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2005 - 2007

(دولار للهكتار)

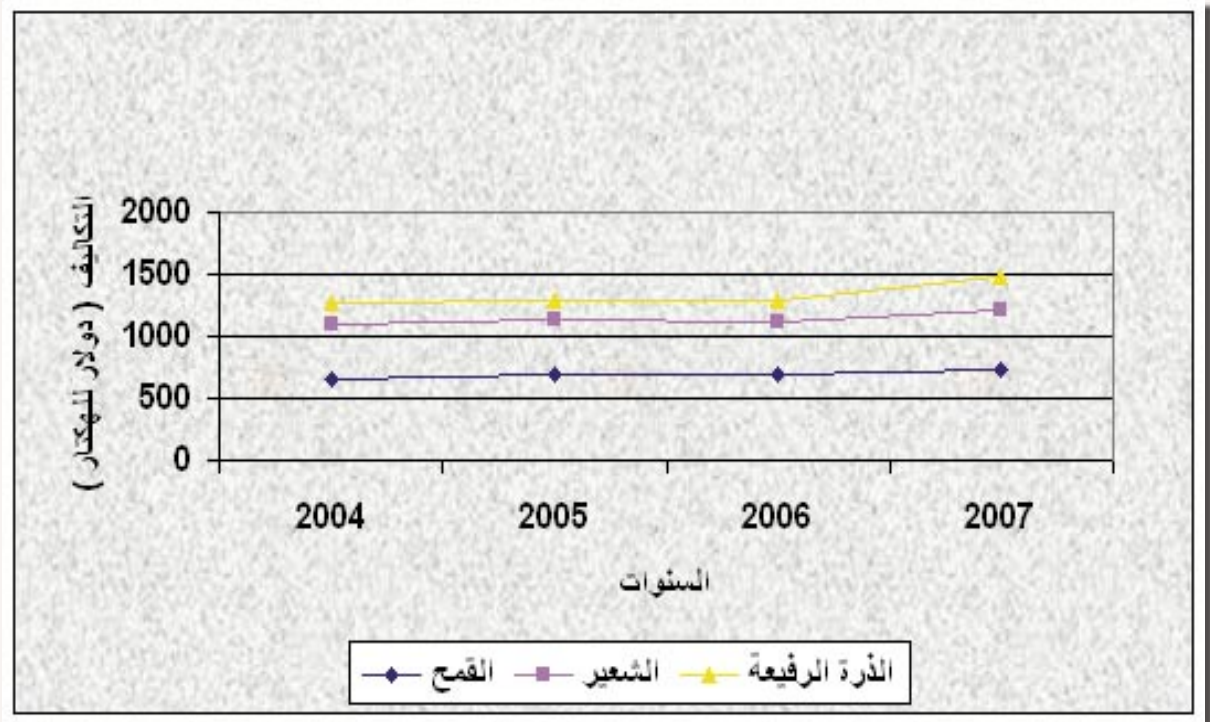
الدولة	السلع الغذائية	2005	2006	2007	معدل التغير بين عامي 2006 و2007
الأردن	القمح	325.5	357.8	393.5	9.98
	الشعير	310.9	341.8	375.9	9.98
البحرين	الزيتون	3873.4	4260.6	4686.5	10.00
	الطماطم	6409.2	7050.3	7754.6	9.99
	البصل	4557	4712.5	5213.5	10.63
	البطاطس	6820.7	7502.8	8252.6	9.99
	الطماطم	5467	5676	5945	4.74
	البصل	4365	4527	4723	4.33
تونس	التمور			2100	
	الطماطم	4560.8	4620.2	4800	3.89
الجزائر	القمح	355.65	368.575	424	15.04
	الشعير	253.22	263.87	301	14.07
	البطاطس	829.722	2982.78	3951.35	32.47
	الزيتون	1199.02	1338.07	1416.86	5.89
	القمح	590.4	618.1	639.9	3.53
السودان	الذرة الرفيعة	30.15	31.55	39.6	25.52
	القمح	481.0	343.0	515.0	50.15
العراق	الشعير	229.0	147.0	239.0	62.59
	الذرة الرفيعة	268.0	298.0	480.0	61.07
	القمح	1016.0	999.0	1025.0	2.60

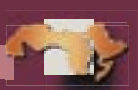


1.32	1000.0	987.0	1002.5	الشعير	فلسطين
0.76	6590.0	6540.0	6490.0	البطاطس	
15.36	21717.0	18825.0	18774.0	الطماطم	
0.00	1429.2	1429.2	1396.8	القمح	المغرب
0.00	5105.1	5105.1	4971.0	البطاطس	
0.00	458.2	458.2	441.2	الزيتون	
0.98	1030	1020	1000	الأرز	موريتانيا
0.00	750	750	750	البصل	
7.55	737.8	685.9	694.2	القمح	
10.13	479.0	434.9	448.9	الشعير	المتوسط
11.18	10054.2	9042.9	8802.8	الطماطم	
57.7	259.8	164.8	149.1	الذرة الرفيعة	
7.99	5974.8	5532.7	4777.9	البطاطس	
6.98	3562.2	3329.8	3224.0	البصل	

شكل (8-1):

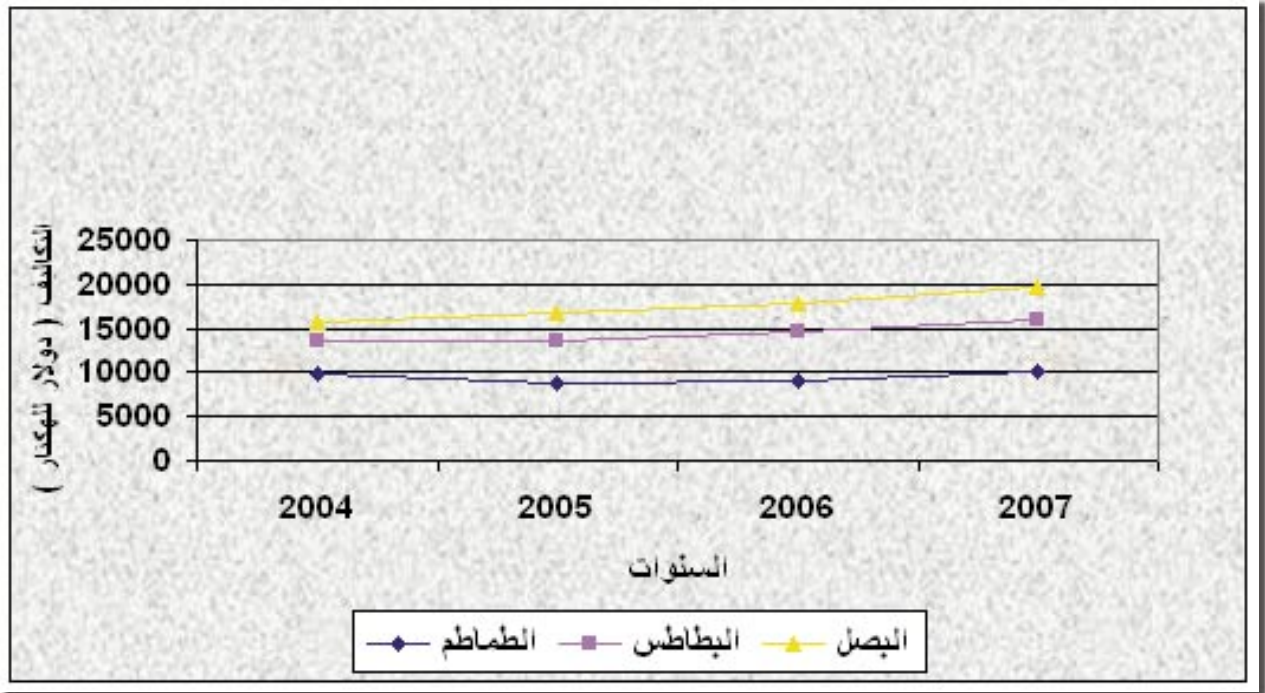
تطور تكاليف إنتاج محاصيل القمح، الشعير، والذرة الرفيعة في الوطن العربي خلال الفترة 2004-2007





شكل (9-1):

تطور تكاليف إنتاج محاصيل الطماطم، البطاطس، والبصل في الوطن العربي خلال الفترة 2004-2007



1-2-5 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

يرتبط المخزون من السلع الغذائية والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالمعرض من الغذاء. وتستخدم الدول المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض، حيث تقوم بطرح كميات من المخزون في الأسواق. وعند انخفاض مستويات الأسعار، تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون. أما مخزون الطوارئ من السلع الغذائية فإن استخدامه يتركز بصفة أساسية في مواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة. وتعكس الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعرض من تلك السلع ومدى توفرها حيث تشير الزيادة في حجم المخزون بين موسمين زراعيين إلى وفرة السلع الغذائية، وزيادة المعرض منها، أو تشير إلى إمكانية الدولة على الحصول على تلك السلع. والعكس في حالة انخفاض حجم المخزون والذي يشير إلى انخفاض المعرض من السلع أو إلى عدم إمكانية الدولة على شراء الكميات اللازمة، وبذلك تعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

فعلى مستوى الدول العربية يزداد الاهتمام بالمخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ، ويشمل سلعا عديدة بجانب سلع الحبوب، منها السكر والحليب والزيوت النباتية. وعادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي حاجة الدولة لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. ونسبة للمتغيرات المعاصرة في أوضاع التجارة الدولية للسلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب، والتي أدت إلى تقلص حجم مخزونها العالمي وزيادة أسعارها وقلّة عرضها، تسعى الدول العربية لتطوير نظم المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية. وتتكامل جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع جهود الدول العربية في هذا الصدد، حيث قامت في إطار تنفيذها لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين بإعداد مشروع تطوير نظم المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية في الوطن العربي وضمته في خطة عملها الإطارية للفترة 2009 - 2014.

وكما تشير بيانات جدول (10-1)، فإن محصلة الحركة في المخزون الإستراتيجي من سلع الأرز والزيوت النباتية والسكر كانت موجبة على مستوى الوطن العربي بين عامي 2006 و2007، إلا أنها كانت سالبة بالنسبة للقمح، كما أن هناك العديد من حالات الدول التي انخفض فيه حجم المخزون بين هذين العامين كما هو الحال بالنسبة لمخزون القمح في تونس والسودان، والمغرب ومخزون الذرة الرفيعة في السودان، ومخزون الأرز في البحرين وسلطنة عمان، ومخزون السكر في قطر واليمن. ومخزون الزيوت النباتية في سلطنة عمان وقطر.



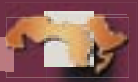
جدول (10.1): الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2003-2007

الكمية (ألف طن)

الدولة	السلع الغذائية	حجم المخزون عام 2003	حجم المخزون عام 2005	حجم المخزون عام 2006	حجم المخزون عام 2007	التغير في حجم المخزون بين عامي 2006 و2007
الأردن	القمح	308.41	705	617	793	176
	الأرز	94.34	130	138	158	20
	السكر	23.41	218	247	257	10
البحرين	القمح	25	50	50	73	23
	الأرز	21	36	38	35	-3
	السكر	6	13	14.5	16	1.5
	الزيوت النباتية	5	9.5	11	13	2
تونس	القمح	206.6	638	564	392	-172
	الأرز	4.34	1	0.5	0.7	0.2
	السكر	24.2	65	60	75	15
الجزائر	القمح	700	900	1200	1500	300
السودان	القمح	63.9	2.67	2.76		-2.76
	الذرة الرفيعة	78.5	220	302		-302
سلطنة قطر	القمح	40	26.427	32.565	73.624	41.059
	الأرز	7.1	34.223	32.458	22.941	-9.517
	السكر	-49.01	6.313	5.15	6.887	1.737
	الزيوت النباتية	0.65	0.65	0.65	0.59	-0.06
قطر	الأرز	3.81	7.7142	1.203	3.276	2.073
	السكر	0.28	2.6095	1.584	1.511	-0.073
	الزيوت النباتية	0.93	0.1468	0.324	0.3	-0.024
المغرب	القمح		5000	8750	3280	-5470
موريتانيا	القمح	219.37		446.6	476.9	30.3
	الأرز	21.77				0
	السكر	156.75			7.9	7.9
اليمن	القمح	400	217.3	257.4	263.5	6.1
	الأرز	50	58.4	64.7	73.5	8.8
	السكر	166.89	55.5	74.8	73.5	-1.3
الإجمالي	القمح	1963.28	7539.397	11920.325	6852.024	-5068.301
	الأرز	536.63	301.6	307.3	316.4	9.1
	السكر	1096.33	360.4	403	437.8	34.8
العالم *	محا صيل الحبوب	-7871.49				

المصدر: التقارير القطرية لأوضاع الأمن الغذائي عام 2008.

* العالم لمتوسط الفترة (1999-2-1) وفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على الشبكة الدولية.



1 - 3 المؤشرات التغذوية:

1 - 3 - 1 متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية:

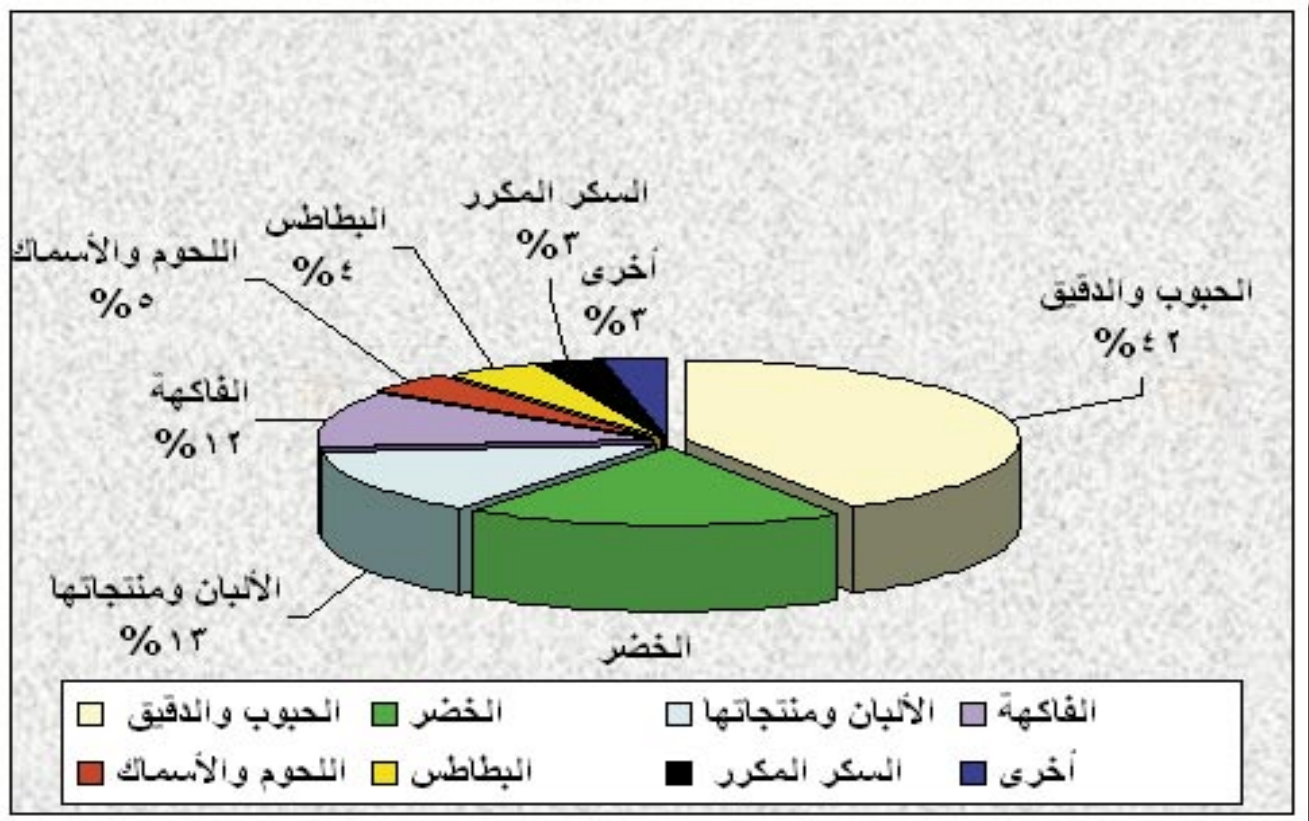
يعتبر الاستهلاك الغذائي من المتغيرات التي تتزايد بمعدلات عالية نسبياً لتأثرها بمعدلات النمو السكاني المرتفعة، إلى جانب تأثرها بتطورات مستويات المعيشة ومستويات الدخل. وتتناول الأجزاء التالية من التقرير التطورات في متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2005 - 2007. وتشمل السلع النباتية سلع مجموعة محاصيل الحبوب، ومجموعة محاصيل البذور الزيتية، والبقوليات والخضر والفاكهة والسكر.

- متوسط نصيب الفرد من سلع مجموعة الحبوب:

تشمل سلع مجموعة محاصيل الحبوب: القمح والذرة الشامية والأرز والشعير الذرة الرفيعة. وتعتبر الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي إذ تمثل الكميات المستهلكة من مجموعة سلع محاصيل الحبوب ما يزيد على 42% من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء العربية. ويقدر المتوسط العام لمعدل نصيب الفرد من الحبوب في الوطن العربي عام 2007 بنحو 336.6 كيلوجرام مقارنة بنحو 339.3 كيلوجرام عام 2006، وبنحو 334 كيلوجرام في عام 2005، جدول (11-1)، شكل (10-1). وقد تراجع المعدل بين عامي 2006 و2007 بنحو 0.8% بعد أن ازداد بين عامي 2005 و2006 بنحو 1.6%. ويأتي ذلك التراجع في متوسط نصيب الفرد من الحبوب رغم الزيادات المتحققة في إنتاجها على المستوى العام في الوطن العربي، وذلك لعدة عوامل منها معدلات الزيادة السكانية وتراجع حجم الواردات العربية من الحبوب في عامي 2006 و2007 مقارنة بعام 2005 نتيجة لارتفاع أسعارها العالمية. ويمثل متوسط نصيب الفرد من الحبوب في الوطن العربي عام 2007 نحو 97.1% من نظيره على المستوى العالمي والمقدر بنحو 346.71 كيلوجرام.

شكل (10-1):

التوزيع النسبي لمكونات سلة الغذاء في الوطن العربي عام 2007



تمثل الكميات المستهلكة من القمح متوسط الفترة 2005-2007 نحو 48% من جملة المتاح للاستهلاك من محاصيل الحبوب في الوطن العربي. وكما توضح بيانات جدول (11-1)، فإن متوسط نصيب الفرد من القمح في الوطن العربي قد بلغ نحو 153.6 كيلوجرام في عام 2005، وازداد في عام 2006 بنحو 7.66% حيث بلغ نحو 165.3 كيلوجرام. وقدرت الزيادة بين عامي 2006 و2007 بنحو 2.41% إذ بلغ المتوسط نحو 169.3 كيلوجرام في عام 2007 يعادل نحو 197.2% من نظيره على المستوى العالمي والمقدر بنحو 94.5 كيلوجرام.



جدول (1.1): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2005-2007

كلجم / العام

المجموعة السلعية	2005	2006	*2007	لتغيالنسبي بين عامي 2005-2006	لتغيالنسبي بين عامي 2006-2007	العالم عام 2007**	نسبة الوطن العربي للعالم (%)
الحبوب والدقيق	334	339.3	336.6	1.6	-0.8	346.7	97.1
القمح والدقيق	153.6	165.3	169.3	7.66	2.41	94.5	179.2
الذرة الشامية	70.9	62.9	62.9	-11.3	0.03	112	56.2
الأرز	29.5	30	30.2	1.59	0.59	96.47	31.3
الشعير	44.4	49.2	50.3	10.7	2.34	21.41	234.9
الذرة الرفيعة والدخن	21.9	24.4	24.4	11.39	-0.1	13.56	180
البقوليات	7.3	7.7	7.4	5.19	-4.52	9.35	78.7
البطاطس	33.3	32.9	35.3	-1.32	7.32	48.37	73
الخضرا	145.6	146.2	148.9	0.4	1.84	140.7	105.8
الفاكهة	90	99.7	94.4	10.73	-5.35	80.73	116.9
السكر المكرر	22.9	25.4	23.7	10.73	-6.62	21.72	109.1
الزيوت النباتية	16.4	17.4	18.2	6.48	4.15	39.21	46.3
اللحوم الحمراء	15.3	15.4	15.4	0.33	0.06	12.68	121.3
لحوم الدواجن	12.4	10.9	11.7	-12.1	7.26	11.37	102.6
الألبان ومشتقاتها	106.5	105.6	107.5	-0.86	1.78	100.2	107.3
الأسماك	11	10.3	10.7	-5.66	3.14	21.95	48.6

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة بالشبكة الدولية.

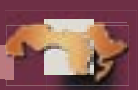
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 27، 2007.

يتم استخدام الشعير في الوطن العربي بصفة رئيسية كغذاء للحيوان، ونحن أكثر من 90% من الكميات المتاحة للاستهلاك منه. وكذلك الحال على المستوى العالمي، حيث لا تزيد الكمية الموجهة للاستهلاك منه على 5% وتتوزع باقي استخداماته بين غذاء الحيوان والتصنيع الغذائي وغيرها. وفي الوطن العربي تبلغ أعلى نسب استخدام الشعير كغذاء للإنسان في المناطق الريفية من دول المغرب العربي، إذ تقدر الكميات المستهلكة كغذاء للإنسان بما يزيد على 20% من الكميات المتاحة منه، في حين تقل النسبة عن 5% في دول المشرق العربي، وتقل عن ذلك كثيراً على المستوى العام في الوطن العربي. وكما تشير بيانات جدول (1.1)، فإن متوسط نصيب الفرد من الشعير في الوطن العربي يقدر في عام 2007 بنحو 50.3 كيلوجرام، مقارنة بنحو 21.41 على المستوى العالمي. وفيما بين عامي 2005 و2006 ازداد متوسط نصيب الفرد من الشعير في الوطن العربي بنحو 10.7% في حين بلغت الزيادة بين عامي 2006 و2007 نحو 2.34%.

وفيما يتصل بسلعتي الذرة الشامية والأرز فإن نصيب الفرد منها في الوطن العربي يقل كثيراً عن المتوسط على المستوى العالمي، إذ بلغ في عام 2007 نحو 62.9 كيلوجرام للذرة الشامية يعادل نحو 56.2% من نظيره العالمي، وبلغ نحو 30.2 كيلوجرام للأرز يعادل نحو 31.3% من نظيره العالمي. وبالنسبة للذرة الرفيعة فقد بلغ نصيب الفرد منها في الوطن العربي نحو 24.4 كيلوجرام يعادل نحو 180% من نظيره على المستوى العالمي. وتوضح بيانات الجدول استقرار متوسط نصيب الفرد من تلك السلع الثلاث خلال سنوات الفترة 2005 - 2007.

- معدلات استهلاك الفرد من السلع النباتية الأخرى:

تشمل السلع النباتية الأخرى: البقوليات، البطاطس، الخضرا، الفاكهة، السكر المكرر والزيوت النباتية. ويقدر متوسط نصيب الفرد من البقوليات في الوطن العربي عام 2007 بنحو 7.4 كيلوجرام مقارنة بنحو 7.7 كيلوجرام عام 2006. وعلى المستوى العالمي يقدر المعدل بنحو 9.35 كيلوجرام في عام 2007. وبالنسبة للبطاطس فقد ارتفع المتوسط بين عامي 2006 و2007 بنحو



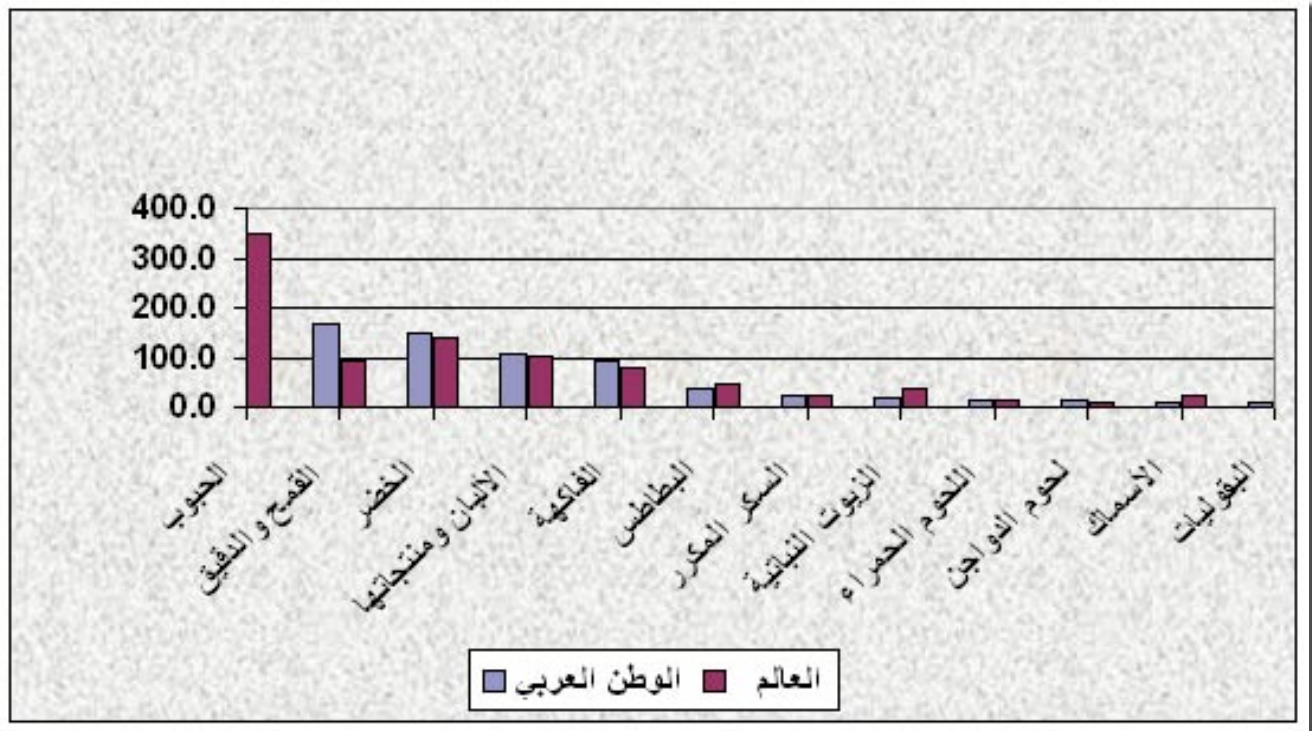
7.32% ليبلغ نحو 35.3 كيلوجرام يعادل نحو 73% من نظيره العالمي. وترتفع معدلات استهلاك الخضر والفاكهة في الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي. ففي عام 2007 بلغ متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي نحو 148.9 كيلوجرام من الخضر ونحو 94.4 كيلوجرام من الفاكهة تعادل نحو 106% و117% من نظيراتها على المستوى العالمي على الترتيب. أما بالنسبة للسكر والزيت النباتية، وبالمقارنة مع المستوى العالمي فإن متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي يزيد على نظيره على المستوى العالمي في حالة السكر بنحو 9.1% في حين يقل في حالة الزيوت النباتية بنحو 53.7%. وقد بلغ المتوسط في الوطن العربي عام 2007 نحو 23.7 كيلوجرام للسكر وبانخفاض يقدر بنحو 6.62% مقارنة بعام 2006. وبالنسبة للزيوت النباتية فقد بلغ المتوسط نحو 18.2 كيلوجرام في عام 2007 وبتزايد نحو 4.15% مقارنة بعام 2006.

- متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية:

تشمل المنتجات الحيوانية والسمكية اللحوم الحمراء، لحوم الدواجن، الألبان ومنتجاتها والأسماك. وتشير الإحصاءات إلى استقرار متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال الفترة 2005 - 2007 في حدود 15.4 كيلوجرام مقارنة بنحو 12.68 كيلوجرام على المستوى العالمي في عام 2007، جدول (11-1)، شكل (11-1). وبالنسبة للحوم الدواجن، الألبان ومنتجاتها والأسماك فقد ازداد المتوسط بين عامي 2006 و2007 بنسب تراوحت بين 7.3% و3.1% حيث بلغ المتوسط نحو 11.7 كيلوجرام، 107.5 كيلوجرام، و10.7 كيلوجرام للسلع الثلاث على الترتيب، مقارنة بنحو 102.6 كيلوجرام، 107.3 كيلوجرام، و48.6 كيلوجرام لنظيراتها على المستوى العالمي.

شكل (11-1):

متوسط نصيب الفرد من المتاح للإستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم عام 2007



1 - 3 - 2 - معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي:

تتيح إحصاءات استهلاك السلع الغذائية في الوطن العربي إمكانية استعراض بعض المؤشرات التي يمكن بمقتضاها التعرف على الوضع الغذائي على المستويات القطرية والمستوى العام في الوطن العربي فيما يتصل بنصيب الفرد من مكونات الطاقة (السعرات الحرارية) والبروتين والدهون. كما تفيد تلك المؤشرات في مقارنة الوضع الغذائي للمستهلك فيما بين دول الوطن العربي من ناحية، وبين الوطن العربي والمستوى العام للعالم من ناحية أخرى.

ومن واقع بيانات الجدول (12-1) يتضح أن المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية والبروتين يقدر بنحو 2930 سعراً حرارياً ونحو 88 جراماً، وهي تفوق نظيراتها على المستوى العالمي المقدرة بنحو 2810 سعراً حرارياً وحوالي 83 جراماً من البروتين. أما بالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 65 جراماً يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 76 جراماً.

وتشير بيانات الجدول إلى تفاوت الدول العربية فيما يتصل بكميات نصيب الفرد اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون. ففيما يتصل بالسعرات الحرارية فهناك مجموعة من الدول تتجاوز فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية المتوسط العام للوطن العربي وللعالم، وتشمل تلك الدول الأردن والسعودية، كما تتجاوز المتوسط العام لكل من دول المشرق العربي والمغرب



العربي والخليج العربي نظيره العالمي. غير أن المتوسط يتدنى نسبياً في بعض الدول العربية مثل: فلسطين وموريتانيا واليمن. وفيما يتصل بمصادر تلك المكونات فتشير الإحصاءات أن المستهلك في الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو 68.3% من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجاته من الدهون. وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5% و31.7% و30.2% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، على الترتيب.

أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي حيث توفر نحو 16.7% من السعرات الحرارية ونحو 38.1% من البروتين وحوالي 44.9% من الدهون.

جدول (12-1): متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2004 - 2006

الدولة	السعرات الحرارية			البروتين (جرام للفرد/اليوم)			الدهون (جرام للفرد/اليوم)		
	2004	2005	2006	2004	2005	2006	2004	2005	2006
الأردن	3007	3052	3081	78.8	81.3	81.0	86.3	83.8	84.6
السعودية	3016			87			76.1		
فلسطين		2238	2481.6		62.8	64.8		62.3	63.4
المغرب			2600			63			62.0
موريتانيا	2568	2568	2568	75	75	75	66	66	66
اليمن	2120	2150	2168	71.5	73.3	74.4	27.5	28.2	28.7
المشرق العربي*	3210			95					65
المغرب العربي*	3140			95					65
الخليج العربي*	2870			86					81
الوطن العربي*	2930			88					65
العالم*	2810			83					76

المصدر: التقارير القطرية لأوضاع الأمن الغذائي 2008.
* بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

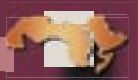
1 - 3 - 3 مؤشرات نقص التغذية:

حدد قادة دول العالم في عام 1996 هدفاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية يتمثل في خفض عدد ناقصي التغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015. وأكدت مجدداً الأهداف الإنمائية للألفية في أعقاب مؤتمر قمة الألفية الذي عُقد عام 2000 على هذا الالتزام العالمي، بوضع الهدف الإنمائي للألفية الذي يرمي إلى خفض نسبة الفقراء والجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015. وتكرّر الإعراب عن التزام مماثل عندما اجتمعت الدول مرة أخرى في مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعد خمس سنوات للوقوف على ما تحقق في عام 2002.

وعلى مستوى الوطن العربي جاء إعلان تونس للأمن الغذائي العربي الذي أصدره أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة في مطلع عام 1996 سابقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، وحدد الإعلان العديد من الإجراءات التي يجب إتباعها لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي. كما تضمن إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية التدابير والآليات اللازمة في ظل المتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة.

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد ناقصي التغذية على المستوى العالمي ما زالت أعلى مما كانت في عام 1996، إذ قدرت أعداد ناقصي التغذية بحوالي 862 مليون شخص في الفترة 2004-2002 بالمقارنة بنحو 840 مليوناً في سنة الأساس (1991-1992)، جدول (13-1).

وعلى مستوى الوطن العربي تشير البيانات أن هناك العديد من الدول العربية تقدمت تقدماً ملحوظاً تجاه تخفيض ناقصي التغذية، حيث حققت دولة الكويت خفضاً بمقدار النصف في نسبة ناقصي التغذية، كما انخفضت أيضاً أعداد ناقصي التغذية في الأردن والجزائر والمغرب، وأحرزت الإمارات وسوريا ومصر تقدماً كبيراً صوب تحقيق الهدف الإنمائي للألفية. وفي بلدان أخرى من دول الوطن العربي لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبياً حيث تأثرت الأوضاع التغذوية سلباً بارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية والصراعات وعدم الاستقرار في بعض الدول.



جدول (13-1): أعداد ناقصي التغذية في الدول العربية خلال الفترة 1990 - 2004

ناقصوالتغذية(نسبةمئويةمنمجموعالسكن)				أعدداقصيالتغذية(مليوننسمة)				الدولة
2004 - 2002	2003 - 2001	1997 - 1995	1992 - 1990	2004 - 2002	2003 - 2001	1997 - 1995	1992 - 1990	
4	5	6	5	1.4	1.7	1.7	1.3	الجزائر
24	26	38	53	0.2	0.2	0.2	0	جيبوتي
4	3	3	4	2.6	2.4	2.2	0.3	مصر
	27	25	7					العراق
6	7	7	4	0.3	0.4	0.3	0.1	الأردن
5	5	5	23	0.1	0.1	0.1	0.5	الكويت
3	3	3	4	0.1	0.1	0.1	0.1	لبنان
				*	*	0	0	ليبيا
10	10	11	15	0.3	0.3	0.3	0.3	موريتانيا
6	6	6	6	1.8	1.9	1.7	1.5	المغرب
4	4	4	4	1	0.9	0.8	0.7	السعودية
	71	73	67					الصومال
26	27	23	32	8.7	8.5	6.6	8	السودان
4	4	4	5	0.6	0.6	0.6	0.7	سوريا
				*	*	0.1	0.1	تونس
			4	*	*	0.1	0.1	الإمارات
38	37	36	34	7.6	7.1	5.7	4.2	اليمن
11.167	16.786	17.429	17.8	24.7	24.2	20.5	17.9	المجموع

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون للشرق الأدنى، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1-5 مارس (أذار) 2008.



1 - 4 مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

تشير قيمة الفجوة الغذائية إلى الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات من المجموعات السلعية الغذائية المختلفة، بينما تشير معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية إلى مساهمة إجمالي الإنتاج من تلك السلع في المتاح للاستهلاك منها.

1 - 4 - 1 تطور قيمة الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

شهدت قيمة الفجوة التجارية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية استقراراً نسبياً عامي 2005-2006 عند حوالي 18.1 مليار دولار، ومع بداية أزمة الغذاء وارتفاع الأسعار العالمية لسلع الغذاء ارتفعت قيمة هذه الفجوة لتصل إلى نحو 19.7 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 8.7% عما كانت عليه في العامين الآخرين.

وفيما يلي نستعرض توزيع قيمة هذه الفجوة التجارية فيما بين مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

أ. الفجوة الغذائية من مجموعة الحبوب:

أدت العوامل البيئية إلى تحقق زيادة إنتاجية ملموسة من مجموعة الحبوب خلال عام 2006 قدرت بنحو 62 مليون طن مقارنة بنحو 52.6 مليون طن عام 2005 وبزيادة نسبية قدرت بنحو 18%، وقد أدى ذلك بدوره إلى تراجع قيمة فجوة الحبوب بين هذين العامين بنحو 6.4%، حيث تراجعت من نحو 9.66 مليار دولار عام 2005 إلى نحو 9.04 مليار دولار عام 2006، وبالرغم من استقرار إنتاج مجموعة الحبوب خلال عام 2007 إلا أن ارتفاع الواردات وارتفاع أسعارها العالمية قد أدى إلى زيادة قيمة الفجوة التجارية لهذه المجموعة إلى نحو 10.32 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 14.2% عما كانت عليه عام 2006، وهو ما يوضحه الجدول (14-1).

يأتي القمح ودقيقه في مقدمة مجموعة الحبوب من حيث قيمة فجوته التجارية، حيث تمثل هذه الفجوة نحو 46% من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب، وبالرغم من تراجع هذه القيمة عام 2006 بنحو 6.2% عن قيمتها عام 2005، إلا أنها عاودت الارتفاع لتصل عام 2007 إلى نحو 4.76 مليار دولار مقارنة بنحو 4.22 مليار دولار عام 2006 وبزيادة نسبية قدرت بنحو 12.8%.

جدول (14-1): قيمة الفجوة التجارية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007

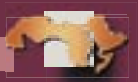
(بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	2005	2006	*2007	التغير النسبي بين عامي 2006-2005	التغير النسبي بين عامي 2007-2006
الحبوب والدقيق	9660.6	9041.6	10322.1	-6.41	14.16
القمح والدقيق	4497.3	4219.6	4761.1	-6.17	12.83
الذرة الشامية	2098.5	1892.7	2070.0	-9.80	9.36
الأرز	1470.4	1331.3	1585.3	-9.46	19.08
الشعير	1399.8	1371.6	1483.1	-2.01	8.13
الذرة الرفيعة والدخن	49.6	49.7	56.5	0.14	13.73
البقوليات	414.4	390.9	401.4	-5.68	2.69
البطاطس	104.1	54.2	47.7	-47.92	-12.07
الخضار	-66.38	-70.0	-211.2	5.47	201.70
الفاكهة	447.97	423.5	370.1	-5.46	-12.61
السكر المكرر	1358.64	2035.2	1923.1	49.80	-5.51
الزيوت النباتية	1960.3	2113.4	2446.0	7.81	15.74
اللحوم الحمراء	1404.2	1317.0	1524.8	-6.21	15.78
لحوم الدواجن	1206.16	1105.1	1250.7	-8.38	13.17
الألبان ومنتجاتها	2856.27	3014.4	3195.2	5.54	6.00
الأسماك	-1342.96	-1392.5	-1720.4	3.69	23.55
الإجمالي	18060.47	18092.7	19669.4	0.18	8.71

ملحوظة: الإشارة (-) تعني وجود فائض تجاري.

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

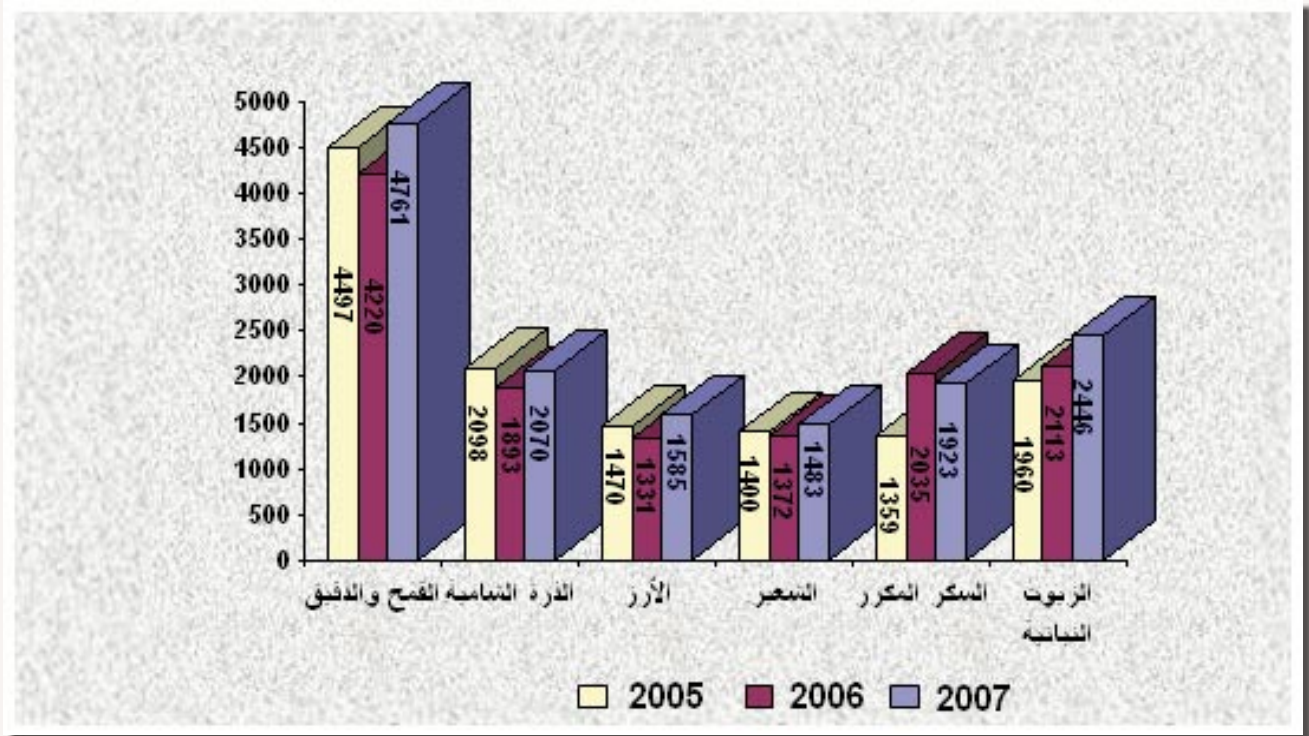
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.



وقد أخذت نفس النهج محاصيل الحبوب الرئيسية الأخرى، حيث تراجعت قيمة الفجوة التجارية بين عامي 2005-2006 لكل من الذرة الشامية، الأرز، والشعير بمعدلات بلغت نحو 9.8%، 9.5%، 2.0% على الترتيب، بينما عاودت ارتفاعها بين عامي 2006-2007. حيث قدرت قيمة فجوة الذرة الشامية بنحو 2.07 مليار دولار عام 2007 مقارنة بنحو 1.89 مليار دولار عام 2006 بزيادة نسبية تقدر بنحو 9.4%، وارتفعت قيمة فجوة الأرز من 1.33 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 1.59 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 19.1%، كما ارتفعت قيمة فجوة الشعير من حوالي 1.37 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 1.48 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 8.1%، ويوضح الشكل (12.1) تطور قيمة الفجوة التجارية من محاصيل الحبوب الرئيسية خلال الفترة 2005-2007.

شكل (12.1):

تطور قيمة الفجوة التجارية من بعض مجموعات السلع الغذائية النباتية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007



بد الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية النباتية:

يوضح الجدول (14.1) تطور قيمة الفجوة التجارية لبعض مجموعات الغذاء الرئيسية، وتأتي في مقدمة هذه المجموعات من حيث الثقل النوعي في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية الغذائية العربية مجموعة الزيوت النباتية والسكر المكرر، حيث يتضح أن قيمة الفجوة التجارية من مجموعة الزيوت النباتية أخذت في الارتفاع، حيث ارتفعت قيمتها من 2.11 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 2.45 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 15.7%.

ويأتي السكر المكرر في المرتبة الثانية في هذه المجموعة، حيث ارتفعت قيمة فجوته التجارية بشكل حاد بين عامي 2005-2006، وذلك من حوالي 1.36 مليار دولار عام 2005 إلى نحو 2.04 مليار دولار عام 2006. وتراجعت قليلاً قيمة هذه الفجوة إلى حوالي 1.92 مليار دولار عام 2007 بتراجع نسبي قدر بنحو 5.5%، وهو ما يوضحه أيضاً الشكل (12.1).

كما يوضح الجدول السابق أن مجموعة البقوليات تحقق عجزاً تجارياً قدر عام 2007 بنحو 401 مليون دولار بارتفاع نسبي قدر بنحو 2.7% عن قيمته عام 2006، كما تحقق مجموعة محاصيل الفاكهة عجزاً تجارياً ولكنه أخذ في التراجع منذ عام 2005، حيث تراجع إلى نحو 370 مليون دولار عام 2007 مقارنة بنحو 424 مليون دولار عام 2006، أي بتراجع نسبي يقدر بنحو 12.6%. كما تحقق مجموعة الخضراوات تجارياً ملبوساً على مستوى الوطن العربي، وقد ارتفعت قيمة هذا الفائض من حوالي 70 مليون دولار عام 2006 إلى حوالي 221 مليون دولار عام 2007، وبالرغم أن البطاطس (البطاطا) يحقق فائضاً تجارياً كمياً، إلا أنها تحقق عجزاً تجارياً بلغ قيمته عام 2007 نحو 47.7 مليون دولار مقارنة بنحو 54.2 مليون دولار عام 2006 بتراجع نسبي يقدر بنحو 12.1%.



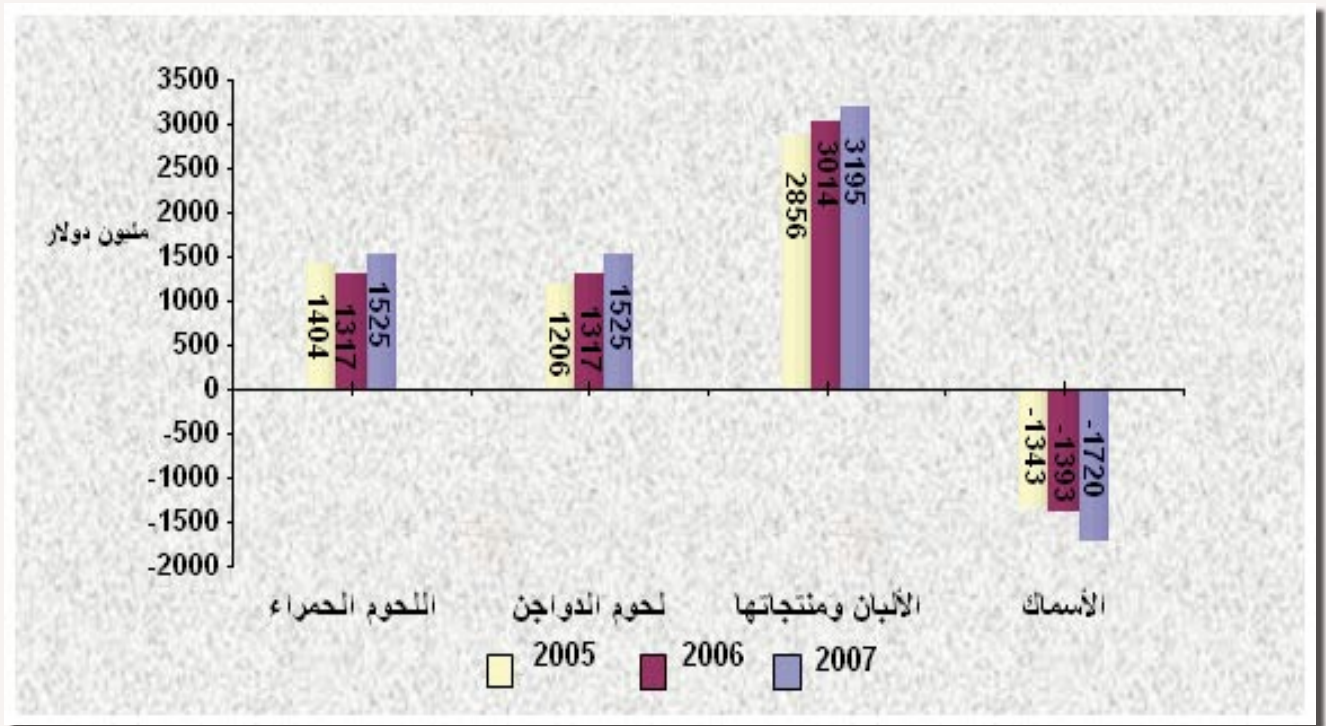
ج. الفجوة التجارية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:

تعتبر الأسماك المجموعة الوحيدة ضمن هذه المجموعات التي تحقق فائضاً تجارياً على مستوى الوطن العربي، وقد ارتفعت قيمة هذا الفائض من حوالي 1.39 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 1.72 مليار دولار عام 2007، بزيادة نسبية تقدر بنحو 23.6%.

وبينما حققت مجموعة اللحوم بشقيها الحمراء والبيضاء تراجعاً ملحوظاً في قيمة فجوتها التجارية عام 2006 مقارنة بعام 2005، إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى عام 2007 مع ارتفاع أسعار الغذاء، حيث قدرت قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء عام 2007 بنحو 1.52 مليار دولار مقارنة بنحو 1.32 مليار دولار عام 2006 وبارتفاع نسبي يقدر بنحو 15.8%، وكذلك ارتفعت قيمة الفجوة التجارية من لحوم الدواجن من حوالي 1.11 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 1.25 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 13.2%. وشهدت مجموعة الألبان ومنتجاتها استمراراً في ارتفاع قيمة فجوتها التجارية منذ عام 2005 حيث ارتفعت من حوالي 2.86 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 3.01 مليار دولار عام 2006 ثم إلى حوالي 3.20 مليار دولار عام 2007 بزيادة تقدر بنحو 6.0% عن قيمتها عام 2006، وهو ما يوضحه الشكل (13-1).

شكل (13-1):

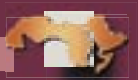
تطور قيمة الفجوة التجارية من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007



1-4-2 التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية:

أ. مساهمة قيمة فجوة مجموعة الحبوب:

تتحمل مجموعة الحبوب نحو نصف أعباء فاتورة الغذاء العربية، وتساهم مجموعة الحبوب عام 2006 بنحو 46.1% من قيمة فجوة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية، وارتفعت هذه النسبة إلى نحو 47.8% عام 2007 مع ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المجموعة. ويأتي القمح ودقيقه في صدارة هذه المجموعة حيث يتحمل وحده نحو 46% من قيمة فجوة هذه المجموعة وحوالي 22% من قيمة الفجوة الإجمالية للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية عام 2007. ويأتي القمح في الترتيب محصول الذرة الشامية الذي يساهم بنحو 21% من قيمة فجوة مجموعة الحبوب ونحو 9.6% من قيمة الفجوة الإجمالية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في نفس العام، وضمن المحاصيل الرئيسية في هذه المجموعة يأتي الأرز والشعير في المرتبة التالية ويتحملان نحو 15.4%، 14.4% من قيمة الفجوة التجارية لهذه المجموعة على الترتيب، ونحو 7.3%، 6.9% من قيمة الفجوة الكلية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية عام 2007، وكما هو موضح بالجدول (15-1).



جدول (15.1): التوزيع النسبي لمساهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في القيمة الإجمالية لفجوتها التجارية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007

المجموعة السلعية	2005	2006	*2007
الحبوب والدقيق	49.48	46.11	47.79
القمح والدقيق	20.17	21.52	22.04
الذرة الشامية	10.75	9.65	9.58
الأرز	7.53	6.79	7.34
الشعير	7.17	7	6.87
الذرة الرفيعة والدخن	0.25	0.25	0.26
البقوليات	2.29	1.99	1.86
البطاطس	0.53	0.28	0.22
الخضر	4.71-	4.79-	10.93-
الفاكهة	2.29	2.16	1.71
السكر المكرر	6.96	10.38	8.9
الزيوت النباتية	10.04	10.78	11.32
للحوم الحمراء	7.19	6.72	7.06
لحوم الدواجن	6.18	5.64	5.79
الألبان ومنتجاتها	14.63	15.37	14.79
الأسمك	95.29-	95.21-	89.07-

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.

بد مساهمة قيمة فجوة مجموعات السلع الغذائية النباتية:

تساهم قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الزيوت النباتية بنحو 10.8% في القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية عام 2006، ارتفعت إلى نحو 11.3% عام 2007، ويأتي في المرتبة الثانية السكر المكرر، حيث تتحمل قيمة فجوته التجارية عام 2006 نحو 10.4% من قيمة الفجوة التجارية الإجمالية للسلع الغذائية، وتراجعت هذه النسبة عام 2007 لتصل إلى نحو 8.9%.

ومع زيادة الإنتاج العربي من مجموعات البقوليات وتراجع الواردات وزيادة الصادرات منها، فإن مساهمة قيمة فجوتها التجارية في القيمة الكلية للفجوة الغذائية أخذت في التراجع من نحو 2.3% عام 2005 إلى نحو 1.9% عام 2007. وبنفس الوتيرة تتراجع مساهمة قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الفاكهة في القيمة الكلية للفجوة الغذائية من نحو 2.3% عام 2005 إلى حوالي 1.7% عام 2007.

وبالرغم من أن البطاطس (البطاطا) تحقق فائضاً تجارياً كمياً، إلا أنها تحقق فجوة تجارية منخفضة في قيمتها لا تتعدى 0.25% من القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم الدول المنتجة الرئيسية في المنطقة تقوم باستيراد كميات لا بأس بها لاستخدامها كتقاي.



وتعتبر مجموعة محاصيل الخضري هي المجموعة الوحيدة ضمن مجموعات سلع الغذاء النباتية التي تحقق فائضاً تجارياً على مستوى الوطن العربي، وذلك بالإضافة إلى مجموعة الأسماك من مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية، لذلك فإن قيمة مساهمة فائض مجموعة الخضري يعادل نحو 4.8% من قيمة الفوائض التجارية للسلع الغذائية عام 2006، وارتفعت هذه المساهمة لتصل إلى نحو 10.9% عام 2007.

ج. مساهمة قيمة فجوة مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:

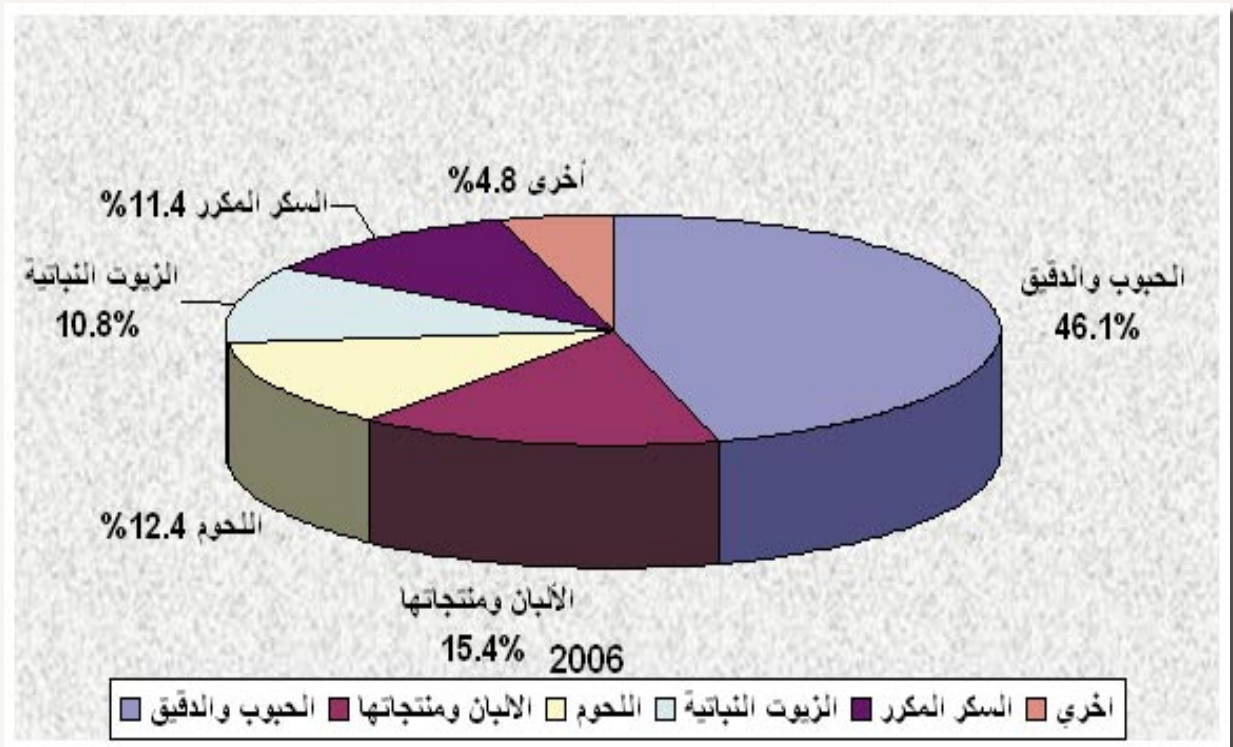
تساهم الفجوة التجارية لهذه المجموعة ومنتجاتها بنحو 27.6% من القيمة الإجمالية لفجوة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية، وتتوزع هذه المساهمة عام 2007 على كل من اللحوم الحمراء التي تتحمل نحو 7.1% من القيمة الإجمالية للفجوة، ولحوم الدواجن وتساهم بنحو 5.8%، ثم الألبان ومنتجاتها التي تتحمل العبء الأكبر في هذه المجموعة وتساهم بنحو 14.8% من القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية. ومقارنةً بهذه المساهمات عام 2006، نجد أنها قد ارتفعت بين عامي 2006-2007 بالنسبة لكل من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن، بينما تراجعت هذه المساهمة بالنسبة لمجموعة الألبان ومنتجاتها.

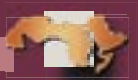
وتعتبر مجموعة الأسماك المجموعة الوحيدة ضمن هذه المجموعات التي تحقق فائضاً تجارياً على مستوى الوطن العربي، ويمثل هذا الفائض نحو 95.1% من قيمة الفوائض الكلية لمجموعات السلع الغذائية عام 2007 (التي تحققها مجموعتا الخضري والأسماك)، إلا أن مساهمة هذا الفائض قد تراجع عام 2007 إلى نحو 89.1% من إجمالي قيمة الفائض، ويرجع ذلك أساساً للارتفاع الملموس الذي حققته الفوائض التجارية لمجموعة الخضري في هذا العام.

ويوضح الشكل (14-1) التوزيع النسبي لمساهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في القيمة الإجمالية لفجوتها التجارية في الوطن العربي عامي 2006-2007.

شكل (14-1):

التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عامي 2006-2007





1.4.3 معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية:

أ. معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب:

تتسم مجموعة الحبوب بمعدلات اكتفاء ذاتي منخفضة على مستوى الوطن العربي، قدرت عام 2007 بنحو 56.1% مقارنة بنحو 56.3% عام 2006 ونحو 49.7% عام 2005. ويرجع ارتفاع هذا المعدل في عامي 2006 و2007 إلى التحسن الملحوظ في كمية الإنتاج العربي من الحبوب مقارنة بما كان عليه في عام 2005، إضافة لتراجع وارداتها عام 2006. ويتباين معدل الاكتفاء الذاتي بين محاصيل هذه المجموعة من عام لآخر وفقاً لحجم المنتج منها ومحصوله و وارداتها وصادراتها.

ويوضح الجدول (16.1) ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتي من القمح والدقيق من حوالي 52.6% عام 2005 إلى حوالي 58.2% عام 2006، إلا أنه تراجع عام 2007 ليصل لنحو 56%. وتحقق الذرة الشامية أقل معدل اكتفاء ذاتي ضمن محاصيل هذه المجموعة وذلك على الرغم من ارتفاع هذا المعدل من حوالي 36.2% عام 2005 إلى حوالي 38.5% عام 2007. وعلى نفس المستوى تقريباً يأتي محصول الشعير الذي يحقق معدل اكتفاء ذاتي منخفض أيضاً يصل على نحو 42.4% عام 2007، إلا أنه معدل أخذ في الارتفاع مقارنة بعام 2005 الذي حقق 32.4% و عام 2006 الذي حقق فيه معدل 41.6%.

جدول (16.1): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2005-2007 (%)

المجموعة السلعية	2005	2006	*2007
الحبوب والدقيق	49.7	56.3	56.1
القمح والدقيق	52.6	58.2	56.0
الذرة الشامية	36.2	38.1	38.5
الأرز	70.6	74.6	73.1
الشعير	32.4	41.6	42.4
الذرة الرفيعة والدخن	95.2	96.2	95.2
البقوليات	56.2	59.8	58.5
البطاطس	100.6	101.0	101.5
الخضر	100.1	99.7	100.2
الفاكهة	95.9	96.8	96.1
السكر المكرر	38.5	33.4	36.3
الزيوت النباتية	28.1	27.8	25.2
اللحوم الحمراء	85.6	85.8	84.5
لحوم الدواجن	75.1	74.8	74.2
الألبان ومنتجاتها	71.4	70.9	71.8
الأسماك	103.1	103.8	102.8

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007.

وضمن هذه المجموعة يحقق الأرز معدل اكتفاء ذاتي متوسط قدر عام 2007 بنحو 73.1% مقارنة بنحو 70.6% عام 2005 ونحو 74.6% عام 2006. وينحصر إنتاج الذرة الرفيعة والدخن في بعض المناطق بالدول العربية، ويغطي هذا الإنتاج متطلبات الاستهلاك في هذه المناطق المنتجة، لذلك يحقق هذا المحصول معدل اكتفاء ذاتي مرتفع يصل لأكثر من 95%.

ب. معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية النباتية:

تضم هذه المجموعات السلعية، مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة وتشمل مجموعات الخضر والبطاطس (البطاطا) والفاكهة، حيث يستقر معدل الاكتفاء الذاتي كمتوسط للسنوات الثلاث 2005-2007 لمجموعة الخضر



عند نحو 100%، ويرتفع قليلاً لمحصول البطاطس عند حوالي 101.5%، بينما يصل لأكثر من 96% لمجموعة محاصيل الفاكهة.

كما تضم هذه المجموعات السلعية، مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة نسبياً، وتشمل البقوليات وحقت معدل اكتفاء ذاتي عام 2007 قدر بنحو 58.5% مقارنة بنحو 59.8% عام 2006. وحقق معدل الاكتفاء الذاتي للسكر المكرر عام 2007 نحو 36.3% مقارنة بنحو 33.4% عام 2006. ويصل معدل الاكتفاء الذاتي أدناه ضمن هذه المجموعات السلعية لمجموعة الزيوت النباتية والذي قدر معدل الاكتفاء الذاتي لها عام 2007 بنحو 25.2% فقط، بينما قدر هذا المعدل عام 2006 بنحو 27.8% وهو معدل أخذ في التراجع في الأعوام الأخيرة، كما يوضحه الجدول (16-1).

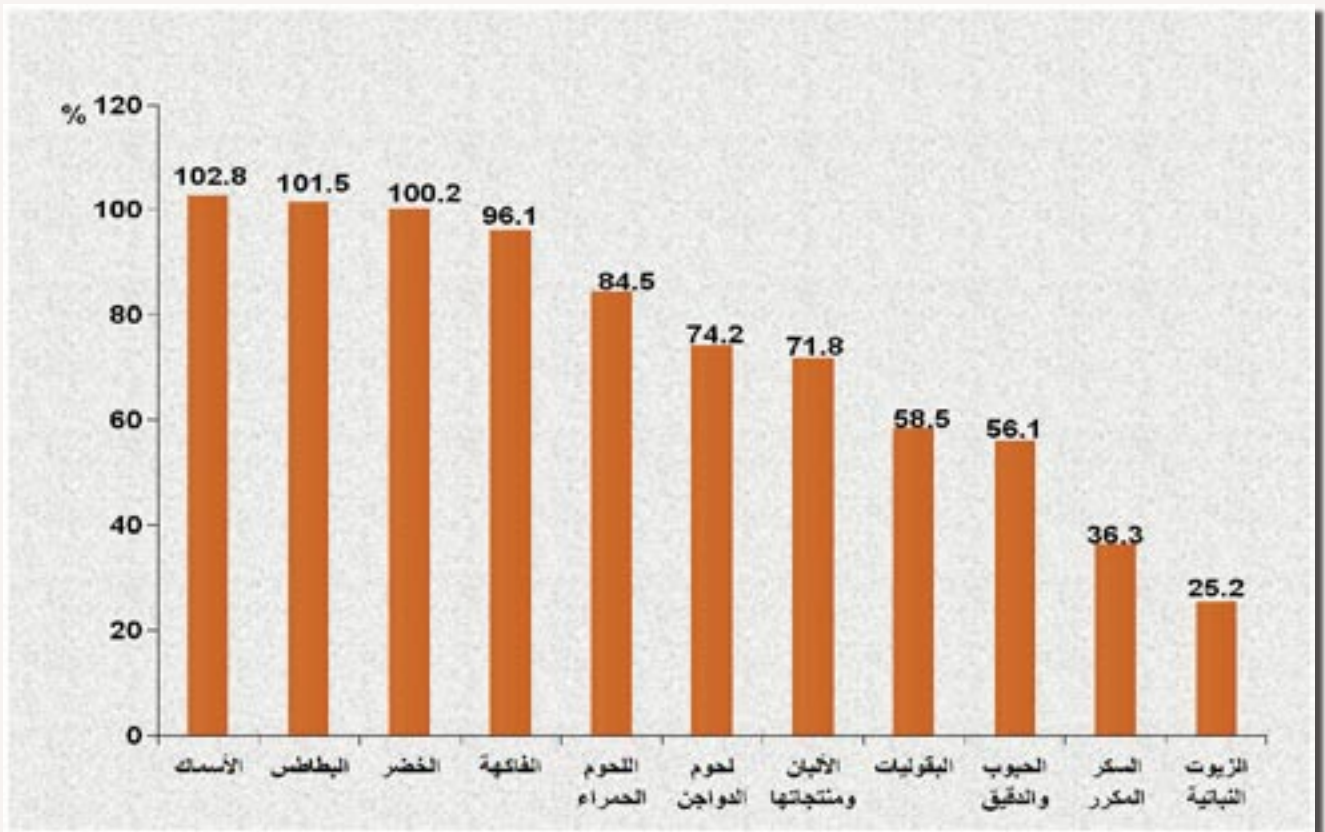
ج. معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:

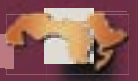
تحقق مجموعة الأسماك وحدها فائضاً تصديرياً ومعدل اكتفاء ذاتي كامل على مستوى الوطن العربي ضمن هذه المجموعات، وقد حقق هذا المعدل نحو 103.8% عام 2006، إلا أنه تراجع إلى نحو 102.8% عام 2007، ويأتي ذلك كمحصلة لاستمرار ارتفاع الواردات وتراجع الصادرات وانخفاض المصيد في السنوات الثلاث الأخيرة.

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الفجوة التجارية لمجموعة اللحوم، إلا أنها تحقق معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة، حيث قدر معدل الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء عام 2006 بنحو 85.8%، تراجع إلى نحو 84.5% عام 2007، كما تراجع معدل الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن من حوالي 74.8% عام 2006 إلى حوالي 74.2% عام 2007. وحقت صناعة الألبان ومنتجاتها معدل اكتفاء ذاتي قدر عام 2006 بنحو 70.9% ارتفع عام 2007 إلى نحو 71.8%، وهو ما يوضحه الجدول (16-1) والشكل (15).

شكل (15-1):

معدلات الإكتفاء الذاتي لمجموعات الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2007





الجزء الثاني القضايا الرئيسية المرتبطة بالأمن الغذائي العربي



2- 1 القضايا الرئيسية على المستوى العالمي:

2- 1- 1 تطورات وانعكاسات الأسعار العالمية للسلع والمنتجات الغذائية:

شهد العالم ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسية مما تسبب في معاناة ناقصي التغذية في العالم وبخاصة في الدول النامية. وقد ارتفعت أسعار الغذاء ارتفاعاً حاداً بين عامي 2006 و2007، بل وأكثر حدة خلال الربع الأول من العام الحالي حيث وصلت الأسعار إلى أرقام قياسية. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن الرقم القياسي لأسعار الغذاء ارتفع في المتوسط بين عامي 2005 و2006 بنحو 8%، وارتفع بنحو 24% بين عامي 2006 و2007. وتقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي لفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام 2008 بنحو 53% مقارنة بفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام 2007. وقد قدرت نسب الزيادة في الأسعار خلال الربع الأول من هذا العام بنحو 97% للزيوت النباتية، 87% للحبوب، 58% للألبان ومنتجاتها. كما استمرت أسعار اللحوم والسكر في الزيادة ولكن بنسب أقل.

وتعتبر سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية من السلع التي تشهد ارتفاعاً مستمراً نسبياً منذ أواخر عام 2006. ففي عام 2007 ارتفعت الأسعار ببورصة مجلس شيكاغو للتجارة - وهي أسعار القياس العالمية للقمح والأرز وفول الصويا - حيث ازدادت أسعار القمح بنسبة 90%، وأسعار فول الصويا بنسبة 80%.

ومن السلع الزراعية الأخرى، فقد سجلت أسعار منتجات الألبان زيادات كبيرة مقارنة بالعام الماضي، وتراوحت تلك بين 80% و200%. وقد زادت أسعار العلف المرتفعة من تكلفة الإنتاج الحيواني مما تمخض عنه ارتفاع أسعار الماشية. وعلى الأكثر، سجلت أسعار الدواجن زيادة مقدارها 10%. وقد أثر ذلك على أعداد كبيرة من السكان المعرضين للانكشاف الغذائي في دول العجز الغذائي، حيث أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن فاتورة استيراد الغذاء لتلك الدول يتوقع أن تبلغ نحو 169 مليار دولار في عام 2008، وبنسبة 40% عن قيمتها في عام 2007.

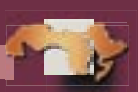
ويشكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي أصبح يشكل خطراً على المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة على صعيد جهود القضاء على الفقر وسوء التغذية، حيث أضيف لفقراء العالم وجوعاه أكثر من 100 مليون فرد خلال الشهور القليلة الماضية، كما بلغت نسبة العجز في ميزانيات هيئات الإغاثة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي أكثر من 40%، بسبب الارتفاع في أسعار الغذاء. ومن المرجح أن يستمر هذا الارتفاع على الأمد المتوسط.

وتشير التوقعات في هذا الصدد إلى أن أسعار الغذاء سوف تظل مرتفعة خلال عامي 2008 و2009، وتبدأ في التراجع نتيجة استجابة العرض للأسعار المرتفعة، ولكنها ستظل أعلى من مستوياتها في عام 2004 حتى نهاية عام 2015 لمعظم السلع الغذائية.

وفي الوطن العربي تساهم سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها بنحو 89.5% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية المقدرة بنحو 18.1 مليار دولار في عام 2006. حيث تساهم الحبوب بنحو 50% من قيمة تلك الفجوة وتساهم الألبان ومنتجاتها بنحو 16.6%، والزيوت النباتية بنحو 11.7% والسكر بنحو 11.2% وقد بلغت قيمة واردات الوطن العربي من سلع الحبوب والسكر الخام والبدور الزيتية والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها نحو 19.32 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 18.6 مليار دولار في عام 2005.

ويرجع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية إلى عدة عوامل لعل من أهمها العوامل التي أثرت سلباً على عرض الغذاء وتلك المتعلقة بالطلب عليه.

ففي جانب عرض الغذاء فقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف والصقيع المتبادلة، التي ضربت أجزاء كثيرة في العالم خلال العامين الماضيين، في إتلاف جزء كبير من المحاصيل والحبوب الغذائية في عدد من الدول الزراعية الكبرى، مثل: أستراليا والصين والأرجنتين والهند، وهو ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية، وارتفع من ثم سعرها العالمي. وقدرا انخفاض إنتاج الحبوب في أستراليا وكندا بنحو 20%. هذا بجانب قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على صادراتها، واتجاه المخزونات العالمية من الحبوب للانخفاض خلال الأعوام القليلة الماضية. ومن المتوقع أن يصل مخزون القمح الأمريكي في عام 2008 إلى أدنى مستوى له منذ 60 عاماً، ويصل مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عاماً. ويتوقع أيضاً أن تنخفض المخزونات العالمية من البذور الزيتية بنحو 22%. والجدير بالذكر إن انخفاض المخزون العالمي من سلع الغذاء بدأ تدريجياً منذ منتصف التسعينات خاصة خلال حالة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء في عام 1995. ومنذ ذلك التاريخ استمر المخزون العالمي من الحبوب في الانخفاض بمعدل 3.4% في العام لزيادة الطلب عن العرض. وبالطبع فإن انخفاض الإنتاج في ظل مستويات المخزون المنخفضة قد ساعد في الزيادات المتسارعة للأسعار.



وفي جانب الطلب فقد أدى ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصادات الناشئة، بخاصة في الصين والهند، إلى ظهور طبقة من المقتدرين في كلتا الدولتين، لا يقل عددها عن 300 مليون نسمة، تنتمي للطبقة الوسطى، لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية، وأدى ذلك بالتالي إلى إحداث طلب إضافي على الحبوب واللحوم، ساهم في زيادة الطلب على منتجات المزارع من القمح والأرز والألبان واللحوم.

ويأتي تأثير ارتفاع أسعار النفط على أسعار السلع الغذائية في اتجاهين. أولهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من ارتفاع في تكاليف إنتاج المواد الغذائية، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع.

وثانيهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط أيضاً من توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل: القمح والذرة وفول الصويا، وهذا بدوره أدى إلى دفع جزء من الإنتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات والمحركات بدلاً من البطون الخاوية للجياع والفقراء.

وقد أدى إنتاج الوقود الحيوي إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه مثل محصول الذرة الشامية الذي ارتفع سعره بمعدلات عالية. ومع الاستمرار في توجيه المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي سوف تحدث المنافسة بين الغذاء والوقود الحيوي على محاصيل العالم المحدودة، الأمر الذي يدعم توقعات استمرار ارتفاع أسعار الغذاء لسنوات طويلة قادمة.

وفيما يتصل بانعكاسات التطورات في أسعار السلع الغذائية فإن ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية يمكن أن يتسبب في خسائر كبيرة تتعلق برفاهية الفقراء، الذين يعتبر معظمهم من المشتريين الصافين للمحاصيل الغذائية الأساسية. ولكن كثيرين من المنتجين الفقراء الآخرين، الذي يعتبرون بائعين صافين لهذه المحاصيل، سوف يستفيدون من ارتفاع الأسعار. وقد بدأت بلدان عديدة تتحمل تكاليف إضافية مقابل وارداتها من الأسواق الدولية فيما يفوق السنوات السابقة، حتى مع تقديرات استيراد كميات حبوب أقل من جانب تلك البلدان، وذلك لارتفاع تكاليف الشحن إلى أرقام قياسية، إضافة لأسعار الصادرات الفائقة كأسباب رئيسية لتزايد فواتير وارداتها. وتواصلت انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للمحاصيل الغذائية كالحبوب، عبر سلسلة الإمدادات الغذائية مما أدى إلى تزايد أسعار التجزئة للأغذية الأساسية كالخبز واللحوم والألبان في ظل ارتفاع تكاليف الوقود وتزايد تكاليف الشحن واختناق الموانئ وامتداد المسارات التجارية.

وتشمل انعكاسات التطورات في أسعار السلع الغذائية مجموعة من الأضرار على مستوى الأسرة، والدولة، وعلى المستوى الدولي. فعلى مستوى الأسرة يتمثل ذلك في الضغط على حجم الإنفاق على الغذاء من الدخل الشهري لطبقة محدود الدخل والطبقة المتوسطة، الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات في المجتمع، كما حدث في بعض دول العالم خلال هذا العام. هذا إلى جانب تآكل الطبقة المتوسطة وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء ومحدودي الدخل، بسبب زيادة مستوى إنفاق هذه الطبقة على الغذاء دون أن يترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة وبقية مستلزمات الحياة ومتطلبات التنمية الاجتماعية. ويؤدي ذلك بدوره إلى تراجع مستوى الصحة العامة وتفشي أمراض سوء التغذية بسبب عدم قدرة الفئات المتأثرة بالأزمة على تنويع مصادر غذائها وشراء غذاء صحي وسليم.

أما على مستوى الدولة، فتشمل تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء عجز الميزان التجاري بخاصة في الدول النامية، وارتفاع نسبة التضخم، الأمر الذي يزيد من الأضرار المترتبة على مستوى الأسرة والأفراد.

وعلى المستوى الدولي، فتشمل انعكاسات التطورات في أسعار السلع الغذائية إضعاف الجهود الدولية الرامية لمكافحة الفقر العالمي، وتراجع الأولويات بالنسبة لبقية القضايا العالمية الأخرى، علاوة على إمكانية اندلاع ما يسمى حروب الغذاء، بسبب زيادة التصارع على الموارد الزراعية والمائية.

وعلى مستوى الوطن العربي وكما تمت الإشارة إليه سابقاً في الجزء الأول من هذا التقرير، فإن ارتفاع الأسعار وبخاصة أسعار سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها قد أدى إلى تزايد قيمة فاتورة واردات الوطن العربي من تلك السلع وساهم في ارتفاع قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية. ويعتبر ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية من أهم العوامل التي أثرت سلباً على حياة المواطنين ومعاناة فئات عديدة من فئات المجتمع في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية.

وقد سعت مختلف دول العالم نحو التخفيف من حدة آثار أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعها الزراعي وتبني السياسات الزراعية الملائمة. وفي سبيل مواجهة ارتفاع الأسعار اتجهت دول شمال إفريقيا إلى تخفيض تعريفات استيراد القمح إلى أدنى مستوياتها كما في المغرب، بجانب دعم الغذاء والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية كما في مصر.

وفي المملكة العربية السعودية تقرر تخفيض رسوم الحماية الجمركية على 180 سلعة من السلع التي تعتبر رئيسية للمستهلك بالمملكة ويشمل ذلك مشتقات القمح التي كانت تفرض عليها رسوم جمركية بنحو 25% وأصبحت الآن معفاة بالكامل، وقد شملت السلع التي تم تخفيض رسومها الجمركية الدواجن والبيض والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية والمعلبات الغذائية.



وفي المملكة الأردنية الهاشمية فقد تم القيام بحزمة من الإجراءات لتخفيض أسعار الغذاء وبخاصة السلع الغذائية الرئيسية. كما تقرر تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية في بعض المحافظات بالمملكة لتحسين الظروف المعيشية للسكان ومجابهة التحديات البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل. هذا بجانب تنفيذ مجموعة من المشاريع التعليمية والصحية والخدمية لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية للسكان.

وفي غرب إفريقيا اتخذت الحكومات إجراءات عديدة لمجابهة ارتفاع الأسعار منها مراقبة الأسعار وتخفيض التعريفات الجمركية على واردات الحبوب. وفي شرق إفريقيا منعت الحكومات تصدير سلع الحبوب، وتبنت الحكومات في جنوب إفريقيا نظام المنح والمساعدات الاجتماعية بجانب منع تصدير الحبوب. وفي آسيا أزالَت الصين ضريبة القيمة المضافة على واردات الحبوب في نهاية عام 2007، وفرضت ضرائب بمقدار 20% على صادرات القمح والشعير والشوفان في بداية العام الحالي. وقدمت الهند دعماً لإنتاج القمح وأزالَت نحو 36% من التعريفات الجمركية لاستيراد القمح اعتباراً من نهاية عام 2007 وحتى أبريل من عام 2009. وطبقت إندونيسيا وباكستان وجمهورية كوريا وماليزيا إجراءات مماثلة فيما يتصل بتخفيض التعريفات الجمركية ومنع تصدير الحبوب. أما في اليابان فقد تم إنشاء إدارة خاصة بالأمن الغذائي اتخذت إجراءات عاجلة لتنويع شراء السلع الغذائية من مختلف أنحاء العالم.

وفي أمريكا الجنوبية أزالَت المكسيك في بداية العام الحالي (2008) نظام الحصص والتعريفات الجمركية الذي وضعته منذ عام 1994 لحماية إنتاج الذرة الشامية والبقوليات والألبان والسكر في إطار اتفاقية التجارة الحرة بينها وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتم تخفيض التعريفات الجمركية على واردات القمح بكل من البرازيل وبيرو، في حين قدمت إكوادور وبوليفيا دعماً لرغيف الخبز.

أما في أوروبا فقد أوقف الإتحاد الأوروبي تطبيق التعريفات الجمركية على واردات القمح، ورفعت روسيا تعريفات صادرات القمح من 10% إلى 40%، ولم تفرض تعريفات جمركية على صادرات دقيق القمح. وأضافت أوكرانيا القمح في قائمة السلع التي تتحكم الدولة في أسعارها.

وعلى مستوى المنظمات الإقليمية والدولية بادرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية والطبيعية على إنتاج الغذاء والأمن الغذائي بالوطن العربي، وأعدت مجموعة من المشروعات الاستثمارية للمساعدة في توفير الغذاء من السلع الغذائية الرئيسية للحد من آثار تلك المتغيرات في المدى الطويل، إضافة إلى اقتراحها العديد من السياسات والإجراءات للحد من تلك الآثار في المدى القريب، بجانب تكثيفها لمشروعاتها الريادية في مجال الحد من الفقر، وتحسين الأحوال التغذوية.

2.1 - 2 نظم سلامة وأمان الغذاء:

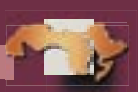
إن الحصول على غذاء كاف وآمن يعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان، كحقه في الحياة، ولا يمكن للإنسان أن ينمي قدراته العقلية والجسمية دون الحصول على كمية كافية وأمنة من الغذاء، وتعمل كافة الدول ومنها الدول العربية على تأمين الغذاء الصحي لمواطنيها وتبذل في سبيل ذلك الكثير من الجهد والمال لضمان سلامة الغذاء وجودته. ويعود ذلك إلى أن عدم الاهتمام بسلامة الغذاء سيؤدي بالضرورة إلى حدوث أضرار بالغة للإنسان، علاوة على ما قد ينتج عنه من آثار سلبية تنعكس على تقدم الأمم ومقتصداتها الوطنية، خاصة وأن مصادر تلوث الغذاء قد ازدادت في عصرنا الحاضر وأصبحت أكثر عما كانت عليه في أي وقت مضى. حيث توجد حالياً أشكال ومصادر متعددة ومختلفة للتلوث، منها التلوث الميكروبي والكيمائي والإشعاعي والوراثي وغيرها، والتي تعتبر سبباً مباشراً لفساد الأغذية، علاوة على ما يمارس من عمليات إغراق وغش وتدليس ومخالفة متعمدة للمواصفات المعتمدة محلياً وعالمياً.

قد قامت غالبية الدول وخاصة المتقدمة منها، بسن العديد من الأنظمة والتشريعات الخاصة بسلامة الأغذية، كما قامت بإنشاء مختبرات ومؤسسات وإدارات رسمية لمراقبة الأغذية ضمن إطار نظام وطني لمراقبة الأغذية في جميع المراحل التي تمر بها السلع الغذائية سواء أكانت طازجة أو مصنعة. وتشكل الأنظمة الوطنية العالمية والعربية لمراقبة الأغذية في غالبيتها عادة من المكونات التالية:

أ) القوانين والقواعد التنظيمية في مجال الأغذية:

يشكل إعداد قوانين وقواعد تنظيمية وثيقة الصلة وقابلة للتطبيق في مجال الأغذية مكوناً أساسياً للأنظمة العصرية لمراقبة الأغذية، وتتضمن القوانين العصرية في مجال الأغذية بقدر الإمكان السلطات والقواعد القانونية اللازمة لضمان سلامة الأغذية، كما أنها تتيح للسلطات المختصة إرساء نهج وقائي على طول السلسلة الغذائية.

وتحتاج الحكومات، بالإضافة إلى القوانين والقواعد التنظيمية في مجال الأغذية إلى مواصفات محدثة في هذا المجال. وتستفيد



الدول في هذا المجال من مواصفات هيئة الدستور الغذائي وخطوطها التوجيهية وتوصياتها، فضلاً عن الدروس المستخلصة في مجال سلامة الأغذية من الدول الأخرى. وتعمل الحكومات العربية على تكييف المعلومات والمفاهيم والمتطلبات المتاحة على المستوى الدولي حول سلامة الأغذية مع السياق الوطني لكي يتسنى لها وضع إطار تنظيمي يلبي الاحتياجات الوطنية، والواجبات الدولية معاً ويستجيب لمتطلبات الشركاء التجاريين.

ب) إدارات وأجهزة ومختبرات مراقبة الأغذية:

تتطلب الأنظمة الفعالة لمراقبة الأغذية تنسيقاً في مجالي السياسات والعمليات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وينطوي ذلك على تكوين وظيفة قيادية وهياكل إدارية قادرة على إعداد وتنفيذ إستراتيجية قطرية متكاملة لمراقبة الأغذية، تحديد المواصفات والقواعد التنظيمية. إضافة إلى وضع إجراءات مناسبة للاستجابة في حالات الطوارئ، وإجراء تحليل للمخاطر وإلى غير ذلك.

ج) مؤسسات المجتمع المدني:

يوجد في غالبية دول العالم جمعيات وأونظمات أهلية لحماية المستهلك، ويختلف نشاط هذه الجمعيات وعدد المنتسبين إليها من بلد لآخر. وفي الدول العربية توجد تشريعات وهياكل حكومية تقوم بمتابعة قضايا المستهلك وتقديم الدعم المادي لبعض المواد التي توزع على المواطنين بأسعار مخفضة. فيما يوجد ببعضها الآخر جمعيات أهلية لحماية المستهلك تقوم بالتنسيق مع الوزارات المختصة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمستهلكين (وزارة الاقتصاد أو التموين أو التجارة أو الصناعة) وذلك كما هو عليه الحال في كل من مصر، السودان، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، الأردن، اليمن، الإمارات العربية المتحدة وفلسطين. وهناك بعض البلدان التي أنيطت مهام حماية المستهلك فيها بالوزارات المختصة ولا توجد فيها جمعيات حماية المستهلك ولا تقدم أي دعم مادي للسلع الاستهلاكية.

وبشكل عام تهدف غالبية جمعيات حماية المستهلك في الدول العربية إلى دراسة مشاكل المستهلك وتحديدها والتغلب عليها بالتعاون مع الجهات المعنية، تنمية الوعي الاستهلاكي لدى الجمهور بما يضمن المصلحة الفردية ويدعم الاقتصاد الوطني، مقاومة الغش والتلاعب ومحاربة الغلاء والاحتكار، إرشاد المستهلك وتوعيته بالطرق، حماية مصالح المستهلكين وتمثيلهم أمام مؤسسات القطاعين العام والخاص وأمام الجهات الرسمية والقضائية، تقديم الخدمات لجميع المعنيين طبقاً للقوانين والأنظمة المرعية ودون تمييز.

2. 1 - 3 التحول نحو استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي:

2. 1 - 3. 1 التطورات في إنتاج الوقود الحيوي:

- الدوافع:

من أهم دوافع الدول الصناعية لاستخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي هو تقليل الاعتماد على النفط المستورد وكبح انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، تعزيز الزراعة المحلية، تخفيف آثار تغير المناخ والإسهام في تحقيق أمن الطاقة. وقد أدى الخوف من أن تنضب آبار النفط في الدول المنتجة له، والخوف من أن تنهار بذلك النهضة الصناعية والحضارية الغربية المعتمدة بشكل أساسي على النفط غير المتجدد، إلى البحث عن مصدر بديل للوقود النفطي. كما أن الحروب والصراعات المستمرة في كثير من المناطق المصدرة للنفط حثت بكثير من القادة السياسيين والعلماء في الغرب إلى تبني فكر يقوم على "الأمن الوطني للطاقة"، ويعتمد أساساً على إنتاج الطاقة البديلة للنفط محلياً وتقليل الاعتماد على النفط المستورد، هذا بجانب التقليل من آثار الانبعاث الهائلة للغازات الملوثة للبيئة وغازات الاحتباس الحراري الناتجة غالباً من احتراق الوقود النفطي سواء كان صادراً من السيارات أو من محطات إنتاج الطاقة الكهربائية. ومن الأسباب المحركة للبحث عن مصدر بديل للوقود النفطي النمو الاقتصادي البطيء في البلدان الفقيرة التي ليس لديها ثروات نفطية، والرغبة الملحة في تطوير اقتصاداتها. هذا بجانب رغبة الاقتصاديين في تلك الدول في التحول من اقتصاد متذبذب يعتمد على النفط إلى اقتصاد مستقر يعتمد على مصادر متجددة.

ووفقاً لنتائج الدراسات بشأن الاستعاضة عن الوقود النفطي بالوقود الحيوي السائل في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، فإن تلك الدول تستهدف الاستعاضة عن نحو 13% من الوقود القائم على البترول بالوقود الحيوي السائل. وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة التي تعتمد على البترول تشكل أكثر من 35% من إجمالي حجم الاستهلاك التجاري من الطاقة الأولية في العالم، في حين يشكل الغاز الطبيعي نحو 21%، والفحم نحو 13%.



- اتجاهات الإنتاج:

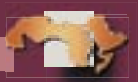
بلغ الإنتاج العالمي من الإيثانول كوقود في عام 2006 حوالي 40 مليار لتر. وقد أنتج حوالي 88% من هذه الكمية في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل. وبلغ الإنتاج العالمي من زيت الديزل الحيوي حوالي 6.5 مليار لتر في عام 2006. أنتج نحو 75% منها في بلدان الإتحاد الأوروبي، و13% منها في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر البرازيل المنتج الأكثر قدرة على المنافسة ولديها أطول تاريخ في إنتاج الإيثانول. إذ تستخدم حوالي نصف إنتاجها من قصب السكر لإنتاج الإيثانول. وشرعت عدة بلدان نامية أخرى في تنفيذ برامج لإنتاج الوقود الحيوي تعتمد على قصب السكر أو المحاصيل الأخرى الغنية بالزيوت، شكل (1-2). وعلى المستوى العالمي ارتفع حجم الاستثمار في إنتاج الوقود الحيوي من نحو 5 مليارات دولار في عام 1995 إلى نحو 38 مليار دولار في عام 2005، ويتوقع أن يصل إلى نحو 100 مليار دولار في عام 2010.

ومن المنتظر أن تشهد آسيا استخدام المزيد من زيت النخيل في إنتاج الديزل الحيوي مع قيام منتجين رئيسيين للنخيل مثل ماليزيا بإعداد زراعات جديدة. كما يتوقع أن يتم تحويل المزيد من الذرة في الصين لإنتاج الإيثانول رغم جهود بكين لكبح هذا التوجه ومنع أسعار الغذاء من الارتفاع. وتبحث الصين أيضاً استيراد المزيد من نبات "المنيهوت" من تايلاند لإنتاج الإيثانول.

وفي تايلاند يتوقع قيام 13 مصنعاً للإيثانول في عام 2008 مقارنة مع مصنعين فقط في عام 2006، وتتمو صناعة الإيثانول الاسترالية بسرعة وقد تعزز استخدام القمح الأمر الذي سيقلل الكميات المتاحة للتصدير، حيث أشار مجلس الحبوب الاسترالي أن صناعة الإيثانول في البلاد ستتمو لتستهلك نحو مليون طن من الحبوب سنوياً كمادة خام.

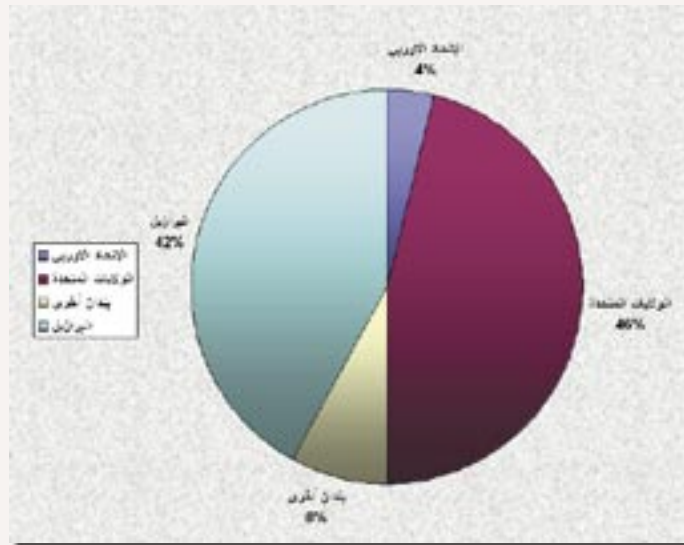
وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات في توجيه المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي فسوف تحدث المنافسة بين الغذاء والوقود الحيوي على محاصيل العالم المحدودة. وفي هذا الصدد يحرز العلماء تقدماً في طرق جديدة لاستخراج الإيثانول من المخلفات النباتية باستخدام السيقان لإنتاج الوقود وتاركين المكون الغذائي على حاله. وتشير وكالة الطاقة الدولية أن تكاليف إنتاج تلك الأنواع من الوقود الحيوي قد لا تتجاوز 25 سنتاً للتر الواحد مما يجعلها ذات قدرة كبيرة على المنافسة.

وأشار تقرير مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) إلى أنه من المتوقع أن يتضاعف حجم إنتاج وقود الإيثانول المستمد من الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك للفترة بين 2006 - 2016. ويتوقع أيضاً في دول الإتحاد الأوروبي أن يزداد الاعتماد على تسخير كميات أكبر من البذور الزيتية (وخاصة بذور اللفت) في إنتاج الوقود الحيوي، مما يفوق 10 ملايين طن في الوقت الراهن إلى نحو 21 مليون طن في عام 2016. أما في البرازيل فمن المتوقع أن يبلغ الإنتاج السنوي من الإيثانول نحو 44 مليار لتر بحلول عام 2016. كما يتوقع أن يرتفع حجم إنتاج الإيثانول في الصين من نحو 2.8 مليار لتر إلى نحو 3.8 مليار لتر. وفي اليابان تتجه السياسات لإحلال 20% من الوقود المستخدم بالوقود الحيوي بحلول عام 2030. وتأمل كندا أن يحتوي نحو 45% من الوقود المستخدم على نسبة 10% إيثانول بحلول عام 2010، حيث تشير التقديرات في العام الماضي (2007) أن كل الوقود بكندا مخلوط بنسبة 5% إيثانول. وفي ذات الاتجاه تسعى معظم دول أمريكا الجنوبية والعديد من الدول الإفريقية والآسيوية لإنتاج الوقود الحيوي واستخدامه لخلط الوقود الأحفوري، ويوضح شكل (2-2) تطور إنتاج الإيثانول في العالم خلال الفترة 1975 - 2005.

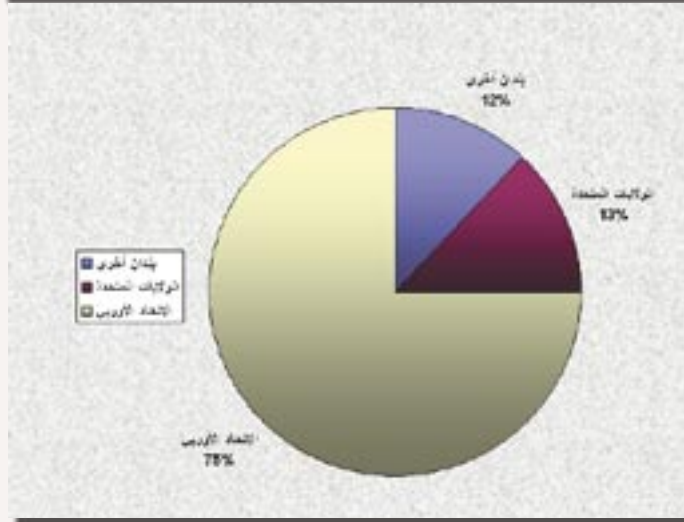


شكل (1.2):

التوزيع النسبي للإنتاج العالمي من وقود الإيثانول وزيت الديزل الحيوي في عام 2006



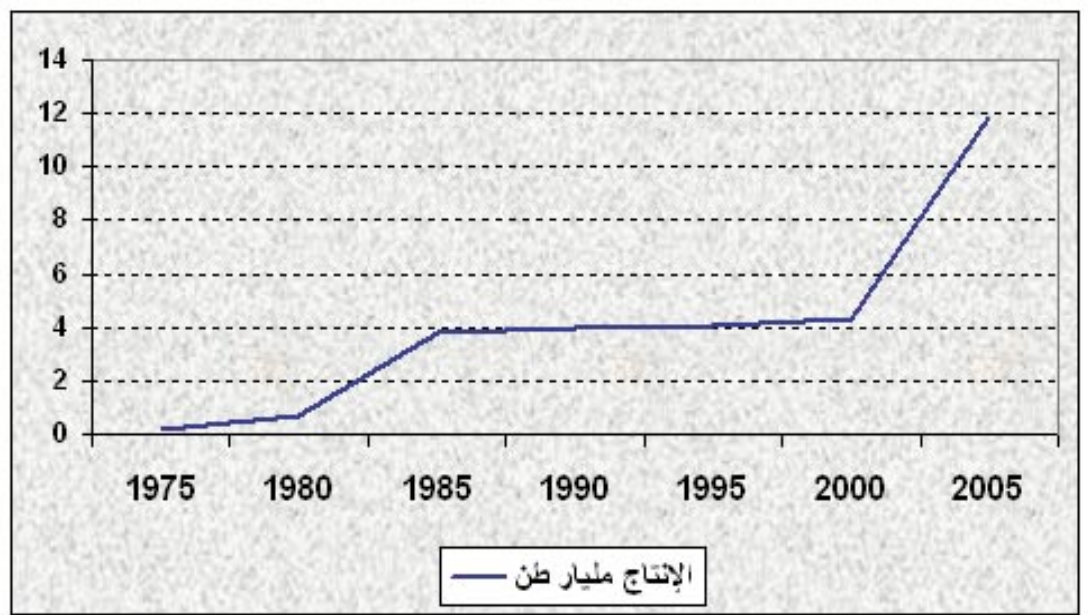
الإيثانول



الديزل الحيوي

شكل (2.2):

إنتاج الإيثانول في العالم خلال الفترة 1975-2005



المصدر: Earth Policy Institute, 2006.



تقدم الحكومات دعماً كبيراً لإنتاج الوقود الحيوي حتى يمكنه منافسة البنزين وزيت الديزل التقليدي. ويشمل هذا الدعم حوافز الاستهلاك (تخفيضات الضرائب على الوقود)، وحوافز الإنتاج (حوافز ضريبية، وضمانات قروض، ومدفوعات إعانات مباشرة)، وفرض الاستهلاك الإجمالي. وتؤدي إجراءات الدعم، التي تزيد على 200 إجراء، وتتراوح تكلفتها بين 5.5 مليار و7.3 مليار دولار أمريكي سنوياً في الولايات المتحدة، إلى سعريتراوح بين 0.36 دولار أمريكي للتر من الإيثانول المكافئ للبترو.

وفي البرازيل يتواصل الدعم الحكومي من خلال الإعانات المباشرة لقطاع إنتاج الوقود الحيوي، كما يحصل المنتجون في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على دعم إضافي من خلال الرسوم الجمركية العالية المفروضة على استيراد الإيثانول. وخلال عام 2006 دعمت بلدان الاتحاد الأوروبي إنتاج مختلف أنواع الوقود الحيوي بحوالي 3.7 مليار يورو، وتعتمد تلك البلدان تغطية 8% من احتياجاتها من الوقود باستخدام مصادر بيولوجية بحلول العام 2015، ثم 20% من احتياجاتها بحلول العام 2020.

وتخطط الهند لإنشاء إدارة خاصة لتنمية وتطوير واستخدام الوقود الحيوي، وتعنى بمتابعة وتشجيع البحوث العلمية المرتبطة بالوقود الحيوي. وتقدم الحكومة الهندية حالياً دعماً كبيراً لصالح الإنتاج والتطوير والبحث العلمي للوقود الحيوي وتشجيع استخدامه وإنتاجه باعتباره أحد المصادر النظيفة للطاقة.

ومن هنا يتضح أن تطور إنتاج الوقود الحيوي في البلدان الصناعية جاء متحصناً خلف تعريفات حماية عالية على الوقود الحيوي (المستورد) مقترنة بدفع إعانات كبيرة لمنتجي الوقود الحيوي. وهذه السياسات باهظة التكلفة للبلدان النامية.

2- 3- 1- الآثار المترتبة والمتوقعة لإنتاج الوقود الحيوي باستخدام المحاصيل الغذائية:

- الآثار على الأمن الغذائي:

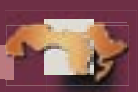
يتحقق الأمن الغذائي عندما يتحصل أفراد المجتمع على الغذاء اللازم للنشاط والصحة في كل الأوقات وبالأسعار المناسبة. ومما لا شك فيه إن لارتفاع أسعار السلع الغذائية آثاره المباشرة على إمكانية حصول المواطن على تلك السلع وبخاصة سلع الحبوب حيث تعتبر الحبوب أساس منظومة الغذاء العالمية سواء من المواد النشوية أو البروتينات من خلال استخدامها كأعلاف تتغذى عليها الحيوانات المنتجة للحوم والألبان.

وفي الوطن العربي تشكل الحبوب الثقيل الوزني الأكبر لسلة الغذاء حيث تمثل كمياتها المستهلكة ما يزيد على 42% من المجموع الكلي لمختلف السلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء العربية. وقد بلغت جملة استهلاك الدول العربية من محاصيل الحبوب في عام 2007 نحو 111.4 مليون طن، وبلغت كمية الواردات نحو 52.31 مليون طن، قدرت قيمتها بنحو 11.07 مليار دولار.

وتشير الإحصاءات إلى أن ارتفاع فاتورة واردات الحبوب لبلدان العجز الغذائي بدول العالم بين عامي 2007 و2008 بنسبة 14% حيث بلغت رقماً قياسياً مقداره 28 مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك فإن دول العالم وبخاصة الدول المنتجة الرئيسية لمحاصيل الحبوب تتبع في الوقت الراهن سياسات تجارية تستهدف تقليل أو منع صادراتها من محاصيل الحبوب وبخاصة القمح والذرة. حيث طبقت العديد من تلك الدول ضرائب عالية على صادراتها من الحبوب، وحدد بعضها الكميات المصدرة منها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات عديدة في سبيل حصول الدول الأخرى على احتياجاتها من تلك السلع مرتفعة الأسعار. كما أن ارتفاع تكاليف الشحن أدى إلى اتجاه الدول المستوردة إلى تغيير مصادر وارداتها لتأتي من موردين قريبين منها طلباً للاقتصاد في تكاليف النقل. كما تأثرت أوضاع الأمن الغذائي أيضاً بارتفاع أسعار السلع الزراعية الأخرى، حيث أدى ارتفاع أسعار محاصيل الحبوب إلى زيادة تكاليف الإنتاج الحيواني مما تمخض عنه ارتفاع أسعار الماشية ومنتجاتها.

- الآثار البيئية:

بينت الدراسات في هذا الصدد أن الوقود الحيوي يمكن أن يخفف من بعض الأخطار البيئية الناتجة عن التنقيب عن النفط وحرقة، وأن يخلق فرصاً اقتصادية جديدة في المناطق الريفية، وأن يخفف التلوث المحلي وانبعاثات الغازات الدفيئة. وتعتمد المنافع البيئية المحتملة على نوع المواد الخام المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي، وتتوقف على انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بزراعة المواد الخام المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي، وعمليات إنتاجه، ونقله إلى الأسواق. ولكنه قد يسبب مشاكل زراعية وبيئية إذا لم تتم إدارته بشكل جيد. وأخطر هذه المشاكل امتداد المحاصيل المنتجة له إلى البراري وأراضي الغابات مما يضر بالتنوع البيولوجي. كما أن ازدهار الوقود الحيوي يمكن أن يرفع أسعار المواد الغذائية بسبب تحويل المحاصيل الزراعية إلى إنتاج الوقود، مما يصعب إمداد الفقراء بالطعام. كما أن محاصيل الإيثانول السائدة، مثل الذرة في الولايات المتحدة والسكر في البرازيل، يمكن أن تستنزف طبقات المياه الجوفية. وإذا تم إنتاج الوقود الحيوي من محاصيل تستخدم في زراعتها كميات



كبيرة من مشتقات الوقود الأحفوري، مثل الأسمدة المصنعة، فإن عملية الزراعة والتصنيع وحرق الوقود الحيوي يمكن أن تطلق من انبعاثات الغازات الدفيئة أكثر مما يطلقه النفط.

ووفقاً لما ورد في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام 2006 الخاصة بإنتاج الوقود الحيوي، فإن إحداث تغيير في استخدامات الأراضي، مثل قطع الغابات أو تجفيف أراضي المستنقعات لزراعة المواد الخام المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي مثل نخيل الزيت، يمكن أن تلغي آثار التخفيضات في انبعاثات الغازات الدفيئة لعمود عديدة.

وإذا استخدمت الأراضي الزراعية الحالية في البرازيل ولم يحدث أي تغيير في استخدامات الأراضي، فيقدر أن إنتاج الإيثانول في البرازيل سيخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنحو 90%. كما أن زيت الديزل الحيوي يتسم بالكفاءة نسبياً، إذ يخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بما يتراوح بين 50% و60%. وعلى نقيض ذلك فإن تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة نتيجة استخدام الإيثانول المنتج من الذرة في الولايات المتحدة يتراوح بين 10% و30% فقط، على أفضل تقدير. وفي مثل هذه الحالات، فإن إجراءات تحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع النقل يحتمل أن تكون أكثر اقتصاداً في التكاليف من الوقود الحيوي في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.

وتختلف الآراء حول المنافع الاقتصادية والبيئية للوقود الحيوي، فهناك من يشير إلى أن وقود الإيثانول الذي يصنع من الذرة ليس أكثر نظافة ولا أقل تكلفة من الوقود الأحفوري إذ أن الوقود الحيوي ينتج نحو 5.1 وحدة طاقة مقابل كل وحدة طاقة تستخدم في إنتاجه. وحذر صندوق الطبيعة العالمي من أن إنتاج الوقود الحيوي واستخدامه يمكن أن تكون له عواقب بيئية خطيرة على نواح أخرى مثل سوء إدارة المياه وتدمير الغابات التي تختزن الكربون. وتشهد البرازيل تحويل مساحات واسعة من أراضي الغابات إلى زراعة قصب السكر. كما امتدت زراعة فول الصويا إلى أراضي المراعي مما جعل الرعاة يتجهون نحو غابات الأمازون وما لذلك من آثار بيئية سلبية وخطيرة، وسيؤدي إلى زوال الأشجار بسرعة شديدة إذا لم يتم التدخل، الأمر الذي سيؤدي إلى "تعرية" الكثير من الأراضي في الأمازون، واندونيسيا، وماليزيا. وهناك من يقول أن المحروقات الزراعية "بديل خطير، لتسببها في زيادة أسعار الغذاء وعدم الاستقرار السياسي".

كما أفادت دراسة أكاديمية سويسرية حديثة لعلوم المواد أن الوقود الحيوي ليس بالضرورة الحل الأمثل للقضاء على مشكلات البيئة التي تتسبب فيها المحروقات المستخرجة من النفط، إلا إذا توافرت شروط للتغلب على جميع السلبيات. وتابع الباحثون في دراستهم تأثير استخراج الإيثانول والميثانول والديزل من النباتات على البيئة منذ مراحل الزراعة وعمليات استخراج الوقود من المحاصيل وكيفية التصنيع والتخلص من النفايات الناجمة عنها. وتفيد الدراسة أنه رغم أن بعض أنواع الوقود الحيوي من الذرة وفول الصويا تخرج عوادم تقل أضرارها بنسبة 30% عن المحروقات التقليدية فإن الحصول على هذا الوقود الحيوي من الذرة وفول الصويا يسبب مشكلات بيئية مختلفة ستفانق مع مرور الوقت.

- الآثار على أسعار السلع الغذائية:

أدى إنتاج الوقود الحيوي إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه، وأوضح مثال على ذلك هو محصول الذرة، الذي ارتفع سعره بأكثر من 60% فيما بين عامي 2005 و2007، - إلى حد كبير - بسبب البرنامج الأمريكي لإنتاج الإيثانول إلى جانب انخفاض مخزون الذرة في البلدان المصدرة الرئيسية.

وقد برز ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بسبب الطلب عليها لإنتاج الوقود الحيوي إلى صدارة النقاش الدائر بشأن الصراع المحتمل بين الغذاء والوقود. فالحبوب اللازمة لماء خزان سيارة رياضية رباعية الدفع بالإيثانول يمكن أن تكفي لتغذية شخص واحد لمدة سنة؛ إذ أن 240 كيلوجراماً من الذرة تكفي لإنتاج 100 لتر من الإيثانول. ولذلك فإن المنافسة بين الوقود والغذاء منافسة حقيقية، وتثير العديد من الأسئلة والقضايا المطروحة للبحث حول الأولويات المطلوبة، ولمصلحة من تزرع المحاصيل لمصلحة الطاقة أم للغذاء؟ وهل تستخدم الطاقة لإنتاج الغذاء لنحو سبعة مليارات من البشر، أم يستخدم الغذاء لإنتاج الطاقة لتسيير (800 مليون مركبة)؟

وارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية يمكن أن يتسبب في خسائر كبيرة تتعلق برفاهة الفقراء، الذين يعتبر معظمهم من المشترين الصافين للمحاصيل الغذائية الأساسية. ولكن كثيرين من المنتجين الفقراء الآخرين، الذين يعتبرون بائعين صافين لهذه المحاصيل، سوف يستفيدون من ارتفاع الأسعار.

وقد أدت التطورات المعاصرة في استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي بالفعل إلى ارتفاع كبير في أسعار تلك المحاصيل. ففي عام 2007 ارتفعت الأسعار ببورصة مجلس شيكاغو للتجارة - وهي أسعار القياس العالمية للقمح والأرز وفول الصويا - حيث ازدادت أسعار القمح بنسبة 90%، وأسعار فول الصويا بنسبة 80%. هذا بجانب اتجاه المخزونات العالمية من الحبوب للانخفاض خلال الأعوام القليلة الماضية. ومن المتوقع أن يصل مخزون القمح الأمريكي في عام 2008 إلى أدنى مستوى له منذ 60 عاماً، ويصل مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عاماً. ويتوقع أيضاً أن تنخفض المخزونات العالمية من البذور الزيتية بنحو 22%.

وقد بدأت بلدان عديدة تتحمل تكاليف إضافية مقابل وارداتها من الأسواق الدولية فيما يفوق السنوات السابقة، حتى مع



تقديرات استيراد كميات حبوب أقل من جانب تلك البلدان، وذلك لارتفاع تكاليف الشحن إلى أرقام قياسية، إضافة لأسعار الصادرات الفائقة كسبب رئيسية لتزايد فواتير وارداتها. فزيادة أسعار الحبوب الدولية تتسبب في تصاعد التضخم المحلي في أسعار المواد الغذائية في أجزاء عديدة من العالم. وفي حالة معظم أنواع الحبوب، فإن حجم الإمدادات سجل مزيداً من الانخفاض مما كان عليه الوضع خلال السنوات الأخيرة، بينما تصاعد الطلب على الحبوب كغذاء وعلف وللأغراض الصناعية. كما أن المخزونات العالمية من الحبوب التي كانت منخفضة فعلياً في مطلع الموسم الماضي 2006/2007 من المرجح أن تظل في انخفاضها. لأن إنتاج العالم من محاصيل الحبوب قد يكفي فقط لتلبية الاستخدام العالمي الكلي من تلك المحاصيل.

وقد سجلت أسعار السلع الزراعية الأولية ارتفاعاً حاداً عام 2006، وظلت مرتفعة خلال عام 2007 والعام الحالي.

وتواصل انعكاسات الأسعار العالمية المرتفعة للمحاصيل الغذائية كالحبوب، عبر سلسلة الإمدادات الغذائية برمتها مما دفع إلى تزايد أسعار التجزئة للأغذية الأساسية كالخبز واللحوم والألبان. وفي الوقت ذاته، أدى ارتفاع تكاليف الوقود وتزايد قدرات الشحن واختناق الموانئ، فضلاً عن امتداد المسارات التجارية إلى ارتفاع أسعار الشحن مما أضفى على أسعار الشحن أهمية إضافية في الأسواق الزراعية عما كان عليه الوضع في السابق.

كما أن أسعار الشحن القياسية لم ترفع تكلفة النقل فحسب بل غيرت أيضاً من الأنماط الجغرافية للتجارة ذاتها، مع توجه العديد من البلدان إلى الاعتماد على تغيير مصادر وارداتها من موردين قريبين منها طلباً للاقتصاد في تكاليف النقل.

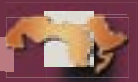
من جهة أخرى، فإن هبوط قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى تمخض عنه تخفيف الآثار الفعلية لزيادة الأسعار الدولية في حالة الاقتصادات غير المعتمدة على الدولار الأمريكي. غير أن البلدان التي لم تتعزز عملاتها من المقدّر أن تتحمل الوطأة الكاملة لارتفاع أسعار السلع التي تقاس قيمتها بالدولار الأمريكي.

وتشير الإحصاءات الدولية إلى زيادة زراعة القمح في مختلف أنحاء العالم ومن شأن التوسع في إنتاج القمح، والنمو الاعتيادي في حجم الاستهلاك، أن يقودا إلى خفض أسعاره. أما أسعار الشعير الذي يُعد محصولاً آخر على جانب من الأهمية فقد سجلت ارتفاعاً كبيراً منذ بداية العام الحالي، إذ أن مشكلات الإمدادات لدى أستراليا وأوكرانيا، وتراجع الكميات المتاحة من الذرة وغيرها من الحبوب العلفية، مقرونة بارتفاع حجم الطلب الاستهلاكي، ساهمت جميعاً في تضاعف أسعار العلف والشعير.

ومن السلع الزراعية الأخرى، فقد سجلت أسعار منتجات الألبان زيادات كبيرة مقارنةً بالعام الماضي، وتراوح تلك بين 80% و200%. وقد زادت أسعار العلف المرتفعة من تكلفة الإنتاج الحيواني مما تمخض عنه ارتفاع أسعار الماشية. وعلى الأكثر، سجلت أسعار الدواجن زيادة مقدارها 10%.

2.1.4 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

تعكس الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها وكفايته لمقابلة حجم الطلب عليها. وتعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً شديداً ومستمر في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب والبدور الزيتية نتيجة لانخفاض إنتاجها وتنامي الطلب عليها. وتشير الإحصاءات إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية عالمياً وبخاصة الحبوب، مع ارتفاع أسعارها. ويقدر إنتاج القمح العالمي في عام 2007 بنحو 603.2 مليون طن، بزيادة نحو 1.2% على إنتاج عام 2006. ويقدر إنتاج الحبوب في العالم عام 2007 بنحو 2.075 مليار طن بزيادة نحو 4.6% على إنتاج عام 2006. وقد ازداد حجم الاستهلاك العالمي من الحبوب في عام 2007 عن إجمالي الإنتاج بنحو 22 مليون طن. وقد انعكس العجز في إنتاج الحبوب على المخزون العالمي منها الذي انخفض إلى نحو 309 مليون طن في عام 2007. ويتوقع أيضاً أن ينخفض مخزون القمح العالمي في عام 2008 إلى نحو 142 مليون طن ليظل أقرب إلى مستوياته في عام 1983، جدول (2-1)، وشكل (2-3). ويقدر حجم الطلب العالمي على الحبوب في عام 2008 بنحو 2.12 مليار طن وبزيادة نحو 2.6% عن عام 2007، ويتجاوز بذلك نمو الإنتاج مما يزيد الطلب على المخزون العالمي منه.



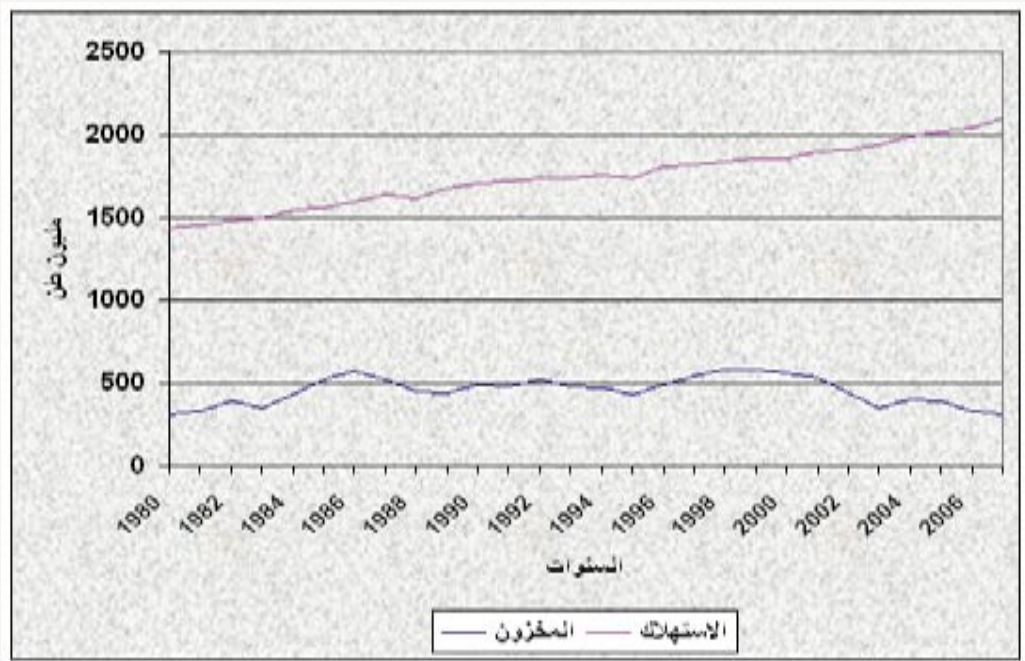
جدول (1.2): المخزون العالمي من محاصيل الحبوب خلال الفترة 1990 - 2007

السنوات	المخزون	الاستهلاك المليون طن	نسبة المخزون للاستهلاك (%)
1990	492	1707	28.8
1991	483	1713	28.2
1992	518	1737	29.8
1993	482	1739	27.7
1994	476	1762	27
1995	436	1739	25.1
1996	487	1808	26.9
1997	541	1821	29.7
1998	580	1835	31.6
1999	585	1855	31.5
2000	564	1857	30.4
2001	534	1902	28.1
2002	441	1909	23.1
2003	356	1934	18.4
2004	404	1990	20.3
2005	389	2019	19.3
2006	336	2043	16.4
2007	309	2098	14.7

المصدر: معهد سياسات الأرض. موقع المعهد على الشبكة الدولية.

شكل (3.2):

المخزون العالمي والاستهلاك من محاصيل الحبوب خلال الفترة 1980-2007



وبالنسبة للبذور الزيتية فإن التوقعات تشير إلى انخفاض إنتاجها العالمي بين موسمي 2007/2006 و2008/2007 من نحو 408 مليون طن إلى نحو 391 مليون طن. ومع ازدياد حجم الاستهلاك والطلب على البذور الزيتية فإن المخزون العالمي منها سوف ينخفض إلى نحو 55 مليون طن في عام 2008 مقارنة بنحو 73 مليون طن في عام 2007، جدول (2-2)، وشكل (2-4).

جدول (2-2): المخزون العالمي من البذور الزيتية خلال الفترة 2003 - 2008

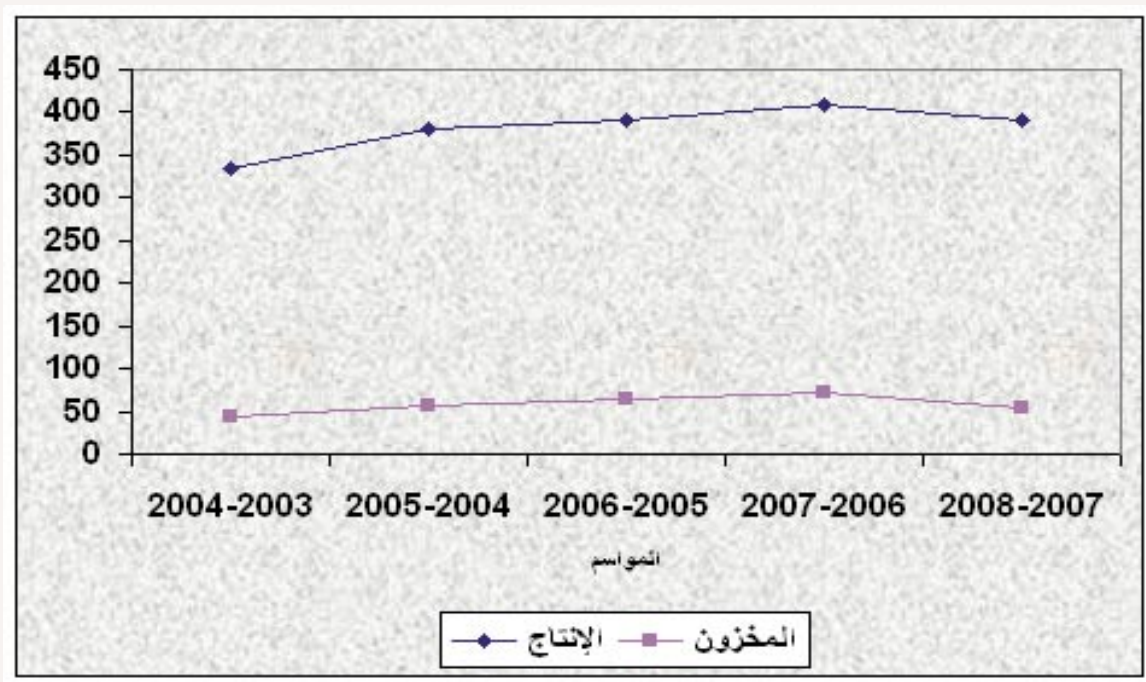
(مليون طن)

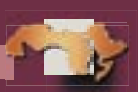
الدولة	2004-2003	2005-2004	2006-2005	2007-2006	2008-2007
الأرجنتين	16.31	17.40	17.76	24.25	21.99
البرازيل	15.52	16.77	16.75	18.78	17.57
أمريكا	4.15	8.29	14.20	17.02	4.95
دول الإتحاد الأوروبي	1.83	3.21	3.48	3.51	2.92
الصين	2.10	4.70	4.47	3.12	2.82
دول أخرى	4.48	6.43	7.43	6.25	4.99
الإجمالي	44.38	56.80	64.09	72.94	55.23

المصدر: Foreign Agricultural Service / USDA

شكل (2-4):

تطور الإنتاج والمخزون العالمي من البذور الزيتية خلال الفترة 2003-2008 (مليون طن)





أما فيما يتصل بسلعة السكر فإن الدول المنتجة الرئيسية له تضم مجموعة الدول المنتجة الرئيسية للوقود الحيوي وتتصدرها البرازيل ودول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بجانب الهند والصين. ويقدر الإنتاج العالمي من السكر عام 2007 بنحو 166 مليون طن تساهم فيه البرازيل بنحو 20%، الهند بنحو 16%، دول الإتحاد الأوروبي بنحو 10%، الصين بنحو 7%، وأمريكا وتايلاند بنحو 5% و4% على الترتيب.

وتشير التقديرات أن الإنتاج العالمي من السكر في موسم 2008/2007 يزيد على الموسم الماضي بنحو 2.85%، جدول (2-3). كما يتوقع أن يزداد الاستهلاك بنحو 2.7%، ويظل الميزان موجباً. وكذلك الحال سوف يزداد كل من المخزون والمتاح للتصدير من السكر، غير أن الطلب على الاستيراد سوف ينخفض بنحو 1.25%.

جدول (2-3): موازنة السكر الخام في العالم خلال الفترة 2006 - 2008

البيان	2006-2007	2007-2008 *	معدل التغير (%)
الإنتاج	166.03	170.308	2.58
الاستهلاك	154.98	159.169	2.7
الميزان	11.045	1.139	
طلب الاستيراد	46.07	45.496	1.25 -
المتاح للتصدير	46.77	49.768	8.01
المخزون	67.849	74.716	10.12
نسبة المخزون للاستهلاك	43.78	46.94	

* تقديرات 2008.

المصدر: من Quarterly Market Outlook, Nov. 2007.

2 - القضايا الرئيسية على المستوى العربي:

2 - 2 - 1 الأمن الغذائي العربي في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين:

شهدت العقود الثلاثة الماضية سعي الدول العربية الحثيث لتحقيق الأمن الغذائي القومي العربي، وتوفير الغذاء الأمن صحياً للشعوب العربية. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، إلا أن هناك بعض السلع التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي، وتشكل وارداتها عبئاً ثقيلاً على موازين مدفوعات الدول العربية، وتساهم مساهمة كبيرة في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية فيها. كما أن عولمة التجارة وانفتاح الأسواق وسهولة انسياب السلع والمنتجات الغذائية بين دول العالم في ظل الاستخدام المفرط في المبيدات والأسمدة الكيماوية بآثارها المتبقية من العناصر الثقيلة في السلع الغذائية، وفي ظل حالات الإغراق التي تشهدها أسواق الغذاء في العالم تضيف بعداً آخراً لقضية الأمن الغذائي العربي. فالمستهلك في الدول العربية أصبح أكثر تعرضاً لشتى أنواع المخاطر الناتجة عن تداول وتناول الأغذية غير الآمنة.

وبذلك أصبحت الدول العربية تواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في توفير الغذاء الكافي والأمن معاً. وهذا ما يستوجب أن تتجه الدول العربية نحو رفع كفاءة استخدام مواردها الزراعية واستغلالها من منظور تكاملي وتنسيق سياساتها الزراعية لضمان توفير الغذاء الأمن والمستدام للمواطن العربي.

وتفاعلاً مع هذا التحدي الكبير، فقد تمحورت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين التي أعدتها المنظمة تنفيذاً لقرار قمة الجزائر (2005)، وأجازتها قمة الرياض (2007)، حول رؤية ثقافية تتمثل في: (الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي).



ويبدو جلياً أن رؤية الإستراتيجية تتمركز حول تحقيق الأمن الغذائي العربي. ولا غرو أن تحقيق هذه الغاية قد احتل موقعاً متقدماً ضمن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية. وقد تمثل هذا الهدف في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان. ذلك أنه في ظل الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية للمواطن العربي، ومعدلات الاكتفاء الغذائي من هذه السلع، فإنه يأتي في مقدمة الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية الهدف الذي يسعى إلى زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات، دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو الجدوى البيئية.

في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة للإستراتيجية، بما فيها زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، تمت بلورة البرامج الرئيسية والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل وبما يخدم تحقيق هذه الأهداف. وقد شملت البرامج الرئيسية للإستراتيجية ما يلي:

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.

- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.

- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.

- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات المطبقة لتفعيل وتعزيز أداء التكتل الاقتصادي العربي.

- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.

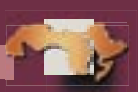
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية.

ويتضح من البرامج الرئيسية للإستراتيجية أن جميعها ترمي لتحقيق رؤية الإستراتيجية، وهدفها المتمثل في زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، في ظل المتغيرات الاقتصادية والطبيعية المتلاحقة التي يشهدها العالم.

2.2 - 2 توفير مدخلات الإنتاج:

يعتبر توفير مدخلات الإنتاج الزراعي من العوامل الأساسية والضرورية لتحقيق أهداف برامج التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة وتحسين الدخل المزرعية، وزيادة القدرة على منافسة الأسواق الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الزراعية. وتتجه دول العالم نحو تنمية القطاعات الزراعية باعتبارها المصدر الرئيسي للغذاء ومصدر الدخل لغالبية السكان، وتسعى في ذلك إلى تمكين صغار المنتجين من الحصول على الموارد الإنتاجية ومدخلات الإنتاج الزراعي.

ويتزايد الاهتمام في الدول العربية بتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي، إذ يشهد قطاع الزراعة العربية قيام العديد من المؤسسات والبرامج الوطنية العاملة في مجال توفير وإنتاج تلك المدخلات. كما تقوم مراكز البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا بإجراء الأبحاث لغايات تطوير وتوطين مدخلات الإنتاج الحديثة، علاوة على الدور المهم الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال. كما يزداد الاهتمام في الدول العربية بالحد من تلوث البيئة وضمان سلامة الغذاء لتأمين سلامة المستهلك حيث الاتجاه نحو ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية للتقليل من أثارها الضارة على الإنسان والحيوان والمياه والتربة. وكذلك الاتجاه نحو ترشيد استخدامات مياه الري للتقليل من الفاقد منها أثناء عمليات الري الحقلية وبالتالي الحد من التلوث البيئي والأمراض المتناقلة والمرتبطة بمياه الري. والاتجاه نحو التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية لمنع تلوث الأغذية. وفي هذا الصدد تبنت العديد من دول الوطن العربي برامج المكافحة المتكاملة وعملت على نشرها من خلال البرامج الإرشادية وأيام الحقل ومدارس المزارعين. وهناك أيضاً الاتجاه نحو الزراعة العضوية التي تمثل عملية استخدام الطرق التي تحافظ على البيئة في جميع مراحل إنتاج وتداول السلع الغذائية. ويواجه استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي في الدول العربية بالكثير من المحددات المرتبطة بمدى توفرها ومستويات أسعارها، والمعرفة بطرق ومعدلات استخدامها على المستوى المزرعي، إطار (4).



إطار: (4)

الزراعة العضوية والأمن الغذائي

تعرف الزراعة العضوية بأنها نظام إنتاجي يتحاشى -أو يستبعد إلى حد كبير- المخصبات المركبة صناعياً والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني. وتعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية - كمكافحة الآفات للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى. وعندما يكون استخدام هذه المركبات والمواد ضرورياً فإنه يلزم استخدام أقل المعدلات إخلالاً بالبيئة. كما يجب الانتباه إلى أن تقييم الزراعة البديلة أو الزراعة العضوية يجب أن يكون على أساس تأثير هذه الزراعة على الإنتاجية وعلى المنتج الغذائي وعلى البيئة.

فعلى مستوى الإنتاجية تبين بعض الدراسات أن الإنتاجية الزراعية تتراجع بنسبة 24% عند استخدام الزراعة العضوية بدل الزراعة التقليدية المعتمدة بالأساس على المخصبات المركبة صناعياً. أما فيما يتعلق بالمنتج الغذائي فإن الزراعة العضوية تعتبر أقل احتواءً على المبيدات الحيوية والنترات من الزراعة التقليدية، كما تعتبر أغنى بالبروتينات والفيتامينات والسكريات والحديد والبوتاسيوم والكالسيوم والفسفور.

- الأصناف والبذور المحسنة:

تتباين الأصناف والبذور المحسنة لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحقلية والبستانية) من حيث مدى توفرها واستخدامها من دولة عربية إلى أخرى، وبشكل عام تتوافر الأصناف والبذور من مؤسسات القطاعين العام والخاص في الدول العربية.

ففي الأردن يعتبر المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، وكليات الزراعة في الجامعات، والشركات الخاصة، ووزارة الزراعة، والمؤسسة التعاونية الأردنية هي الجهات الرئيسية العاملة في مجال توفير الأصناف والبذور، بالإضافة إلى الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد في توفير الأصناف والبذور المحسنة عالية الإنتاجية خاصة للخضار.

تعتبر الشركات الزراعية المورد الرئيسي لبذور الخضار المحسنة المستوردة في الأردن حيث هناك ما يزيد على (250) شركة تعمل في هذا المجال، أما بذور الحبوب فأغلبها محلية تقوم وزارة الزراعة بالتعاون مع المؤسسة التعاونية الأردنية بإنتاجها من خلال التعاقد مع المزارعين، كذلك تتم تغطية نحو نصف التقاوي المستخدمة للبطاطا من الإنتاج المحلي. أما الأشتال والغراس للمحاصيل البستانية فتقوم الوزارة بإنتاج الأصناف المقاومة وذات الإنتاجية المرتفعة وخاصة الزيتون. أما أشتال اللوزيات والتفاحيات والعنب فتنتج الوزارة كميات محدودة والباقي يتم استيراده من قبل القطاع الخاص. وتقوم وزارة الزراعة بمراقبة الاستيراد ويقوم المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي بإجراء اختبارات الإنبات لضمان جودة البذور إضافة لعمليات البحوث لغايات مختلفة.

وفي البحرين يقوم القطاع الخاص باستيراد البذور وبخاصة بذور الخضراوات وتوفيرها في السوق المحلي، وتتولى الدولة مهمة التأكد من صلاحية البذور وملاءمتها للظروف المحلية.

أما في تونس والتي تنتج كميات من البذور المحسنة فقد زادت كميات إنتاجها من بعض أصناف البذور فمثلاً زاد إنتاج بذور البطاطا من صنف A في الموسم 2006\2007 بنسبة 11% مقارنة مع الموسم 2005\2006. وقد تم استعمال كل كميات البذور الممتازة التي تم وضعها على ذمة الفلاحين، مما يدل على إمكانية الزيادة في استعمال البذور الممتازة.

ويعتبر توفير البذور المحسنة لمجموعات المحاصيل الزراعية من الأولويات في برامج التنمية الجزائرية، حيث قدمت الدولة الإعانات في مجال تطوير إنتاج البذور واستعمال البذور ذات الجودة المحسنة. ويشمل برنامج إنتاج البذور سنوياً مساحة تقدر ب 110.000 هكتار بمتوسط إنتاج يقدر ب 1.400.000 قنطار. ومنذ عام 2006 وصل عدد الأصناف المسموح بها للإنتاج والتسويق إلى حوالي 92 صنفاً. وتساهم مؤسسات حكومية وخاصة وبرامج وطنية في توفير الأصناف والبذور المحسنة المهجنة التي يعتمد استنباطها على الجهود المبذولة من طرف المراكز البحثية، مثل المعهد التقني للمحاصيل الكبرى (ITGC)، المحطات التجريبية، مزارع البذور، المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، تعاونيات الحبوب والبقول الجافة (CCLS) ومؤسسات وطنية ذات طابع إداري تحت إشراف وزارة الفلاحة والديوان الجزائري متعدد المهن للحبوب (O.A.I.C).

وفي السعودية تتوفر البذور المحسنة لجميع المزارعين وذلك من خلال الشركات المحلية المتخصصة أو التجار المستوردين، وجميع البذور المستخدمة في الزراعة في المملكة هي من الأصناف المحسنة ويتم استيرادها وإنتاجها من قبل شركات معتمدة



من وزارة الزراعة. والشركات الزراعية ومراكز الأبحاث الزراعية هي العاملة في مجال توفير الأصناف والبذور المحسنة.

أما في السودان تم توفير المزيد من البذور المحسنة لصغار المزارعين وتم توزيعها مجاناً لهم وذلك في إطار التعاون بين وزارتي الزراعة والغابات والمالية والاقتصاد الوطني والولايات مما انعكس إيجاباً على إنتاجية بعض المحاصيل، ويلاحظ النمو المتطرد في المساحات المزروعة بالذرة بأصناف محسنة وخاصة بولاية النيل الأزرق والتي تكاد تنعدم فيها الأصناف التقليدية من المحصول. ويساهم القطاع العام والقطاع الخاص في توفير الأصناف والبذور المحسنة من خلال العديد من الشركات الخاصة والمشاريع الحكومية.

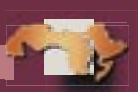
وفي سلطنة عمان تتوفر بذور وتقاوي معظم المحاصيل الحقلية الرئيسية المحلية والمحسنة وكذلك محاصيل الخضروات وشتلات وفسائل أصناف الفاكهة الرئيسية، حيث تنتج محطات البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بسلطنة عمان فساتل النخيل من مختلف الأصناف، وأنشأت الوزارة مركز الزراعة النسيجية لإنتاج فساتل النخيل للأصناف ذات الجودة العالية والأكثر اقتصادية ليتم توزيعها على المواطنين لتحل محل أشجار النخيل ذات المردود الاقتصادي المنخفض، ويتم سنوياً إنتاج وتوزيع أكثر من (30) ألف فسيلة نخيل على المزارعين بكافة مناطق السلطنة. كما تقوم السلطنة ممثلة بوزارة الزراعة بتوزيع بعض شتلات أشجار الفاكهة الأخرى وكذلك بعض البذور والتقاوي لأصناف المحاصيل الأخرى ويتم توزيعها للمزارعين إما مجاناً أو بالدعم. كما أن شركات القطاع الخاص العاملة في المجال الزراعي تقوم بتوفير البذور والتقاوي ويلجأ إليها كثير من المزارعين لتوفير احتياجاتهم من البذور والتقاوي. وتقوم وزارة الزراعة من خلال محطات البحوث الزراعية وبرامج الإرشاد الزراعي والشركات الزراعية بالإضافة إلى المزارعين في توفير الأصناف والبذور المحسنة.

كذلك تتوفر الأصناف والبذور المحسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية في فلسطين من خلال مؤسسات القطاع الخاص بمساعدة القطاع العام، حيث تقوم وزارة الزراعة من خلال المشاتل التابعة لها بتأمين وتوزيع مختلف الفراس الحرجية على المؤسسات الحكومية وغيرها بشكل مجاني، وتوفر محطة بيت قاد الزراعية التابعة لوزارة الزراعة أصناف البذور المحسنة من خلال إنتاجها وتوزيعها على بعض المزارعين الرياديين في المنطقة وبشكل خاص أصناف القمح والشعير. كما ويتم توفير أصول الفراس المثمرة من مشاتل القطاع الخاص سواء بإكثارها أو باستيرادها، ويساعد المزارعون أيضاً في نقل تلك السلالات إلى بعض المشاريع التنموية التي تنفذها وزارة الزراعة بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة. ويعتبر المركز الوطني للبحوث الزراعية، محطة بيت قاد الزراعية، الشركات الزراعية الخاصة، المشاتل الزراعية الخاصة، بعض المنظمات غير الحكومية وبعض الجمعيات التعاونية الزراعية والشركات الأجنبية هي الجهات الرئيسية العاملة في مجال توفير الأصناف والبذور المحسنة.

في المغرب بلغت المبيعات من أصناف بذور الحبوب الخريفية 100% من مجموع الكميات التي تم توفيرها، وهو ما يشكل ارتفاعاً قدره 31% مقارنة مع المبيعات المسجلة خلال المواسم الخمسة الماضية، وذلك بفضل الدعم المالي المهم من طرف الدولة، ويأتي دعم أسعار بيع البذور لتشجيع مختلف العاملين في المجال من أجل حثهم على دفع منتوجهم لشركات تسويق البذور، وتحمل الدولة مصاريف خزن البذور والذي يكلف سنوياً 10 ملايين درهم، وهذا الدعم يهدف بالأساس إلى تقوية برامج إكثار البذور وتكوين مخزون احتياطي لمواجهة تذبذب الإنتاج. ومن جهة أخرى ومن أجل تقريب وتسهيل حصول الفلاحين على هذه البذور، فإن الوزارة تضع المراكز الفلاحية المتواجدة في جميع أنحاء المملكة رهن إشارة الشركات العاملة في قطاع تسويق البذور بالمجان من أجل خزن وتسويق هذه البذور بأثمان موحدة. ويعتبر المعهد الوطني للبحث الزراعي والشركة الوطنية لتسويق البذور بالإضافة للقطاع الخاص من أهم الجهات العاملة في مجال توفير الأصناف والبذور المحسنة.

في موريتانيا يعاني المزارع من عدم توفر الموارد المالية الكافية لشراء البذور بخاصة تلك البذور ذات الأثمان العالية أو المرتفعة نسبياً. ويتم توفير البذور المحسنة في موريتانيا من خلال بعض المؤسسات الخاصة ومؤسسات البحث والتصديق والإرشاد والمركز الوطني للبحث الزراعي، ومختبر مراقبة وتصديق البذور، ومؤسسات الإرشاد بالإضافة إلى المجلس الوطني للبذور.

أما في اليمن تتوفر كميات من البذور المحسنة من خلال المؤسسة العامة للبذور المحسنة، وخلال عام 2007م قامت مؤسسة إكثار البذور بتنفيذ عدد من التجارب والاختبارات للكثير من الأصناف والسلالات لمحصول القمح، بهدف الحصول على أصناف عالية الجودة والإنتاجية ومقاومة للأمراض، وبلغت الكميات المنتجة في الفروع 970 طناً من البذور الخام وبنسبة إنجاز 79% عن ما هو مخطط في عام 2007م وكانت الكميات المخزنة من العام الماضي 479 طناً من البذور الخام وبالتالي فإن إجمالي الكميات من البذور الخام للعام 2007 كانت 1449 طن، وتقريباً تم توزيع هذه الكميات بالكامل وتعتبر هي الأعلى في التوزيع منذ إعادة إنشاء المؤسسة وذلك نتيجة لإقبال المزارعين نحو زراعة الحبوب بعد ارتفاع الأسعار العالمية وعودة الدولة بتشجيع زراعة الحبوب وتوفير أسعار مجزية للمزارعين. وتقوم مؤسسة الخدمات الزراعية والمؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة ومؤسسات الشركة العامة لإكثار بذور البطاطس بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص بتوفير البذور في اليمن.



يواجه توفير الأصناف والبذور المحسنة في الدول العربية الكثير من المشاكل والمحددات والتي من أهمها ما يلي:

- انخفاض الوعي بأهمية البذور المحسنة لدى المزارعين وأغلبية المزارعين يفضلون استعمال البذور الناتجة من مزارعهم.

- تخوف المزارعين من استعمال الأصناف الجديدة.

- ضعف وقلة برامج الإرشاد والتوعية.

- انخفاض دخول المنتجين.

- ندرة توفر البذور المقاومة للجفاف.

- ارتفاع أسعار البذور المحسنة.

- عدم توفر القروض لصغار المزارعين.

- عدم توفر التمويل المناسب للبحوث في مجال البذور المحسنة.

- ما زال القطاع الحيواني (الضأن والماعز) يعاني من تدني الصفات الإنتاجية للسلاسل المستعملة للتربية.

- عدم ملائمة الأصول الوراثية مع متطلبات المزارعين.

- محدودية الكميات المنتجة من البذور المحسنة.

- استخدام المبيدات:

تبنت العديد من الدول العربية عمليات مكافحة متكاملة والاستخدام الرشيد للمبيدات الكيماوية لوقاية مختلف المحاصيل الغذائية من الأمراض وذلك تمشياً مع متطلبات التنمية المستدامة وصيانة البيئة والمحافظة على صحة الإنسان والحيوان، إضافة إلى مقابلة متطلبات الأسواق الخارجية. وتقوم مؤسسات البحوث الزراعية باعتماد أنواع المبيدات ووضع التوصيات الخاصة باستخدامها، وتتولى وزارات الزراعة والقطاع الخاص في الدول العربية مهام توفير المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب طبقاً للمواصفات والشروط التي تحمي البيئة والمواطنين.

تتمثل أهم مشاكل ومعوقات استخدام المبيدات في الدول العربية ما يلي:

- ارتفاع أسعار المبيدات مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- عدم استخدام المبيدات بالكميات المطلوبة، وفترات الأمان الموصى بها مما يؤدي إلى زيادة كمية المتبقيات من المبيدات في التربة والمحاصيل الأمر الذي يرفع من تكلفة الإنتاج ويؤثر على صحة الإنسان ويقلل فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية.

- ضعف نظم الرقابة والإرشاد ونقص الوعي لدى المزارعين في المزارع التقليدية والصغيرة بالاستخدام السليم للمبيدات وأنواعها ومصادرها.

- ضعف نظام الرقابة على محلات البيع مما يؤثر على جودة المنتج.

- استخدام الأسمدة:

تستخدم الأسمدة النيتروجينية والأسمدة الفوسفاتية والأسمدة البوتاسية والأسمدة المركبة والمخلوطة إضافة إلى الأسمدة العضوية للمحاصيل الحقلية والبستانية في الزراعة العربية. وتتحصل العديد من الدول العربية على معظم تلك الأنواع من الأسمدة من إنتاجها المحلي، ويتم توفير النقص في بعض الأنواع من خلال الاستيراد.

ففي الأردن والذي يعتبر من الدول الكبرى المنتجة للفوسفات والبوتاس ومركباتها، بلغت قيمة الأسمدة المصدرة من هذين المركبين إضافة للأسمدة الأخرى نحو 450 مليون دينار وبلغت قيمة الأسمدة المستوردة عام 2007 نحو 15 مليون دينار أردني، هذا ويلاحظ زيادة عدد المصانع المحلية العاملة في إنتاج المخصبات والتي بلغ عددها 35 مصنعا حتى نهاية عام 2007.

أما في البحرين والذي تتوفر في سوقه المحلي الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية يواجه المزارعون صعوبة في الحصول على الأسمدة البوتاسية والورقية، ومصادر الحصول على الأسمدة لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحقلية والبستانية) هي إما السوق المحلي أو السوق السعودي.

وفي تونس بلغت كميات الأسمدة الكيماوية الموضوعية على ذمة الفلاحين خلال موسم 2006-2007 حوالي 223 ألف طن مقابل 260 ألف طن خلال الموسم الماضي. وقد مكن السماد الأزوتي المستعمل في تسميد 761 ألف هكتار من المساحات أي ما يمثل 93% من المساحات المبرمجة.



وفي الجزائر تم تسجيل تراجع في الطلب على الأسمدة في الموسم الزراعي 2007/2006 رغم توفرها وهذا بسبب غلائها. ولقد أدى قلّة استعمال الأسمدة المقدرة بـ 52000 طن بالنسبة للحبوب في مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار أي ما يقدر بـ 17 كغم/هكتار إلى مردودية ضعيفة سجلت عبر السنوات الماضية مقارنة بالإنتاجية المتوقعة لهذه الأراضي. كما استعملت الأسمدة في مجال الخضروات (البطاطس) والبيوت البلاستيكية والأشجار المثمرة. ولقد بلغت الكمية الإجمالية المستعملة سنوياً 260000 طن. الأسمدة المتوفرة ناتجة من الإنتاج الوطني وكمية قليلة تأتي عن طريق الاستيراد.

وتتوفر الأسمدة الزراعية بجميع أنواعها في جميع مناطق المملكة العربية السعودية وبكميات كافية وذلك لوجود شركات لإنتاج الأسمدة (خاصة النيتروجينية) والتي تعتبر من أكبر الشركات المنتجة للأسمدة الزراعية في العالم، وتنتج شركات الأسمدة السعودية والتي يبلغ عددها (28) مصنعا حوالي (5400) ألف طن من مختلف أنواع الأسمدة الزراعية.

أما في السودان فقد حققت الأسمدة النيتروجينية المخصصة للموسم الصيفي فوائض تم استخدامها للموسم الشتوي. ويستخدم سماد اليوريا والسوبر فوسفات في الزراعة المروية بصورة واسعة في السودان. ومصادر الحصول على الأسمدة لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحقلية والبستانية) هي البنك الزراعي والقطاع الخاص أو من الاستيراد من بعض الدول العربية والآسيوية.

وفي سلطنة عمان تتوفر الأسمدة الكيماوية والعضوية والمصنعة بشكل عام من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد ويتم إنتاج الأسمدة العضوية محلياً لدى المزارعين.

أما في فلسطين حيث يتم الاعتماد على الاستيراد سواء من الدول العربية أو الأجنبية لمقابلة احتياجات القطاعات الزراعية من مختلف أنواع الأسمدة الكيماوية (الأسمدة النيتروجينية، الفوسفاتية، البوتاسية والمركبة والمخلوطة والعضوية) كونها دولة غير منتجة للأسمدة الكيماوية، وتواجه المزارع الفلسطيني مشكلة تهريب أسمدة مغشوشة وفاسدة ومنذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 قامت إسرائيل بمنع استخدام بعض الأسمدة الكيماوية الزراعية (مثل الأمونيا ونترات البوتاس) وذلك بحجة أنها تستخدم في تصنيع المتفجرات، مما كان له تأثير كبير على إنتاجية وجودة المحاصيل الزراعية.

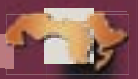
وفي المغرب تقدر المبيعات من الأسمدة بما يناهز 650 ألف طن، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 4% مقارنة مع الموسم السابق. وتعزى هذه الوضعية إلى الظروف المناخية غير الملائمة التي لم تساعد الفلاحين على التسميد الأزوتي للزراعات. ويتم تزويد السوق المغربي بالأسمدة الفوسفاتية والمركبة، والتي يتم تصنيعها اعتماداً على الفوسفات المنتج محلياً إضافة إلى مواد أولية أخرى مستوردة وخصوصاً الأمونيا والبوتاس والكبريت، ويتم تزويد السوق الوطني بالأسمدة الأزوتية من خلال الاستيراد.

يعتمد استخدام الأسمدة في موريتانيا على أهمية المحصول التجارية كمحصول الأرز. أما المحاصيل الأخرى فلا يتم تسميدها بانتظام لانخفاض العائد منها، وفي الغالب يستخدم السماد العضوي، وللأسمدة مصدر وحيد هو الاستيراد من الخارج.

تتوفر الأسمدة في مختلف أسواق الجمهورية اليمنية ولكن لا يزال المزارع اليمني لا يعطي أهمية كبيرة لهذه الأسمدة وبخاصة المعتمدين على الزراعة المطرية وصغار المزارعين الذين ليس لديهم مقدرة على شرائها. وأهم مصادر الحصول على الأسمدة لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية (الحقلية والبستانية) هي شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي تنتشر بشكل واسع في مختلف محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى المؤسسة العامة للخدمات الزراعية والجمعية العامة للمستلزمات الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية التي تقوم بتوزيع الأسمدة على المزارعين. ويتم استيراد هذه الأسمدة من بعض دول الإتحاد الأوروبي ومن دول عربية ومن بعض دول شرق آسيا.

أهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الدول العربية بشكل عام في مجال استخدام الأسمدة هي ما يلي:

- قلّة المعرفة وعدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد وخاصة فيما يتعلق بكميات استخدامها وأنواعها ومواعيد التسميد.
- تلوث الماء والأرض والبيئة والذي ينتج من الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية.
- قلّة التوصيات البحثية الخاصة بمعدلات التسميد.
- عدم القيام بتحليل التربة لتحديد الكميات التي يجب استخدامها من الأسمدة.
- ارتفاع أسعار الأسمدة خاصة في السنتين الماضيتين والذي كان مرتبطاً بارتفاع أسعار البترول عالمياً، وهذا أثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي على تراجع ربحية المزارع.
- غياب سياسة ملائمة لمنح القروض للمزارعين للحصول على الأسمدة.
- عدم توفر بعض أنواع الأسمدة لدى بعض الدول العربية.
- تملح الأراضي ومياه الري.



- قلّة استخدام أنواع الميكنة المستخدمة في إضافة الأسمدة للمحاصيل الزراعية.
- تدني جودة بعض الأسمدة المستوردة.
- ضعف الخدمات الإرشادية المقدمة مما أدى إلى عدم الاستخدام الأمثل للأسمدة.
- تغير نوعية المياه نتيجة الاستنزاف الجائر حيث وصلت كثير من الآبار الجوفية إلى درجة التملح وبالتالي عدم صلاحية استخدامها مع الأسمدة الكيماوية.

2 - 2 - 3 التامين الزراعي:

يتعرض القطاع الزراعي لكثير من الكوارث والجوائح الطبيعية والمخاطر الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية. ويمكن تعريف الكوارث بالأضرار الواسعة النطاق وبالغلة الخطورة مثل الزلازل والبراكين والعواصف الحادة والفيضانات الجامحة وحرائق الأدغال وغيرها، هذه المجموعة من الكوارث لا تندرج في قائمة المخاطر الطبيعية التي درجت شركات التأمين على تغطيتها وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

أولاً: تتسم هذه الكوارث بالتأثير الكاسح وتسبب خسارات فادحة يصعب على شركات التأمين تقديرها مسبقاً أو تحملها.

ثانياً: يصعب التنبؤ بها وبحجم ما تحدثه من أضرار، ومن ثم يصعب تحديد حجم أقساط التسديد.

ثالثاً: تقوم جميع شركات إعادة التأمين العالمية باستثناء هذه الكوارث من التغطية التأمينية، وهذا يحول بين شركات التأمين المحلية وبين تغطية هذه الكوارث.

وهناك مخاطر طبيعية أخرى تحدث بوتائر زمنية يمكن حسابها ويمكن تقدير أضرارها، وهذه تندرج في التغطية، كما سيرد لاحقاً.

وتشير الدراسات إلى أنه لم يكن للتأمين أهمية تذكر في الوطن العربي قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن بعد الحرب ظهرت بوادره عند قيام التجار باستيراد وتصدير السلع المختلفة من وإلى الخارج، فقامت الشركات الأجنبية بفتح وكالات لها في بعض الدول العربية ومكاتب بالعمولة في دول أخرى، لغرض التأمين على البضائع المستوردة. وشهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية نشاطات جديدة في الوطن العربي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، أسفرت ظهور حاجات اقتصادية ملحة للتأمين، أدى ذلك إلى امتداد أعمال التأمين ليشمل إضافة للتأمين البحري، التأمين ضد الحريق والتأمين على السيارات والحوادث الأخرى إضافة للتأمين الزراعي.

تحيط بمرحلة إنتاج المحاصيل الزراعية العديد من الأخطار التي لا دخل للعنصر البشري في إحداثها ولا يمكن تجنب معظمها وتحقق خسارة عالية ما لم تتخذ السياسات الكفيلة بمواجهتها والقضاء عليها أو الحد من أثارها. فهناك أخطار تقلبات الطقس من حرارة ورطوبة وأمطار ورياح وضوء وغير ذلك. إذا كانت التقلبات واسعة وشاذة فهي تؤثر بشكل واضح في إنتاج المحاصيل الزراعية. فالمحصول كائن حي حساس جداً لأي تغير لا يناسبه ويكفي أن نقف على خسارة محصول كمحصول الطماطم والتي تتراوح بين 30 - 50% من إجمالي ناتج المحصول في حالة تعرضها للندى. ويكمن خطر تقلبات الطقس في صعوبة التنبؤ بها لفترة طويلة. وبدأت هذه الخطورة واضحة جلية على الإنتاج عندما تعرض جزء كبير من قارة أفريقيا لموجة جفاف شديدة أدت إلى قحط وتصحر في مناطق عديدة منها السودان والصومال مما نتج عنه خسائر فادحة في الإنتاج وفي المتغيرات المرتبطة به، وامتدت بعض أثارها لمصر متمثلة في انخفاض كميات الأمطار الصيفية وانخفاض الوارد منها، وبالتالي انخفاض المخزون الاستراتيجي ببحيرة ناصر. وهذا يتطلب إجراء الدراسات المستفيضة لمعرفة تلك الأخطار والتحوط لها تحاشياً لما يترتب عليها من آثار على الإنسان والحيوان والنبات على حد سواء.

ويتأثر الإنتاج الزراعي بما يتعرض له من أمراض نباتية حيث إنها ضمن العوامل الأساسية التي تسبب عجزاً كبيراً في كمية المحصول ونقصاً واضحاً في قيمته، فيحس بوقعها وعمقها كل من المنتج والمستهلك. ولا تقاس الأهمية الاقتصادية لمرض ما بالضرر الذي يسببه فقط بل تقاس أيضاً بما يترتب على ذلك من تكاليف الوقاية والمقاومة والتي تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. وقد تؤدي شدة الإصابة لمحصول ما بمرض معين إلى الامتناع عن زراعة محاصيل معينة في بعض مناطق زراعتها. وخير مثال على ذلك زراعة الشاي مكان البن في سيلان واختفاء زراعة بعض أصناف القطن المصري لإنتشار مرض الذبول بها.

وهناك بعض الأمراض التي تؤثر على مظهر المنتجات النباتية ولا تؤثر على كمية المحصول مما يؤثر على المستويات السعرية بالانخفاض وبالتالي انخفاض دخول الزراع والتي تمثل جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي. ولعل من أفضل أمثلة الأمراض المؤثرة على مظهر المنتجات الزراعية جرب البطاطس العادي وجرب الكمثرى وتبقع ثمار الطماطم، ويمكن إيجاز الخسائر



والأضرار التي تنشأ عن خطر الإصابة بالأمراض النباتية في موت النبات كما في حالة الإصابة بأمراض الذبول، وفي تلف الأجزاء الاقتصادية من النبات كما في معظم أمراض التفحم وكذا تعفن الثمار وفي توقف نمو النبات وتأخره وفي تأثر الناتج التجاري كنتيجة غير مباشرة للإصابة كما في حالة الأمراض التي تصيب الأوراق في المحاصيل الدرنية كالبطاطا، وفي الإضرار بمظهر وصفات الناتج النهائي كالتشوهات التي تحدث لنباتات الزينة، وأخيراً في النفقات التي تصرف على أعمال المقاومة والمكافحة. وهذا إلى جانب برامج الإغاثة التي تتحملها الدولة في حالة أي كارثة محصولية والآثار الاقتصادية المترتبة على الأضرار وزيادة النفقات. وتشير بيانات وإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن حجم الخسارة السنوية في المحاصيل الزراعية ومنتجاتها المترتبة على الإصابة بالآفات الحشرية وغيرها من الأمراض النباتية المختلفة قد بلغت في المتوسط ما يوازي نحو 20% على المستوى العالمي وتزيد على ذلك في الدول العربية. وهذا الحجم من الخسائر يكفي لإعالة 500 إلى 600 مليون نسمة على المستوى العالمي ونحو ربع هذا القدر على المستوى العربي.

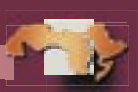
ويتأثر الإنتاج الزراعي والزراع بدرجة كبيرة بأخطار الإصابة بالآفات الحشرية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن فصل آثار المخاطرة على المزارعين عن آثارها على الإنتاج الزراعي قد لا يستقيم كثيراً مع واقع الحال ومع المنطق السليم، حيث إن المزارع وإنتاجه النباتي والحيواني يعد جسداً واحداً إذا تأثر منه جزء استجاب له الأجزاء الأخرى بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فأحوال المزارع المادية والصحية والنفسية لا تنفصل عن عنايته ورعايته لنباتاته وحيواناته وبالتالي إنتاجه كما أن إصابة النبات أو الحيوان بأي خطر طبيعي كان أم مرضي أم حشري كلي أو جزئي ينعكس على إنتاج المزارع وما يحصل عليه من عائد ودخل وأسعار لمنتجاته أما كلياً إذا وصل الفقد في الإنتاج إلى كامل الإنتاج وأما جزئياً إذا كان الفقد في الإنتاج جزئياً هذا إلى جانب تصاعد النفقات بدرجات متفاوتة حسب درجة الإصابة.

ونظراً لما سبق ولما يتعرض له القطاع الزراعي في الوطن العربي من مخاطر ونوازل عديدة بسبب خضوعه للكثير من المتغيرات الطبيعية التي تؤثر سلباً على كمية الإنتاج وعلى دخول المزارعين. فقد قامت بعض الدول العربية بإدخال نظام التأمين الزراعي وبخاصة في قطاع الثروة الحيوانية، محققة بذلك العديد من الفوائد مثل الوقاية والمنع والأمان والحماية من الأخطار التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وفي تعويض خسائر المزارعين وتوزيعها، مما يوفر للمنتج الزراعي ضماناً مناسباً للاستمرار في عمليات الإنتاج الزراعي، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي نظراً لإسهام التأمين في خفض مستوى المخاطرة واللا يقين وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي للمنتجين، خاصة في الحالات غير العادية التي يمر بها الإنتاج الزراعي.

على الرغم من هذه الفوائد والأهمية الكبيرة التي يحظى بها التأمين الزراعي في الدول المتقدمة، فإن خدمات التأمين الزراعي في غالبية الدول العربية لم تنتشر بالشكل المطلوب واقتصر في العديد من الحالات على تأمين الإنتاج الحيواني وبخاصة الأبقار الحلوب. حيث لم تتمكن العديد من الدول العربية في إدخال نظام التأمين الزراعي لعدة أسباب لعل من أهمها قصور وضعف البيانات والمعلومات الدقيقة ومحدودية المناطق المشمولة بالتأمين وعدم نقل وتوزيع الخطر وانخفاض القسط التأميني. هذا فضلاً عن عدم وضوح الهدف التأميني وقبول التأمين على أخطار لم يسبق تقييمها بدقة والافتقار إلى الخبرات الوطنية الكافية التي تقبل العمل في مجال التأمين الزراعي. ونظراً لغياب خدمات التأمين على الإنتاج النباتي في معظم الأقطار العربية وحصر تأمين الإنتاج الحيواني في عدد محدود من الأقطار، فقد كان من الطبيعي أن تكون التجربة العربية فقيرة من حيث الخدمات المساندة والخدمات الفنية المطلوبة لصناعة التأمين الزراعي.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الفكرة الأساسية التي يركز عليها نظام التأمين الزراعي، هي فكرة التعاون، فتطبيقه يقوم على أساس وجود أشخاص متعددين يشتركون في هدف واحد، هو اتقاء نتائج أخطار متوقعة، فيتقبلون سلفاً وقبل تحقق هذه تحمل ما قد يقع منها موزعاً عليهم جميعاً، وبذلك يعملون على تخفيف أعباء الأخطار وما ينتج عنها من أضرار. ونحو ذلك فإن فوائد تطبيق التأمين الزراعي عديدة، فهو يوفر الحماية من الأخطار التي تتعرض إليها المحاصيل الزراعية والحيوانات في المزارع من أمراض وأخطار، وبهذا أصبحت رؤوس الأموال المنقولة في الزراعة مضمونة من مختلف الأخطار والكوارث التي تتعرض لها. ويرى الخبراء في هذا المجال أن التأمين الزراعي لن يحل مشكلة المخاطر الزراعية حلاً جذرياً، ولكنه يعد أفضل الوسائل المتاحة كأسلوب تعويض الخسارة التي يتعرض لها المزارع، إذا روعي فيها تطبيق الأسس المالية والفنية والإدارية السليمة. كما يجب ألا يكون التأمين عبئاً مالياً إضافياً على المنتفعين والاقتصاد القومي، مما يؤدي به إلى الفشل. ويمكن تلخيص فوائد تطبيق التأمين الزراعي في الوطن العربي بالنقاط التالية:

الوقاية والمنع والأمان: لا يعمل التأمين على منع وقوع الخطر ولكنه يساهم في الحد من الخسارة التي يسببها إن هو حدث. وعليه لا بد من دراسة مسببات الخطر ووضع الحلول المناسبة لمنع تفاقمه وتقليل الأضرار الناتجة عنه إلى أقل حد ممكن في حالة حدوث حادث. وأخطار الحريق مثلاً يمكن الحد منها باستعمال وسائل الوقاية من الحريق المتنوعة، وأخطار السرقة يمكن الحد منها بوضع حراسة مشددة ووسائل حماية. وكذلك الحال يمكن أن تمتد هذه الوسائل إلى الأخطار المتسببة عن العوامل الطبيعية كالفيضانات الذي يمكن الحد من أخطاره بعمل السدود والخزانات. وكذلك الحال بالنسبة للإصابة بالآفات والأمراض يمكن استخدام المبيدات وأجهزة مكافحة. ومن هنا نستنتج أن أهم وظيفة يقوم بها التأمين للمؤمن له هو



أن يكفل له الأمان، وبهذا أشتق لفظ التأمين من الأمان.

التعويض وتوزيع الخسائر: إن الخسارة إذا ما حلت بمنتج زراعي قد تؤدي إلى فقدان الدخل الزراعي كاملاً، ولكن هذه الخسارة إذا ما تم توزيعها على مجموعة من الناس تكون الأعباء التي تصيب كل واحد منهم ضئيلة، والتأمين هو التعويض عن الخسارة، بذلك يوفر للمنتج الزراعي ضماناً مناسباً للاستمرار في عمليات الإنتاج الزراعي.

دعم الاقتصاد الوطني: ينتفع الاقتصاد الوطني انتفاعاً كبيراً بالتأمين، وذلك من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في هذا القطاع، والتي تسهم عملياً في دعم عملية التنمية الزراعية. ويسهم التأمين أيضاً في زيادة تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وفي إدخال التقانات الحديثة والمتطورة في الزراعة، مما قد يؤدي إلى تطوير الإنتاج الزراعي ونمو الاقتصاد الوطني.

ضمان الحد الأدنى للاستقرار الاقتصادي: يسهم التأمين إلى خفض مستوى المخاطرة واللا يقين وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي للمنتجين، خاصة في الحالات غير الاعتيادية التي يمر بها الإنتاج الزراعي، ويؤدي أيضاً إلى استقرار المجتمعات الريفية ويساعد على الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

2.2 - 4 تمويل صغار المزارعين:

برز التمويل الصغير كوسيلة للتنمية الاقتصادية لمساعدة محدودي الدخل من صغار المزارعين والمنتجين في العالم منذ عقد السبعينات. ومع الاهتمام المتزايد للتقليل من حدة الفقر في الوطن العربي، ازدادت الرغبة في تفعيل الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الصغير كأداة ناجعة لبلوغ ذلك الهدف. غير أن المبادرات الحالية تعاني من ضعف في مستوى التغطية، ومدى التأثير إذا ما قورنت بحجم الطلب عليها في الدول العربية، وعليه تظل الإمكانيات الهائلة للتمويل الصغير في الدول العربية غير مستغلة. لذلك تبرز الحاجة الماسة لرؤية واضحة لتنمية وتطوير هذا القطاع، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية لدمجه في السياسات القومية في الدول العربية، وعليه يجب أن تبنى هذه الرؤية على فهم عميق ومدروس لهذا القطاع في الدول العربية.

وتمثل الأنشطة الزراعية والتصنيعية الصغيرة المدرة للدخل لدى صغار المزارعين والمنتجين إحدى المجالات الأساسية التي يمكن أن تستفيد من برامج التمويل الصغير. وقد بينت دراسات المنظمة في هذا المجال مدى ارتفاع الطلب على التمويل من قبل صغار المنتجين في القطاع الزراعي بالوطن العربي. وقد تبين أن الطلب على التمويل الصغير يفوق العرض بكثير وذلك لضعف العرض المقدم من المؤسسات العاملة في المجال وبخاصة لصغار المزارعين في المناطق الريفية. وهذا يشير إلى ضعف توجه المؤسسات العاملة في المجال لتقديم خدماتها لصغار المزارعين في تلك المناطق، إضافة لغياب التنسيق فيما بينها. هذا بجانب أن معظم أصحاب المشروعات الزراعية الصغيرة من صغار المزارعين والمنتجين ينقصهم الوعي التام والمعرفة بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل الصغير في تنمية وتطوير الأنشطة الزراعية والتصنيعية الصغيرة المدرة للدخل. وهذا الوضع يشير إلى محدودية انتشار مؤسسات التمويل الصغير وقصورها في نشر الوعي ومقابلة الطلب على التمويل الصغير.

اشتملت مصادر التمويل لصغار المزارعين على البنوك المتخصصة والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى الصناديق الاجتماعية ومؤسسات التمويل التنموي. وقد بينت الدراسات أن الخدمات المقدمة من هذه المؤسسات لا ترقى إلى مستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات العالمية المعنية في هذا المجال والتي تقدم خدمات تمويل متنوعة من القروض الصغيرة، والقروض المتكررة، وقروض الاستهلاك والتعليم والإسكان، وقروض تعبئة المدخرات. خاصة وأن هناك العديد من أنواع الأنشطة الزراعية والتصنيعية الصغيرة المدرة للدخل تمارسها الأسر الريفية وتحتاج إلى خدمات التمويل الصغير للمساعدة في تطويرها عن طريق استخدام التقانات الحديثة. وتشمل تلك الأنشطة مجالات تربية الحيوان، الإنتاج النباتي، والتصنيع الغذائي. كما بينت الدراسات أن من أهم محددات حصول صغار المنتجين على التمويل، وبجانب ضعف عرض التمويل، الإجراءات غير المبسطة وشروط السداد غير الملائمة، قصر فترة السداد، صغر حجم القروض وعدم كفايتها، ارتفاع الفوائد، وشروط توفر الضمانات، بعد مراكز التمويل من صغار المزارعين في المناطق الريفية، وارتفاع أقساط السداد، وغياب خدمات الإرشاد في مجال التمويل الصغير.

اشتملت المجالات المقترحة لتطوير التمويل الصغير في الدول العربية مجال التوعية والإرشاد بأهمية التمويل الصغير، مجال التأمين المصاحب لخدمات التمويل الصغير، مجال تقدير احتياجات عملاء التمويل الصغير، مجال تنمية وتطوير الوعي الادخاري وتنويع الخدمات التمويلية.



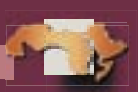
2.2 - 5 سياسات وبرامج المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية:

يساعد المخزون الإستراتيجي الدول على تلافي أو الحد من حدة آثار انخفاض الإنتاج المحلي والصعوبات والتغيرات الطارئة المتصلة بسياسات الاستيراد، أو سياسات التصدير من قبل الدول التي يتم الاستيراد منها أو آثار التقلبات الشديدة في الأسعار. حيث إن ارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية مثل: القمح والدقيق والتي تقوم جميع الدول العربية باستيرادها دون وجود مخزون كافٍ سيؤدي إلى خسائر وععبء على ميزانية الدول من النقد الأجنبي مما يؤثر على الميزان التجاري لها، وبذلك يمكن القول أن المخزون الإستراتيجي هو صمام أمان لتحقيق الأمن الغذائي والمهم بهذا الخصوص هو حجم المخزون حيث إن زيادة المخزون عن حجم معين سيؤدي إلى خسائر نتيجة ارتفاع تكاليف التخزين، ونقصانه سيؤدي إلى مشاكل كبيرة في توفير الأغذية للمواطنين في الظروف الطارئة. وعليه فإن الموازنة بين حجم المخزون والتوقعات المختلفة العالمية لارتفاع الأسعار أو حدوث تقلبات في الإنتاج من الأهمية بمكان لمعرفة تحديد حجم هذا المخزون.

ويشمل المخزون إضافة إلى محاصيل الحبوب سلعاً أخرى تتضمن الزيوت النباتية والسكر والحليب وغيرها. وقد يقوم القطاع الخاص ببناء مخزون من السلع الغذائية وبكميات تزيد على الاستهلاك المحلي، ويتولى القطاع الخاص استيرادها وتخزينها مع بيان الكميات المستوردة والمخزنة شهرياً، ومن هذه السلع الحليب المجفف، السكر، الأرز، الزيوت النباتية، واللحوم. وتحفظ الدولة بصفة دائمة بمخزون احتياطي من المواد الأساسية مما يمكن من الاستجابة إلى الاستهلاك. وتشير الدراسات السابقة للمنظمة في هذا المجال إلى قيام غالبية الدول العربية بالاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية يكفي لفترات تتراوح من 3-6 أشهر. فعلى سبيل المثال فإن الأردن تراعي كفاية المخزون من القمح والشعير والسكر والأرز واللحوم المستوردة وتتولى وزارة الصناعة والتجارة مراقبة المخزون من خلال تقارير الكميات المتوفرة في المستودعات والمبيعات. في الجزائر تعد سياسة المخزون إحدى السياسات الأساسية للأمن الغذائي وتمتلك الجزائر مخزوناً سنوياً من القمح الصلب واللين يستخدم في حالة الطوارئ وتوقف الإمدادات الغذائية وعادة ما يتم تخزين كميات تكفي لفترات تتراوح ما بين 3-6 شهور هذا بالإضافة إلى مخزون من الزيوت النباتية والسكر وغيره. وتشابه مصر مع الجزائر بهذا الخصوص حيث إن كميات المخزون تكفي لنفس الفترة السابقة كما في الجزائر. وفي السودان فإن حجم المخزون من الذرة الرفيعة يعادل في المتوسط حوالي 12.5% من جملة الاستهلاك السنوي، وبمعدل حوالي 200 ألف طن سنوياً بالإضافة إلى مخزون القمح والدخن. وفي سوريا تقوم المؤسسة العامة للحبوب بالاحتفاظ بمخزون إستراتيجي ومخزون طوارئ لمحصول القمح كما تقوم المؤسسة العامة الاستهلاكية بالاحتفاظ بمخزون من مادتي السكر والأرز. وفي سلطنة عمان فإن الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي التابعة لوزارة التجارة والصناعة تقوم ببناء مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية كالأرز وتدير هذا المخزون بالتنسيق مع القطاع الخاص وتقوم ببناء مخزون إستراتيجي ومخزون طوارئ من السلع الغذائية. وفي قطر يتم بناء مخزون الأرز والسكر والزيوت والشعير وذلك في مخازن الدولة وذلك بحوالي 25% من إجمالي الوارد من تلك السلع وتقوم إدارة التموين بذلك. وفي المغرب يقوم القطاع الخاص بدور رئيسي في السوق ولديه تجهيزات تخزين كافية (المستوردون والتجار وتعاونيات المنتجين)، كما وأن بناء مخزون إستراتيجي ومخزون طوارئ من السلع الغذائية يعتبر من المواضيع التي تهتم بها الدولة بجدية. ويقوم مرصد الرقابة على الحالة الغذائية في موريتانيا وإدارة العمل الإنساني التابعتين لمفوضية الأمن الغذائي (رئاسة الحكومة) بالعمل على بناء مخزون طوارئ في المناطق الأكثر تضرراً وهذا المرصد يحدد المناطق الأكثر احتياجاً، وتقوم إدارة العمل الإنساني بالبحث عن الموارد اللازمة لتغطية تلك الاحتياجات لمناطق الدولة المختلفة بخاصة في المناطق الأكثر تضرراً.

وبصفة عامة فإن جميع الدول العربية بالإضافة إلى قيامها ببناء مخزون إستراتيجي ومخزون للطوارئ فإنها تعمل على توفير الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي، أما عن طريق زيادة وتطوير الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد لتغطية العجز في الإنتاج المحلي بحيث يكون الغذاء متاحاً على مدار العام وبأسعار تتماشى مع دخول المستهلكين. كما تقوم تلك الدول بتوزيع الأغذية الإستراتيجية أحياناً عن طريق منافذ بيع حكومية وبخاصة الدقيق والخبز والسكر والأرز حيث تقوم بدعم السلع للفئات منخفضة الدخل (مصر والإمارات وموريتانيا وغيرها من الدول العربية). كما تقوم غالبية الدول العربية بتسهيل شبكات النقل البري والسكك الحديدية وذلك لتسهيل توزيع الغذاء بخاصة في المناطق الفقيرة.

وفي ظل ما يشهده العالم من انخفاض في حجم المخزون من السلع الغذائية، وما تشهده تجارها العالمية من تطورات غير مسبوقه تضمنت فرض بعض الدول المنتجة الرئيسية لتلك السلع رسوم جمركية عالية على صادراتها، بل ومنعت الكثير منها تصدير تلك السلع، يأتي برنامج تنسيق سياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء الذي تضمنته إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين في صدارة البرامج الضرورية والملائمة في هذه المرحلة. وقد بدأت المنظمة في تنفيذ هذا البرنامج بتضمينه في خطة عملها لعامي 2009 و2010، وكذلك في خطة عملها الإطارية. وتوسع المنظمة من خلال هذا البرنامج للتعاون مع الدول العربية في دراسة نظم وسياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء، وإعداد مشروعات بناء مخزونات إقليمية، أو مخزون قومي لمحاصيل الحبوب في الوطن العربي. كما تأتي في صدارة البرامج الضرورية والملائمة في هذه المرحلة متضمنات إعلان الرياض وآلياته وتدبيره المقترحة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، وخاصة ما يتصل في هذا الصدد:



بإطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبنود الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً. وتبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه.

2- 3 الجهود المبذولة في الدول العربية في مجال الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك:

2- 3- 1 الجهود على مستوى المؤسسات الحكومية:

تقوم المؤسسات والجهات الحكومية في الدول العربية بجهود متميزة في مجال الرقابة على الأغذية وضمان سلامة الغذاء وبالتالي ضمان صحة المستهلك وحمايته ورفع مستوى الوعي لديه. ويمكن تلخيص أهم المهام التي تقوم بها الحكومات بما يلي:

- التحري عن نوعية السلع المتداولة وضمان سلامة الغذاء ونوعيته وصلاحيته للاستهلاك البشري في جميع مراحل تداوله.
- مراقبة الغش التجاري ومنع الاحتكار ومراقبة الأسعار.
- الحجر النباتي والحيواني للتأكد من خلو الحيوانات والنباتات من الأمراض العابرة.
- فحص السلع الغذائية المستوردة.
- الرقابة على محلات بيع الأغذية والمطاعم ومصانع المواد الغذائية.
- الرقابة البيطرية على حيوانات الذبح وفحص اللحوم.
- وضع التشريعات والقوانين والمواصفات للسلع لغذائية مثل قانون المواصفات والمقاييس.
- إضافة بعض العناصر الغذائية الضرورية في إنتاج بعض المواد الغذائية الرئيسية كإضافة مادة اليود إلى ملح الطعام، أو مثل ما قامت به وزارة الصحة الأردنية ومن خلال منظمة الصحة العالمية بإضافة مادة الحديد للطحين المستخدم لإنتاج الخبز وذلك بعد ملاحظة أن هناك نقص في هذه المادة لدى شريحة كبيرة من أفراد المجتمع الأردني.
- توعية المستهلك من حيث الأنواع والأصناف الغذائية المتداولة.
- ضمان سلامة الدواء وفعالته وجودته.
- تحليل المبيدات والكشف والتعريف بالأمراض والأفات وطرق مكافحتها.
- رصد الأوبئة الحيوانية وذلك من أجل التشخيص المبكر للأمراض الوبائية الجديدة وكذلك متابعة وتقييم برامج الوقاية ومقاومة الأمراض الحيوانية. ففي تونس مثلاً شرع في تركيز نظام معلوماتي مركزي لتسجيل المعلومات المتعلقة بتقويم الماشية (خاصة الأبقار) واعتماده لوضع نظام متابعة.
- تدعيم القدرات البشرية والمادية لمختبرات التحاليل البيطرية لجعلها قادرة على إجراء التحاليل بالسرعة المطلوبة وباستعمال تقنيات معترف بها دولياً.
- اقتراح ومتابعة كل إجراء يؤدي إلى تحسين الجودة من خلال إقرار منظومات العلامات التجارية وحماية العلامات المميزة والتسميات الأصلية.

وتقوم الحكومات العربية بتنفيذ هذه المهام من خلال عدة وزارات ومديريات، ففي الأردن تتابع هذه المهام المؤسسة العامة للغذاء والدواء، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة، الجمعية العلمية الملكية، كما وتوجد مختبرات لعمل الفحوصات والاختبارات مثل مختبرات أمانة عمان الكبرى وهي مختبرات متطورة (يبلغ عددها أربعة مختبرات) تقوم بإجراء الفحوص الحسية والتحضيرية والكيمائية والجرثومية للمواد الغذائية المتداولة في محافظة العاصمة وأمن المصانع التي تقع تحت إشراف الأمانة لبيان مدى صلاحية المادة ومطابقتها للمواصفة القياسية الخاصة بها. وهناك مختبر اللحوم التابع لأمانة



عمان الكبرى/إدارة المسالخ وهو مختبر يقوم بفحص اللحوم الطازجة المذبوحة لدى مسالخ الأمانة نفسها أو التي يتم ذبحها في المسالخ الخاصة داخل المنطقة الحرة في القريرة في جنوب المملكة كما يقوم بفحص الدجاج المذبوح الطازج الذي يتم ذبحه في مسلخ الأمانة كما يقوم هذا المختبر بفحص اللحوم الطازجة والمجمدة المستوردة والأسماك الطازجة والمجمدة المستوردة لدى وصولها لمستودعات المستوردين وقبل تسويقها كما يفحص عينات من اللحوم المتداولة في الأسواق، ويمكن لهذا المختبر إجراء الفحص للكشف عن الهرمونات وبقاياها وإجراء فحص للكشف عن الإشعاع وتحديد نسبة التلوث فيه. وهناك مختبرات وزارة الزراعة مثل المختبر البيطري والذي يجري الفحوص المخبرية للحوم سواء الطازجة أو المجمدة الواردة له بواسطة أجهزة وزارة الزراعة أو المحولة له من قبل الجهات الرسمية الأخرى. ومختبر تحليل الأثر المتبقي للمبيدات: للكشف عن المتبقيات السمية في المواد الغذائية المختلفة ومختبر تحليل المبيدات ومختبر الوقاية النباتية ومختبر الأعلاف والذي يقوم بتحليل المواد العلفية المستوردة والمنتجة محلياً إضافة إلى مختبر الألبان والذي يقوم بتحليل منتجات الألبان. كما وتوجد في الأردن مختبرات أخرى مثل: مختبرات الجمعية العلمية الملكية، مختبر الجامعة الأردنية، كلية الزراعة، مختبرات جامعة العلوم والتكنولوجيا (الزراعية والبيطرية)، مختبر دائرة الجمارك، مختبر مؤسسة المواصفات والمقاييس ومختبرات المؤسسة العامة للغذاء والدواء.

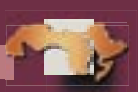
وفي البحرين تقوم كل من وزارة الصحة ووزارة شؤون البلديات والزراعة ووزارة التجارة والصناعة بهذه المهام كما وتتوفر مختبرات خاصة بسلامة الغذاء فيها في كل من وزارة الصحة ووزارة شؤون البلديات والزراعة.

أما في الجزائر فتقوم بهذه المهام من خلال المصالح المركزية لمراقبة النوعية لوزارة التجارة والمصالح الخارجية للمديرية العامة للمنافسة والأسعار والمركز الجزائري لمراقبة النوعية والتغليب والمخابر لمراقبة النوعية والمجلس الوطني لحماية المستهلكين والبلديات والولايات، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الفلاحة عن طريق مصالح الصحة النباتية والحيوانية والمركز الوطني للمراقبة والتصديق ووزارة الصناعة والطاقة المكلفة بالمقاييس ووزارة الصحة العمومية. إضافة على هذه، توجد مخابر جهوية تابعة لوزارة الفلاحة وأخرى لوزارة الصحة، ومخابر وطنية تابعة للشرطة والأمن الوطني.

وتقوم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بوضع المواصفات القياسية للسلع الغذائية وتقوم وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية بعمليات المراقبة وحماية المستهلك. أما الأجهزة الفنية المؤسسية القائمة على الرقابة على سلامة الغذاء فهي الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الزراعة فيما يخص المنتجات النباتية والحيوانات الحية. وتتوفر المختبرات في جميع المنافذ الحدودية وداخل المدن.

أما الجهات التي يناط بها تنفيذ الرقابة الغذائية في السودان فهي وزارة الزراعة والغابات الإتحادية، وزارة الصحة الإتحادية، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية الإتحادية، وزارة العلوم والتقانة الإتحادية، الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، الإدارة العامة للجمارك السودانية، جمعية حماية المستهلك، الأجهزة التنفيذية والشعبية على المستوى الولائي. تمتلك الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس المختبرات الخاصة بالمجالات الآتية: مختبرات الحبوب ومنتجاتها، مختبرات المياه والمشروبات، مختبرات الدهون والزيوت، مختبرات الألبان ومنتجاتها، مختبرات التحليل والتشخيص الميكروبيولوجي، مختبرات المواد الملونة.

وفي سلطنة عمان تتوزع مهمة الرقابة الغذائية على عدة جهات حكومية والتي من أهمها وزارة الزراعة حيث أنشأت هذه الوزارة محاجر زراعية وبيطرية في المنافذ الحدودية البحرية والبرية والجوية، مهمة هذه المحاجر فحص الشحنات الغذائية الصادرة والواردة والتأكد من مدى خلوها من الآفات والأمراض النباتية والحيوانية بالإضافة إلى التأكد من مدى سلامة الأغذية وصلاحيته للاستهلاك الآدمي، بالإضافة إلى ذلك توجد دوائر التنمية الزراعية، مهمتها إرشاد المزارعين ومربي الثروة الحيوانية حول الطرق المثلى لتداول المنتجات الزراعية والحيوانية. وتوجد بعض المختبرات التابعة لوزارة الزراعة والتي تلعب دوراً مهماً في الكشف عن الأمراض والآفات الزراعية والحيوانية كالمختبر البيطري ومختبر السميات ومختبر أمراض النبات ومختبر الحشرات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك تقوم وزارة الثروة السمكية بإرشاد الصيادين إلى الطرق المثلى المتبعة لصيد وتداول وحفظ المنتجات السمكية، ويوجد مركز متخصص يتبع هذه الوزارة من أهم مهامه متابعة جودة المنتجات السمكية وهو مركز ضبط جودة الأسماك. كما وتعتبر وزارة الصحة إحدى الجهات الحكومية التي تلعب دوراً في الرقابة على الأغذية وتوجد محاجر صحية ببعض المنافذ الحدودية تابعة لها، كما أن بلدية مسقط هي مسؤولة عن العمل البلدي بمحافظة مسقط ويوجد بمقار البلديات التابعة لرئاسة بلدية مسقط دوائر تعنى بالشؤون الصحية تتبعها أقسام للتفتيش والمراقبة الصحية مهمتها مراقبة الأسواق المنتشرة بالولايات التابعة لها والكشف على المواد الغذائية المعروضة بالأسواق أو المحلات التجارية والتأكد من مدى سلامتها ويوجد مختبر مركزي بمحافظة مسقط يتبع بلدية مسقط يتم فيه الكشف عن العينات التي يتم سحبها للتأكد من مدى سلامتها، كما تقوم بلدية مسقط بالإدارة والإشراف على سوق الموالج المركزي للخضار والفاكهة الواقع بمحافظة مسقط. ويوجد مكتب لبلدية مسقط بميناء السلطان قابوس مهمته إتلاف المواد الغذائية غير الصالحة بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى. كما ويوجد بكل بلدية تابعة لوزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه أقسام مهمتها التفتيش على المواد الغذائية والتأكد من مدى سلامتها وصلاحيته للاستهلاك البشري ويتبع هذه الوزارة مختبراً مركزياً يسمى مركز رقابة الأغذية والبيئة يقع بمحافظة مسقط بالإضافة إلى وجود عدد من المختبرات الفرعية منتشرة في المناطق التي تشرف عليها وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه. وتقوم وزارة التجارة والصناعة بدور رقابي للسلع



المختلفة ومنها السلع الغذائية وتوجد بهذه الوزارة مديرية عامة للمواصفات والمقاييس ودائرة لحماية المستهلك تتبع مكتب وزير التجارة والصناعة مباشرة وهذه الجهات تلعب دوراً في تحديد مواصفات الأغذية والرقابة على أسعار المنتجات الغذائية، ويوجد مختبر يختص بفحص المواد الغذائية يتبع هذه الوزارة في محافظة مسقط يتبعه فرعان في ولاية صحار وولاية صلالة بمحافظة ظفار.

تعاني برامج وأنظمة الرقابة الغذائية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية من ضعف وهذا يترك مجالاً واسعاً لدخول منتجات غير سليمة أو متدنية الجودة إلى الأسواق الفلسطينية وبيعها للمستهلكين. وفي المقابل تقوم وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني والمجالس البلدية وبشكل دوري ومستمر بعمل فحوصات دورية على محلات بيع السلع الغذائية لفحص مدى صلاحيتها وجودتها وأماكن تخزينها. وتقوم وزارة الزراعة والمجالس البلدية ووزارة الصحة بالرقابة على الحيوانات المذبوحة في المسالخ قبل وبعد عملية الذبح للتأكد من مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري. وتقوم وزارة الزراعة ووزارة الصحة والضابطة الجمركية بالرقابة والتدقيق على السلع الغذائية المستوردة من الخارج، وتعمل وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس والبلديات والإدارة العامة للخدمات البيطرية في وزارة الزراعة بالتعاون في بعض الحالات مع بعض المختبرات التابعة للجامعات المحلية والقطاع الخاص على فحص جودة المنتجات والسلع الغذائية المتوفرة في الأسواق المحلية. وتوجد مختبرات مركزية تابعة لعدة جهات حكومية وخاصة تهتم بالرقابة إلى جودة السلع الغذائية، منها مختبرات وزارة الصحة المركزية، ووزارة الاقتصاد الوطني.

وفي الكويت توجد عدة جهات تقوم بمهام الرقابة على سلامة الغذاء منها إدارة حماية المستهلك، الرقابة التجارية، وزارة التجارة حيث تضع القوانين اللازمة لسلامة الأغذية المستوردة، وتقوم إدارة الأغذية المستوردة بالرقابة على الأغذية في كافة المنافذ للبلاد وأخذ عينات للفحص بالمختبرات للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية. وتقوم إدارة فحص الأغذية بفحص الأغذية بالمختبرات المتخصصة، وهناك لجنة سلامة الأغذية تتخذ التوصيات اللازمة بشأن الحظر ومنع تداول المواد الغذائية بكافة أنواعها سواء المستوردة منها أو المنتجة محلياً في حالة حدوث أي خطأ يهدد سلامة وصحة المستهلكين. تتوفر مختبرات مجهزة لجميع أنواع التحاليل الكيميائية والميكروبيولوجية وتحليل التكنولوجيا الحيوية وغيرها لفحص العينات الداخلة للبلاد من مختلف المنافذ التابعة لبلدية الكويت.

وفي المغرب تعد الرقابة الغذائية إحدى المهام الكبرى لكل من السلطات العمومية والاقتصاديين حيث أعدت الدولة تشريعات ورقابة مشددة لجودة هذه المواد. تقوم عدة جهات على الرقابة على سلامة الغذاء أهمها قطاعات الفلاحة، الصحة، التجارة والصناعة، الداخلية والصيد البحري. وتغطي أنشطة المراقبة كافة المناطق ولتختلف مراحل إنتاج وتحويل واستيراد وتصدير وتسويق المواد الغذائية. أهم المختبرات الموجودة في المغرب هي: المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيماوية، المختبرات الجهوية للتحاليل والأبحاث البيطرية، مختبر المعهد الوطني للصحة، مختبر معهد باستور، مختبر تكنولوجيا الحبوب للمعهد الوطني للبحث الزراعي، مختبر تكنولوجيا الحبوب للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، مختبر مصلحة المراقبة وتكثير البذور والشتائل، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مختبرات أخرى تعمل في إطار الأنشطة الموكولة لبعض المؤسسات في ميدان المراقبة وتديبير وتشجيع جودة الموارد الغذائية.

أما في موريتانيا الأجهزة الفنية التي يخول لها القانون صلاحية الرقابة على سلامة الغذاء متعددة أهمها مصلحة الرقابة التابعة للمعهد الموريتاني للأبحاث في مجال الصحة العمومية، المصالح البيطرية التابعة لوزارة الزراعة والبيطرة، والمركز الموريتاني لأبحاث المحيطات والصيد المكلف برقابة الأسماك.

وحدد القانون في اليمن صلاحيات الرقابة على الأغذية من قبل الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس لمراقبة الأغذية من حيث ملاءمتها للمواصفات والمقاييس وأعطى الإدارة العامة للثروة الحيوانية التابعة لوزارة الزراعة والري حق الرقابة على جودة اللحوم ومشتقاتها.

ويشمل نظام الرقابة على الأغذية جميع الأغذية المنتجة والمجهزة والمسوقة داخل اليمن والأغذية المستوردة بما في ذلك أماكن إنتاج وتجهيز وتسويق الغذاء والعاملين. ومن ضمن الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية هي الرقابة على المواصفات والجودة للمواد الغذائية ومدى صلاحيتها للاستهلاك الأدمي، وتشرف عدة جهات حكومية وغير حكومية في اليمن على تنفيذ نظام الرقابة على سلامة الغذاء وفق عدد من التشريعات واللوائح والأنظمة الرسمية المتعلقة بها سواء من الناحية التشريعية أو الرقابية، ومن هذه الجهات الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، ووزارة الأشغال العامة والطرق- الإدارة العامة للإصحاح البيئي والمرافق العامة-أنيط، ووزارة الزراعة والري، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة الثروة السمكية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التجارة والتموين، والهيئة العامة لحماية البيئة، والمؤسسة اليمنية للطاقة الذرية. وتوفر لدى الهيئة العامة للمواصفات مختبرات فحص الأغذية المختلفة وأيضاً لدى وزارة الزراعة مختبر الأثر المتبقي على المنتجات الزراعية ومختبر الأثر المتبقي على المنتجات الحيوانية ومختبر قياس جودة المبيدات، بالإضافة إلى المحاجر الزراعية في كل من محافظات الحديدة، حضرموت، عدن.



تخضع عمليات الرقابة على الغذاء في معظم دول الوطن العربي إلى قوانين وتشريعات متعددة تتفاوت في عددها ومسمياتها من قطر لآخر وقد تتداخل مع غيرها من القوانين والتشريعات ذات العلاقة. ومن الموجز السابق للرقابة على الغذاء في الوطن العربي من الممكن أن نستنتج ما يلي:

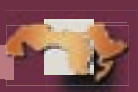
- تقوم بمهام الرقابة على الغذاء وسلامته جهات رقابية متعددة كوزارات الصحة والزراعة والتجارة والبلديات، وهيئات المواصفات وإدارات الجمارك.
- إن سلامة الأغذية في كثير من الدول العربية تحكمها قوانين ويأخذ مسمى قانون الأغذية في الدول العربية مسميات مختلفة كقانون الرقابة على الغذاء أو الرقابة على الأطعمة أو قانون الغذاء والدواء أو القانون العام لحماية المستهلك وغيرها من المسميات.
- تتوافق القوانين السائدة في معظم الدول العربية في مجال سلامة الأغذية مع الاتفاقيات العالمية المعتمدة دولياً. إلا أنها تعاني من عدم مرونة مما يسبب بطناً في الاستجابة للمتغيرات التجارية الدولية المتسارعة.
- ضعف الجهاز الإرشادي بشكل عام في كثير من الدول العربية في مجال سلامة الغذاء والمحافظة عليه.

2.3 - 2 الجهود على مستوى منظمات المجتمع المدني:

هناك عدد من منظمات المجتمع المدني المهنية الشعبية وذات علاقة بقضايا الرقابة والتوعية الغذائية أهمها النقابات المختلفة وتنظيمات أصحاب المهن والإتحادات ذات العلاقة وجمعيات المنتجين والمصدرين وجمعيات حماية المستهلك والمنظمات التعاونية والمنظمات الدولية وغيرها.

تتلخص جهود التنظيمات الأهلية والدولية في مجال سلامة الأغذية في الدول العربية بما يلي:

- دراسة مشاكل المستهلك وتحديدها، والعمل مع الجهات الرسمية والأهلية والمؤسسات للتغلب عليها.
- تنمية الوعي العام لدى الجمهور بكافة الوسائل في التعامل مع المواد والسلع الاستهلاكية بأنواعها من حيث الكم والنوع.
- تثقيف المستهلك والعمل على نشر وإذاعة الوعي الاستهلاكي بالنسبة لجودة السلع وملاءمتها خصوصاً ما يتعلق بجانب الصحة والسلامة وذلك باستخدام وسائل الاتصال والنشر والإعلام وإصدار النشرات الدورية الإعلامية والتثقيفية المتخصصة وغيرها من الوسائل القانونية لتحقيق هذا الهدف.
- حماية مصالح المستهلكين وتمثيلهم أمام مؤسسات القطاعين العام والخاص وأمام الجهات الرسمية والقضائية.
- مقاومة الغش في النوعية والتلاعب في الأسعار ومعاربة الغلاء والاحتكار وإرشاد المستهلك وتوعيته بالطرق المشروعة والتعاون والتنسيق مع الأجهزة الرسمية المختصة.
- التركيز على الجودة وتحسين صورة المنتج المحلي لدى المستهلك علاوة على تعزيز القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً. وتعزيز كل المساعي الرامية إلى النهوض بالجودة والمنتج المحلي.
- تطوير التشريع المتعلق بالاستهلاك وحماية المستهلك.
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة وإجراء الفحوصات المخبرية من حيث الجودة والأمان ونشر النتائج وذلك بالاستعانة بالمؤسسات الحكومية.
- تلقي شكاوى المستهلكين ودراستها ومعالجتها واقتراح الحلول ورفعها للجهات المختصة.
- مراقبة مطابقة السلع للمواصفات والتأكد من الجودة والأمان ووضع المعلومات الصحيحة على البطاقة الإعلامية.
- تمثيل مصالح المستهلك أمام الهيئات واللجان الحكومية على الصعيد الوطني وفي المنظمات والمؤتمرات العربية والدولية.



2. 4 انعكاسات التطورات في أوضاع الأمن الغذائي على حياة المواطنين:

أدت الزيادات المتحققة في الإنتاج العربي من السلع الغذائية والسياسات التي تبنتها الدول العربية في مجال توفير الغذاء والتمكين من الحصول عليه إلى الحد من المتغيرات التي أثرت سلباً على حياة المواطنين ومنها زيادة أسعار السلع الزراعية في ظل محدودية الدخل، والتي كانت من انعكاساتها معاناة فئات عديدة من فئات المجتمع في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية. كما أن ارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ساعد في إتاحة تلك السلع سواء على مستوى الأسر المنتجة أو على المستويات القطرية. وساعدت المشاريع الزراعية ومشروعات الأمن الغذائي على توفير المواد الغذائية وفرص العمل بالمناطق الريفية من الدول العربية. وفي بعض حالات الدول العربية حيث يتم الاعتماد على الاستيراد لتوفير معظم السلع الغذائية فإن انعكاسات ارتفاع أسعارها كانت أكثر حدة على المواطن في تلك الدول، لذا تبنت الدول برامج لدعم السلع الأساسية مثل الحليب والحبوب بأنواعها ساعدت في التخفيف من تلك الانعكاسات.

إن الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية والمحروقات وغيرها من التدايعات أدت إلى تغير كبير في نمط الاستهلاك وكيفية إدارة النفقات الشخصية أو العامة لدى المواطنين بما يتناسب مع هذا الارتفاع وضمن سلم أولويات جديد. ويرى المحللون أن الأوضاع الاقتصادية تفرض نفسها على طبيعة الإنسان وكيفية إنفاقه للدخل المحدود الذي يتقاضاه، سواء على مستوى الأسرة أو الفرد. وفي العديد من الدول العربية أصبح المواطن يعيد ترتيب أولوياته "يبدأ بالأساسيات من ثم التدرج بالكماليات"، إذ يجد نفسه لم يعد قادراً على تحمل أعباء الحياة المتزايدة والسريعة التي أخذت تستهلك الدخل بشكل كبير.

كما إن الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الرسمية والتطوعية والتي عملت على توزيع المساعدات الغذائية على الأسر المحتاجة والمستهدفة وطلبة المدارس، كذلك التطور في زيادة استهلاك السلع الغذائية عالية القيمة الغذائية ولو بشكل نسبي في الدول العربية كانت محصلتها تحسن الوضع الصحي للمواطنين، كما أن الالتزام بمعايير الجودة الخاصة بسلامة الغذاء وتنفيذ برامج التوعية والإرشاد للمزارعين والمستهلكين من قبل الدوائر الرسمية والخاصة على حد سواء أدى إلى زيادة الوعي لدى المواطن العربي بقضايا الأمن الغذائي وبخاصة إنتاج غذاء آمن غير ملوث، كذلك أدى الأمر إلى خفض نسبة الإصابة بملوثات الأغذية. وقد وفرت المشاريع الزراعية التي تنفذها وزارات الزراعة والقطاع الخاص في الدول العربية المواد الغذائية بجانب توفير فرص العمل بالمناطق الريفية.

وبالرغم من أن زيادة استهلاك السلع الغذائية والالتزام بمعايير الجودة الخاصة بسلامة الغذاء في الكثير من الدول العربية أدت إلى تطور الوضع الصحي للمواطن، وخفض نسبة الإصابة بملوثات الأغذية، والإصابة بأمراض نقص الغذاء مثل فقر الدم والأمراض الأخرى الناتجة عن نقص الغذاء، إلا أن هناك عدداً من الدول العربية تؤثر الأوضاع الاقتصادية والطبيعية فيها سلباً على معيشة الكثير من الأسر الفقيرة وسكان الريف، علاوة على تأثيرها على الحالة الصحية ومساعدتها في انتشار ظواهر نقص الحديد في الدم، والأمراض المرتبطة بنقص الغذاء.

